الحقيقةوالخبز والشاي

مجموعة أدوات لإعادة إدماج النساء الناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع، والأطفال المولودين في الحرب

GIJTR

Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation

نبذة عن مجموعة الأدوات هذه

نُشرت مجموعة الأدوات هذه، الحقيقة والخبز والشاي في مايو/ أيار 2021، مستندة إلى البحث المكثف الذي أجراه شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، والتحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC)، والعدالة والحقوق في آسيا (AJAR)، ومركز دراسات العنف والمصالحة (CSVR)، ومركز القانون الإنساني (HLC)، ومركز التوثيق في كمبوديا (DC-Cam) ، بصفته جزءًا من مشروع إعادة الإدماج والعدالة الانتقالية. يهدف كل من المشروع ومجموعة الأدوات إلى تعزيز إقرار أكبر باحتياجات إعادة الإدماج المجتمعية الفريدة للناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع والأطفال المولودين في الحرب، وتسليط الضوء على أهمية تلبية احتياجات هؤلاء الناجيات في إطار عمليات العدالة الانتقالية الرسمية ومبادرات إعادة الإدماج الشعبية والمستندة إلى المجتمع.

حيث صُممت مجموعة الأدوات هذه من أجل الممارسين في هذا المجال. لقد عمل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان جنبًا إلى جنب مع الناجيات لعدة عقود. ولقد أثمر تفانيهنّ عن فهم غني لسياقهن الخاص، بيد أنهنّ في كثير من الأحيان لم يتطرقن إلى التطورات والتجديدات في الدول الأخرى. تهدف مجموعة الأدوات هذه إلى مشاركة بعض من أفضل الممارسات التي بزغت بطريقة بسيطة وعملية.

جزيل العرفان والتقدير للعديد من الأشخاص الذين ساعدوا في خروج هذا المنشور إلى النور. إن معظم الأمثلة والدروس المستفادة والتوصيات المذكورة في مجموعة الأدوات هذه مقتبسة من حالات الدراسة التي كتبها "بريدراج ميليتيك" (HLC)، و"فارينا سو" (DC-CAM)، و"نوماثامسانكا ماسيكو"، و"آنا مويو-كوبيت" و"غوغو تونجينجي" (CSVR)، و"غالوه وانديتا" (AJAR)، و"مانويلا بيريرا" (ACBIT)، بالإضافة إلى تقارير الزيارات الميدانية التي جمعتها "بيبيانا بيناراندا سيبولفيدا" (منظمة فراشات بأجنحة جديدة تبني المستقبل)، و"إستر مارينا جاليغو زاباتا" (روتا باسيفيكا دي لاس موخيريس)، و"بيكاش باسنت" (منتدى المناصرة)، و"إندريا فرنيدا" (AJAR)، و"أوساني أودوم وآنا مويو كوبيتا" (CSVR). حررت "سارة كيس" و"ديفون غولدبراندسن" و"راشيل سلون" (ICSC) الحالة وتقارير الحالة الميدانية. كتبت "غالوه وانديتا"، و"كارين كامبل نيلسون"، و"إندريا فرنيدا"، و"نيك دوبريجيفيتش" (AJAR) مجموعة الأدوات هذه، بالإضافة إلى الإسهامات التي قدمتها "سارة كيس"، و"ديفون غولدبراندسن" (ICSC).

شكر وتقدير

شاركت العديد من النساء اللواتي نَجَون من العنف الجنسي الذي ارتُكب في أثناء حدوث نزاع مسلح، وأطفالهن الذين ولدوا نتيجة لذلك، بشجاعة قصصهن مع الآخرين. وعلى الرغم من عدم ذكر أسمائهن بحصر اللفظ هنا، إلا أن الفضل يرجع إليهن لاضطلاعهن بدور المعلمات اللواتي قدمن العديد من الدروس المستفادة الواردة في مجموعة الأدوات هذه. ولا يزلنَ مصدرًا للإلهام والأمل. لذا، فإن مجموعة الأدوات هذه مكرسة لهنّ.

المؤلفون الأساسيون

"غالوه وانديتا"، و"كارين كامبل نيلسون"، و"إندريا فرنيدا"، و"نيك دوبريجيفيتش" (AJAR)،
بالإضافة إلى الإسهامات التي قدمتها "سارة كيس"، و"ديفون غولدبراندسن" (ICSC)

www.gijtr.org

حول التحالف الدولي لمواقع الضمير

International Coalition of SITES of CONSCIENCE

التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC أو التحالف) هو شبكة عالمية لمبادرات المتاحف والمواقع التاريخية والمبادرات الشعبية المكرسة لبناء مستقبل أكثر عدلًا وسلمًا من خلال إشراك المجتمعات في تذكر النضالات من أجل حقوق الإنسان ومعالجة تداعياتها الحديثة. تأسس التحالف عام 1999، ويضم الآن أكثر من 300 عضو من مواقع الضمير في 65 دولة. يدعم التحالف هؤلاء الأعضاء من خلال سبع شبكات إقليمية تحث على التعاون والتبادل الدولي للمعرفة وأفضل الممارسات. المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة هي برنامج راند للتحالف.

www.sitesofconscience.org

الرسم التوضيحي للغلاف: قامت نساء من الروهينجا في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار بتصميم و خياطة لوحات "الذاكرة و الأمل" على اللحف، و ذلك بتسهيل من منظمة (AJAR) للعدالة و الحقوق، و متحف حرب التحرير في بنغلاديش. قام بتصميم هذا الرسم التوضيحي و جميع الرسوم التوضيحية الأخرى في مجموعة الأدوات إغناتيوس آدي جوناوان.

الرسوم التوضيحية من قب: Ignatius Ade Gunawan

حول المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة

توجد في جميع أنحاء العالم دعوة متزايدة للعدالة والحقيقة والمصالحة في البلدان التي تلقي فيها موروثات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بظلالها على المراحل الانتقالية من الأنظمة القمعية إلى أشكال الحكم التشاركية والديمقراطية.

ولتلبية هذه الحاجة، أطلق التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC أو التحالف) المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR) في أغسطس 2014. وتسعى المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، بدعم من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية، إلى مواجهة التحديات الجديدة في البلدان التي تشهد نزاعًا أو تمر بمرحلة انتقالية والتي تكافح مع موروثات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الحالات المستمرة منها. يقود التحالف المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، والذي يضم ثمانية

جهات شريكة تنظيمية أخرى: مبادرة سيادة القانون للرابطة الأمريكية للقانونيين (ABA ROLI)، الولايات المتحدة؛ وآسيا للعدالة والحقوق (AJAR)، إندونيسيا؛ ومركز دراسة العنف والمصالحة (CSVR)، جنوب إفريقيا؛ ومركز التوثيق في كمبوديا (DC-Cam)، كمبوديا؛ ومؤسسة الإجراءات القانونية الواجبة (DPLF)، الولايات المتحدة؛ ومؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا (FAFG)، غواتيمالا؛ ومركز القانون الإنساني (HLC)، صربيا؛ ومجموعة السياسات والقانون الدولي العام (PILPG)، الولايات المتحدة. يستغل التحالف المعرفة والروابط المجتمعية الدائمة لأعضائه الذين يزيد عددهم عن 300 عضو في 65 دولة، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرة أعضاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، لتعزيز وتوسيع نطاق أعمال المبادرة.

يتكون ائتلاف GIJTR من تسع منظمات شريكة هي:

يقوم شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، جنبًا إلى جنب مع أعضاء التحالف، بوضع وتنفيذ مجموعة من أنشطة برامج الاستجابة السريعة وعالية التأثير، باستخدام كل من النهج التصالحية والجزائية للعدالة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تشمل خبرات المنظمات التابعة للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة ما يلي:

- قول الحقيقة والمصالحة وإحياء الذكرى وأشكال أخرى من الذاكرة التاريخية؛
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لأغراض العدالة الانتقالية؛
- تحليل الطب الشرعي والجهود الأخرى المتعلقة بالمفقودين والمختفين؛
- مناصرة الضحايا مثل تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة والدعم النفسي والاجتماعي وأنشطة التخفيف من الصدمات؛
- تقديم المساعدة الفنية إلى نشطاء ومنظمات المجتمع المدني وبناء قدراتهم لتعزيز عمليات العدالة الانتقالية والمشاركة فيها؛
- مبادرات العدالة التعويضية؛
- وضمان العدالة بين الجنسين في كل هذه العمليات.

قادت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة حتى الآن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في العديد من البلدان فيما يتعلق بوضع وتنفيذ مشاريع التوثيق وقول الحقيقة؛ وأجرت تقييمات لقدرات تخليد الذكرى والتوثيق والدعم النفسي والاجتماعي للمنظمات المحلية؛ وقدمت للناجين في آسيا وإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التدريب والدعم والفرص للمشاركة في تصميم وتنفيذ مناهج العدالة الانتقالية المجتمعية. ونظرًا لتنوع الخبرات والمهارات بين شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة وبين أعضاء شبكة التحالف، يوفر البرنامج للبلدان الخارجة من النزاع والبلدان الخارجة من الأنظمة القمعية فرصة فريدة لتلبية احتياجات العدالة الانتقالية في الوقت المناسب، مع تعزيز المشاركة المحلية وبناء القدرات من شركاء المجتمع.• سرد الحقائق وإحياء الذكرى وغيرها من أشكال الذاكرة التاريخية والمصالحة؛

ونظرًا لتنوع الخبرات والمعارف والمهارات داخل الائتلاف وأعضاء شبكة ICSC، تقدم برامج الائتلاف للبلدان الخارجة من النزاعات والبلدان الخارجة من الأنظمة القمعية فرصة فريدة لمعالجة احتياجات العدالة الانتقالية في الوقت المناسب مع تعزيز المشاركة المحلية في الوقت نفسه.

جدول المحتويات

قبل أن نبدأ:

مقدمة 8

مصطلحات مهمة 12

مبادئ أساسية 16

لماذا وكيف جُمعت مجموعة الأدوات هذه معًا؟ 19

الفصل 1.

الحقيقة: مؤسسة للتمكين وإعادة الإدماج 22

1.1 أدوات التوثيق 25

1.2 أدوات السعي خلف الحقيقة 33

1.3 الدروس المستفادة 43

الفصل 2.

الخبز: ما تحتاج إليه الناجيات للصمود؟ 50

2.1 المساعدة العاجلة والتمكين 52

2.2 سُبل الوصول إلى أدوات العدالة 58

2.3 الدروس المستفادة 72

الفصل 3.

الشاي: دوائر الرعاية والوعد بعدم تكرار ذلك أبدًا 76

3.1 أدوات التعويضات 77

3.2 الدروس المستفادة 93

3.3 أدوات ("عدم تكرار ذلك أبدًا") الإصلاح المؤسس 99

3.4 أدوات تخليد الذكرى 106

3.5 الدروس المستفادة 109

الفصل 4.

في الختام: سبع نصائح لإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية 114

المراجع 120

قبل أن نبدأ:
مقدمة

"لقد عضدني أفراد أسرتي سواء من جانب أسرة زوجي المتوفي أو من أقاربي بالدم. وهذا ما جعل حياتي مستساغة. بيد أن المجتمع من حولي أطلق عليّ ألقابًا وعمل على تجنبيّ. وكان لا يزال بإمكاني الصمود. لكن لم تدعمني الكنيسة ولم تسمح لي بتعميد أطفالي."[1]

إن العنف الجنسي نتيجة عارضة مؤسفة للنزاع المسلح، ولكنه سلاح حرب إستراتيجي يُستخدم لإرهاب السكان المدنيين، وتدمير العائلات، وإذلال "العدو". يمس أثر هذا العنف، خصوصًا على النساء والأطفال الذين وُلدوا نتيجة لذلك العنف، جميع جوانب حياة الناجين، وقد يستمر لأجيال. وجد ممارسو المجتمع المدني ومجموعات الناجيات أن الناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع والأطفال المولودين في الحرب كثيرًا ما يعانون العزلة الاجتماعية، والتنمر، وأشكالًا أخرى من العنف الواقع عليهم من جيرانهم، وأفراد المجتمع، وحتى أفراد الأسرة، مما يزيد من عزلتهم وحِدّة الصدمة.

لأكثر من عقد من الزمان، طورت مجموعات المجتمع المدني في آسيا، وإفريقيا، وأوروبا الشرقية المعرفة والإستراتيجيات للعمل مع الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن. لقد استخلصت مجموعة الأدوات هذه الدروس الأساسية من حالات الدراسة والتقارير الميدانية التي كتبها ممارسون يعملون في تيمور الشرقية وكمبوديا ونيبال والبوسنة والهرسك وأوغندا ونيجيريا ورواندا وكولومبيا، حيث سُجلت بعض التحديات التي تواجه جهود العدالة الانتقالية للتعامل مع إدماج أو إعادة إدماج النساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن. على سبيل المثال:

- في كمبوديا، دفع التمييز ضد بعض الناجيات الموجه لهن من الجيران إلى الابتعاد أو التوقف عن التحدث إلى جيرانهن. وتحتم على بعض الناجيات الأخريات من العنف الجنسي أن يتحملن العار والإذلال نتيجة "لممارستهن الجنس مع العدو" وغالبًا ما يُحتقرن بصفتهن "نساء ماجنات" أو "عاهرات".

- في أوغندا، غالبًا ما تواجه النساء الناجيات من العنف الجنسي مشكلات مع أزوجهن أو أزواجهن المحتملين، الذين بمجرد معرفتهم لتاريخ النساء مع جيش الرب للمقاومة(LRA)، ينظرون إليهن بصفتهن سلعًا مستعملة "ملوثة بالأرواح المؤذية".

- في كمبوديا، طُلِّق العديد من الأزواج القسريين بعد انهيار "الخمير الحمر". يجب على بعض النساء اللواتي يتزوجن مرة أخرى أن يُجدن التعامل مع الزوج الثاني الذي يشعر بالغيرة والعنف[2].

- يُذكر أن النساء اللواتي اختطفتهن "بوكو حرام" وولدن أطفالًا "في الأدغال" في نيجيريا يواجهن وصمة عار مزدوجة، أولًا بصفتهن ضحايا للاغتصاب، وثانيًا بصفتهن أمهات لأطفال ولدوا في الحرب.

- في بعض السياقات، تواجه الأمهات صعوبة في تقبل أطفالهن. ففي أسوأ الأحوال، تسعى تلك النساء إلى إنكار وجودهن، حيث إنهن بين أن يلدن أطفالًا غير مرغوب فيهن أو يسعين وراء عمليات إجهاض غير قانونية وغير آمنة. بينما تعيش أخريات شاعرات بمشاعر مختلطة تجاه أطفالهن، ويكافحن لسنوات لإخفاء الحقيقة عنهم. كما يواجه أطفالهن التمييز والوصم،

كما يتضح من خلال الأسماء التي يلقبون بها: "القتلة الصغار"، و "ثمرة الكراهية"، و"أطفال الذكريات السيئة" في رواندا، "أطفال الغابة" و "طفل بابا" (مصطلح عام للجندي الإندونيسي) في تيمور الشرقية، أو مثلما يطلق عليهم في نيجيريا، "الدم الفاسد" و"الضباع بين الكلاب" خشيةً من أن يصبح الأطفال، وخاصة الأولاد، من النساء اللاتي اغتصبهن "بوكو حرام" الجيل القادم من المقاتلين.[3] من الناحية الأخرى، تحدثت الأمهات في تيمور الشرقية أيضًا عن قوة الحب الشافية التي يشعرن بها تجاه أطفالهن، وتصميمهن على بناء مستقبل أفضل لهن.[4]

إن إعادة إدماج النساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن بحيث يلاقون القبول مرة أخرى في أسرهم ومجتمعاتهم، مع الحصول على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هو السر الرئيس للتعافي والشفاء في المجتمع. في كمبوديا، أشارت بعض الناجيات إلى أن تعاطف أسرهن ساعد في تخفيف معاناتهن وإعادة إدماجهن في مجتمعاتهن. قالت إحدى الناجيات الأخريات من العنف الجنسي التي أدلت بشهادتها أمام الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا بطر(ECCC)يقة معاكسة: "لقد فقدت دفء الأسرة، ولا شيء أكثر أهمية من ذلك".[5] فبالنسبة لبعضهن، فإن العزلة والمعاناة التي يتحملنها بسبب الانتهاكات التي تعرضن لها شديدة لدرجة أنهن فكرن في الانتحار.

ومع ذلك، غالبًا ما تقصر آليات العدالة الانتقالية في معالجة التحديات المتعددة لإعادة الإدماج في المجتمعات التي يسيطر عليها الذكور، ويجب أن تواجهها النساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن. لقد تُركن غير معترف بهن وعرضة للمزيد من التمييز والعنف. في العديد من سياقات العدالة الانتقالية، لا توجد محاكمات لمثل هذه الجرائم؛ لذا فإن معظم الناجيات لا تشهدن خضوع مرتكبي هذه الجرائم للمساءلة أمام المحاكم أو المجتمع. وتستمر النساء في الخوف من تعرضهن للأذى دون وجود المساءلة. في البوسنة والهرسك، خشيت الناجيات اللواتي نُزحن على سلامتهن عند اضطرارهن إلى العودة إلى الأماكن التي كن يعشن فيها قبل الحرب؛ لأن الرجال الذين اغتصبوهن ظلوا طلقاء. هناك نقطة مغفل عنها لها أهمية خاصة فيما يتعلق بالأطفال المولودين في الحرب والذين نادرًا ما يجري شمولهم في عمليات العدالة الانتقالية. فغالبًا ما تُستبعد تجاربهم في معظم روايات النزاع الماضي، إما من الإغفال أو الإهمال. تحاول بعض الناجيات إخفاء هوية أطفالهن بسبب وصمة العار التي تلاحقهم. وهكذا، يظل الأطفال المولودون في الحرب غير مرئيين وغير معترف بهم، ويظل تاريخ النزاع غير مكتمل. لا تزال العديد من النساء الناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع والأطفال المولودين في الحرب يعانون الفقر والأمراض العقلية والجسدية وضعف التعليم دون الاهتمام باحتياجاتهم وإمكانية الحصول على تعويضات لمعالجتها.

حتى عندما تخلق آليات العدالة الانتقالية مساحة للاعتراف بالعنف الجنسي والاستجابة للناجيات، فقد لا يكون هذا كافيًا لتغيير التصورات العامة حول الجرائم الجنسية أو تلبية الاحتياجات طويلة الأجل للناجيات. في بداية الحرب في البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، سعت العديد من النساء الناجيات من العنف الجنسي بشجاعة للحصول على فرص لمشاركة قصصهن والمطالبة بإدانة مرتكبيها. ومع ذلك، لوحظ تحول في البوسنة والهرسك في فترة ما بعد النزاع عندما أصبحت العديد من النساء خائفات من التحدث عن تجاربهن بسبب وصمة العار العامة التي "تمنعهن من إعادة بناء حياتهن. وسرعان ما أصبحت جرائم العنف الجنسي قضية حساسة. كان هناك القليل من النقاش العام بشأن هذه الجرائم، على الرغم من اتساع نطاق الجريمة وعدد الأشخاص المتضررين".[6] وكما قالت "فضيلة ميميسيفيتش"، رئيسة جمعية سراييفو للأشخاص المعرضين للخطر: "هؤلاء النساء كُن ضحايا مرتين، أول مرة حين تعرضن للاغتصاب، والثانية عندما أصبحن في طي النسيان".[7]

من المهم التعلم من عمليات العدالة الانتقالية عندما يفشلون في مواجهة تحديات إعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، من المهم بالقدر نفسه تسليط الضوء على أمثلة لبرامج العدالة الانتقالية التي أسهمت بنجاح في علاج النساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن وإعادة إدماجهم. تركز مجموعة الأدوات هذه على تجارب الناجيات وأصواتهن واحتياجاتهن وتعطيهن الأولوية. كما أنها تشارك الدروس المستفادة والأمثلة لأفضل ممارسات العدالة الانتقالية على أمل تحفيز استجابات جديدة ومبتكرة تدعم إعادة الإدماج. عندما تُستكمل الآليات الرسمية بمبادرات مجتمعية غير رسمية تدعو إلى المشاركة الفعالة لمواجهة العنف الجنسي وأطفالهم في تصميمها وتنفيذها، ستُعزز إمكانيات الاستجابات الأكثر إرضاءً وطويلة الأمد.

مصطلحات مهمة

في مجموعة الأدوات هذه، المحتوى والموضوع حساسان للغاية، كما أن اللغة المستخدمة لوصف الناجيات أنفسهن وتجاربهن مهمة للغاية. لهذا السبب من المهم توضيح بعض المصطلحات المهمة المستخدمة في مجموعة الأدوات هذه:

لا يشير مصطلح **الأطفال المولودين في الحرب**(CBOW) إلى جميع الأطفال المولودين خلال حرب أو نزاع مسلح، ولكنه يشير إشارة خاصة إلى الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب، على سبيل المثال، الأطفال الذين تعرضت أمهاتهم إلى الاختطاف والاغتصاب أو الاغتصاب الجماعي، أو المحتجزات في ظل ظروف الاستعباد الجنسي، أو الإجبار على الزواج دون موافقة حقيقية منهن.

يشير **الزواج القسري** إلى الزيجات التي تفرضها الدولة على النساء أو تلك التي يفرضها الرجال الذين اختطفوهن. في كمبوديا، يشير المصطلح إلى الممارسة المحددة التي أقرت المحكمة بأنها جريمة ضد الإنسانية في إدانتها لقادة "الخمير الحمر" في البداية في عام 1978، طبق "الخمير الحمر" سياسة الزواج تطبيقًا منهجيًا من أجل إحكام السيطرة على السكان. حيث أُجبر نحو 250.000 رجل وامرأة، بما في ذلك الرجال والنساء المتحولون جنسيًا، على الزواج في حفلات الزفاف الجماعية، وفي بعض الحالات، كان "جنود الخمير الحمر" يتجسسون على الأزواج للتأكد من

أنهم مارسوا الجماع الجنسي. وفي هذه الحالات، كان الزواج القسري مصحوبًا بالحمل القسري. يشير الزواج القسري أيضًا إلى العلاقات بين الرجال الذين يقدمون ادعاءات جنسية والمطالب المنزلية الملقاة على عواتق النساء اللاتي تعرضن للاختطاف والاغتصاب. على الرغم من أنه يمكن اعتبار هذه العلاقات **استعبادًا جنسيًا أو ظروفًا شبيهة بالعبودية تشمل الملكية والعنف الجنسي**، إلا أنها تُسمى أيضًا بالزواج القسري، ويشار إلى النساء أحيانًا باسم الزوجات أو "زوجات الأدغال" (أوغندا) أو "الزوجات الثانيات" (تيمور الشرقية).

التجنيد الإجباري للنساء والأطفال: ثمة مصطلح آخر للتجنيد الإجباري ألا وهو الاختطاف، وهو ما يعني إخراج النساء والأطفال من منازلهم، وعادة ما يفعل ذلك جماعات مسلحة. ثم يُجبرون على القيام بكل أنواع الأشياء للرجال الذين يختطفوهن، مثل: حمل الأسلحة واستخدامها، والطهي، وغسل الملابس، وممارسة الجنس، وأن يكونوا رسلًا وجواسيس سريين، ويزودوهم بالمعلومات.

يشير **الاغتصاب الإبادي** إلى استهداف اغتصاب بعض النساء بسبب هويتهن العرقية، بقصد تدمير مجموعة عرقية بعينها. كانت المحكمة الرواندية هي أول محكمة جنائية دولية تدين فردًا مذنبًا بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية على أساس أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي.

العدالة- الجزائية، التصالحية، التوزيعية: بالإضافة إلى العدالة الانتقالية (انظر أدناه)، فإن هذه الجوانب الأخرى من العدالة مفيدة للفهم فيما يتعلق بالمساءلة في حالات ما بعد النزاع. تعاقب العدالة الجزائية أولئك الذين ثبتت إدانتهم بارتكاب جرائم، في حين تسعى العدالة التصالحية إلى استعادة العلاقات الاجتماعية مع أولئك الذين ثبتت إدانتهم، غالبًا من خلال عملية المصالحة. في حين تستخدم العدالة التوزيعية مبادئ العدالة الاجتماعية من أجل التوزيع العادل للمنافع الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة حتى يعمل المجتمع جيدًا.[8]

يشير **الدعم النفسي الاجتماعي** إلى مجموعة من خدمات دعم الصحة العقلية الموجهة نحو شفاء الجروح النفسية والعاطفية وإعادة بناء العلاقات والهياكل الاجتماعية. في كثير من المواقع، يكون هذا العمل من اختصاص منظمات المجتمع المدني ومجموعات الأقران والأفراد المعنيين، حيث إن الخدمات المهنية غير متوفرة.

تأتي كلمة **"إعادة الإدماج"** من كلمة لاتينية تعني "لم الشمل من جديد". وفي مجموعة الأدوات هذه، يُستخدم هذا المصطلح بصفته مصطلحًا جامعًا يشمل التدخلات وخدمات الدعم الموجهة من أجل مساعدة النساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن على الشعور بالأمن والأمان بدءًا من تقبل أسرهم ومجتمعاتهم لهم. ينتقد بعض الأشخاص هذا المصطلح لأنه يشير بالنسبة لهم إلى العودة إلى مجتمع مليء بالإساءة والتمييز، حيث لم يكن الكثير من الأشخاص "المندمجين" على قدم المساواة بسبب الهوية القائمة على العرق أو الإثنية أو النوع أو الجنسان أو الدين أو السياسة أو الحالة

الاقتصادية. قد لا تكون إعادة الإدماج فرصة مرحبًا بها للاتي لم يحصلن على أي قدر من التعليم، ولا الفرصة لإرث ممتلكات أو أرض من الأسرة، ولا توجد فرص اقتصادية أو سياسية كبيرة، واللاتي حدث تجاهل لأصواتهن.

الاستعباد الجنسي هو عندما يُختطف شخص، وفي الأساس تكون امرأة أو فتاة، ووضعها في حالة من العبودية وتتعرض لمجموعة من الانتهاكات الجنسية والاعتداء والعنف. في رواندا، تعرضت النساء والفتيات المحتجزات بصفتهن رقيقًا جنسيًا إلى الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والتعذيب الجنسي والتشويه. تعرضت النساء والفتيات أيضًا للزواج القسري في بلدان، مثل: تيمور الشرقية وأوغندا وكمبوديا. بالإضافة إلى التعرض للانتهاكات الجنسية، أُجبرت النساء والفتيات في مناطق النزاع هذه على العمل القسري، والعمل كدروع بشرية، واستخدامهن في التفجيرات الانتحارية.

يُقصد **بالوصم** طرق مختلفة يجرى من خلالها تمييز النساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن أو تحديدهم سلبيًا، مثل اللغة (التنابز بالألقاب) والتنمر. وقد يشمل أيضًا الممارسات التمييزية، مثل الجيران في كمبوديا الذين لا يختارون الفتيات المولودات من الزواج القسري ليكن وصيفات للعروس، والكهنة في تيمور الشرقية الذين يرفضون تعميد الأطفال المولودين في الحرب، والرجال الذين يرفضون الزواج من بنات معروفات أنهن ناجيات من العنف الجنسي، والأطفال المستبعدين من أي شكل من أشكال الميراث.

تعني **العدالة الانتقالية** كل الأشياء التي يقوم بها المجتمع لإعادة بناء نفسه على أساس العدالة والسلام خلال فترة انتقالية بعد نزاع مسلح أو الانتقال من نظام استبدادي إلى حكومة ديمقراطية. تتمثل إحدى طرق فهم جميع جوانب العدالة الانتقالية في التفكير في العدالة والسلام بصفتهما سقفًا لحماية المجتمع ومساعدته على تطوير ذلك، وهناك خمس ركائز تجعلها تصمد. تمثل هذه الركائز الحاجة إلى:

- البحث عن **الحقيقة** بشأن ما حدث في أثناء النزاع وتسجيلها.
- السعي لتحقيق **العدالة** من خلال محاكمات تحمل مرتكبي الانتهاكات المسؤولية عن جرائمهم.
- تقديم **تعويضات** (إصلاحات) للناجيات، والتي قد تشمل الدعم الاقتصادي والشفاء الجسدي والنفسي.
- **إصلاح المؤسسات**، وخاصة تلك التي أسهمت في النزاع، مثل: المؤسسات السياسية والعسكرية والتعليمية.
- القيام بمبادرات **تذكيرية** وتطوير أماكن خاصة لتذكر النزاع ومن عانوه.

بشكل عام، تشير **آليات العدالة الانتقالية الرسمية** إلى العمليات ذات الصلة بالحكومة، مثل: لجان تقصي الحقائق والمحاكمات. بينما تشير **الآليات غير الرسمية** إلى العديد من الأشياء المختلفة التي تقوم بها المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لدعم السلام والعدالة، مثل توثيق قصص الناجيات، وإنشاء مشروعات الذاكرة المجتمعية، ودعم الناجيات وأطفالهن.

الناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع (CRSV): في أثناء النزاع المسلح، يُعد العنف الجنسي والعنف القائم على الجنسان إستراتيجية حرب تستخدم لمهاجمة "العدو" في الثقافات الأبوية حيث يُنظر إلى النساء على أنهن ملك للرجال. يُنظر إلى اغتصاب أنثى من أفراد الأسرة على أنه إتلاف لممتلكات أفراد تلك الأسرة من الذكور، يُفهم اغتصاب النساء في قرية تعتبر أرضًا معادية على أنه عمل عدواني لأن النساء يعتبرن ممثلات أو وكلاء عن الرجال في أسرهن. من المهم إضافة عبارة "ذي صلة بالنزاع" إلى عبارة "العنف الجنسي" كتذكير بأن ديناميكيات العنف الجنسي في أثناء النزاع المسلح وتأثيره عادةً ما يكونان أكثر حدة وتكرارًا ويشتملان على عدد من الجناة أكبر من العنف الجنسي الذي يحدث خارج حالة النزاع المسلح. أيضًا، غالبًا ما تتعرض أعداد كبيرة من النساء من المجتمع نفسه للهجوم على مدار الفترة الزمنية نفسها بحيث تكن عرضة لكل من الصدمات الفردية والجماعية والعار. تُمزق الروابط بين الأسر والمجتمعات. في مجموعة الأدوات هذه، يُعد العنف الجنسي نقطة البداية للنظر في واقع العنف ضد المرأة الذي لا يحدث فقط في أثناء النزاع المسلح ولكن قبله وبعده أيضًا. تشمل الأشكال المحددة للعنف الجنسي المتضمنة في مجموعة الأدوات هذه الاغتصاب، والاغتصاب الإبادي، والأطفال المولودين من الحرب، والزواج القسري، والاستعباد الجنسي، والجوانب الجنسية المتعلقة بالتجنيد القسري أو الاختطاف.

على الرغم من أن الرجال يتعرضون أيضًا للعنف الجنسي في أثناء النزاع، إلا أن مجموعة الأدوات هذه تركز على الخبرات والاحتياجات الفريدة للنساء اللاتي يجب عليهن الصمود في الثقافات الأبوية حيث يهيمن الرجال على الأعراف الاجتماعية والأنظمة السياسية والعلاقات الاقتصادية. تماشيًا مع المبدأ الأساسي لاستخدام اللغة بعناية، تُستخدم عبارة "الناجيات من العنف الجنسي" في مجموعة الأدوات هذه للتعبير عن احترام كرامتهن، بدلًا من مصطلح "النساء ضحايا العنف الجنسي"، والذي قد يستجلب بسهولة شديدة الشعور بالشفقة. تذكرنا كلمة "ناجية" بأن النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي لا يحتجن إلى الشفقة بل بالأحرى إلى التزام جميع المجتمعات بالمساعدة في حماية حقوق الإنسان والوفاء بها، بما في ذلك الحق في تحقيق إمكاناتهن.

مبادئ أساسية

تساعد قائمة المبادئ الأساسية على ضمان احترام أولئك الذين يعملون مع الناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع والأطفال المولودين في الحرب، وأن جهودهم وتدخلاتهم تتلاءم جيدًا مع آمال واحتياجات أولئك الذين يسعون إلى دعمهن. ستستفيد التقييمات الدورية لبرامج إعادة الإدماج وأنشطتها إذا تضمنت مراجعة للمبادئ الأساسية: هل كانت المبادئ مفيدة؟ هل من السهل تذكرها؟ هل هم بحاجة إلى مراجعة أو اعتماد المزيد؟ يمكن أن تساعد المناقشة الدورية للمبادئ الأساسية والطرق العملية لدعمها في توضيح الأولويات والنهج والمساهمة في ثقافة العمل القائمة على النزاهة. إن الالتزام بتنفيذ المبادئ الأساسية، خاصة تلك التي ربما نُسيت أو تُخلي عنها، هو بحد ذاته عملية إعادة إدماج جماعي.

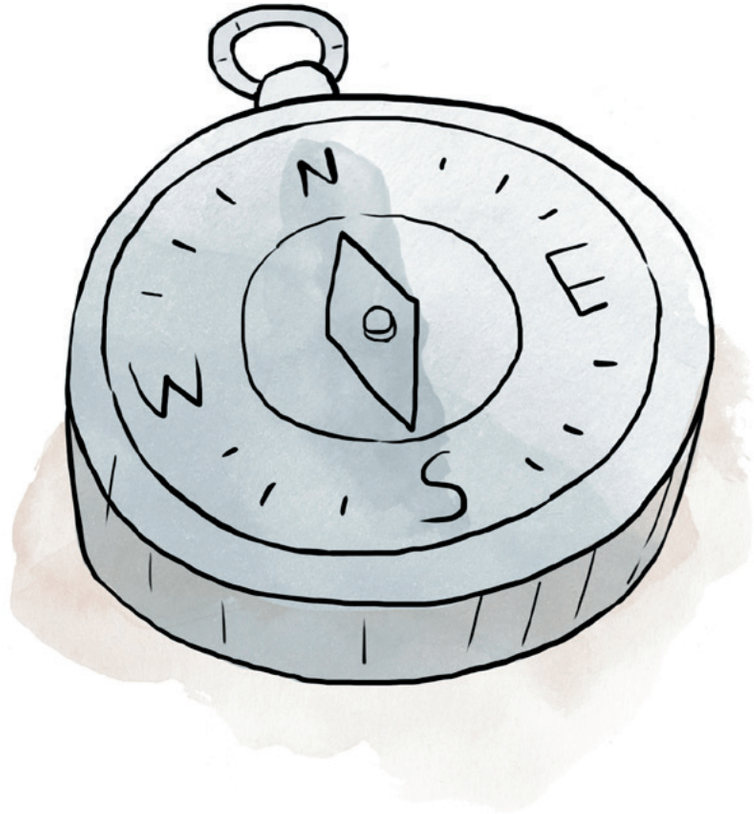

لا ضرر ولا ضرار: يجب استخدام هذا المبدأ بصفته مرشدًا لجميع التدخلات أو الانخراط مع الناجيات والأطفال المولودين في الحرب أو كليهما. إن مبدأ لا ضرر ولا ضرار المتعلق بالصحة الجسدية والعقلية والعاطفية للناجيات يعني خلق "أماكن آمنة" حيث لا يشعرن بالتهديد بأي شكل من الأشكال. يتضمن ذلك عدم الشعور بالضغط لتذكر الذكريات المؤلمة أو التحدث عنها ما لم يكنّ مستعدات للقيام بذلك أو حتى يكنّ مستعدات لذلك. كما يعني عدم تعزيز أي توترات عرقية أو دينية موجودة في سياق معين. غالبًا ما يستخدم هذا المبدأ لتجنب حدوث صدمات جديدة، ولكن من المهم أيضًا مراعاة الأضرار التي قد تنشأ إذا تطورت أنماط الاعتماد على الممارسين أو منظماتهم أو إذا قدمت هذه المنظمات التزامات أو ضمنت دعمًا قد يكون من الصعب تحمله بمرور الوقت.

الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة: إن هذا المبدأ هو تطبيق ملموس لمبدأ "لا ضرر ولا ضرار". يتعلق الأمر بتوثيق قصص الناجيات، ومشاركتهن في الفاعليات العامة، أو الإدلاء بتصريحات علنية أو أمام لجنة تقصي الحقائق. يحمي هذا المبدأ حق الناجيات في تحديد القصص أو التجارب التي يرغبن في مشاركتها مع الآخرين، وفي أي أشكال، وما إذا كان يمكن ذكر أسمائهن أم لا. قبل أن تشارك النساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن قصصهن، من المهم أن يفهمن أولًا الاستخدام الحالي والمستقبلي المحتمل لقصصهن وأن يتمتعن بحرية الاختيار من بين الخيارات المتاحة لهن، بما في ذلك خيار عدم مشاركة قصصهن.

الالتزام بمشاركة الناجيات: إلى جانب مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، هناك التزام بضمان المشاركة الفعالة للنساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن في جميع مبادرات العدالة الانتقالية الرسمية وغير الرسمية. وهذا يتطلب وعيًا بأنواع المشاركة ودرجاتها المختلفة، والظروف التي تسهم في مشاركتهن الفعالة، متى قد تكون مشاركتهن ممكنة أو لا في موقف بعينه. على سبيل المثال، قد لا تتمكن النساء الناجيات من العنف الجنسي من المشاركة في المناقشات والقرارات المتعلقة بتشكيل محكمة دولية، ولكن من الممكن تمامًا لهن المشاركة بصفتهن شاهدات. عامةً، كلما شُملت النساء الناجيات من العنف الجنسي في عمليات العدالة الانتقالية أسرع، كانت تلك العمليات أفضل تجهيزًا بحيث لا تغيب عن بالنا احتياجاتهن الخاصة. لا تعمل عمليات العدالة الانتقالية ومناصرو الناجيات على تمكين الناجيات، ولكنهم يساعدون في تهيئة الظروف لتمكين الناجيات وإعادة إدماجهم من خلال تقديم الدعم وبناء الثقة.

استخدام اللغة بعناية: يعني الالتزام بمشاركة الناجيات في برامج العدالة الانتقالية دعم التواصل مع الناجيات بلغتهن التي يختارونها. يمكن أن يساعد ذلك أيضًا في بناء علاقات ثقة تشكل حجر الأساس لأي استجابة فعالة لإعادة الإدماج. يجب معالجة المشكلات المتعلقة بالترجمة في بداية عمليات العدالة الانتقالية لأنها قد تكون ضرورية من أجل ضمان مشاركة الناجيات: هل الموارد الكافية متاحة من أجل ضمان التواصل الهادف مع الناجيات ومشاركتهن؟ ما الذي يجب ترجمته ومن يقوم بها؟ متى تكون هناك حاجة إلى المترجمين الفوريين من أجل الترجمة الشفوية؟ ما المواد المكتوبة التي يجب أن تُعطى الأولوية للترجمة؟ إلى جانب مشكلات الترجمة، من المهم أيضًا مراعاة تأثير بعض المصطلحات على الناجين وعائلاتهن ومجتمعاتهن. يجب أن تنعكس التصورات والافتراضات المدروسة حول النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي على استخدام اللغة. مع وضع ذلك في الاعتبار، قمنا بتقليل استخدام الاختصارات والمختصرات، التي غالبًا ما تُتجاهل عند الترجمة.

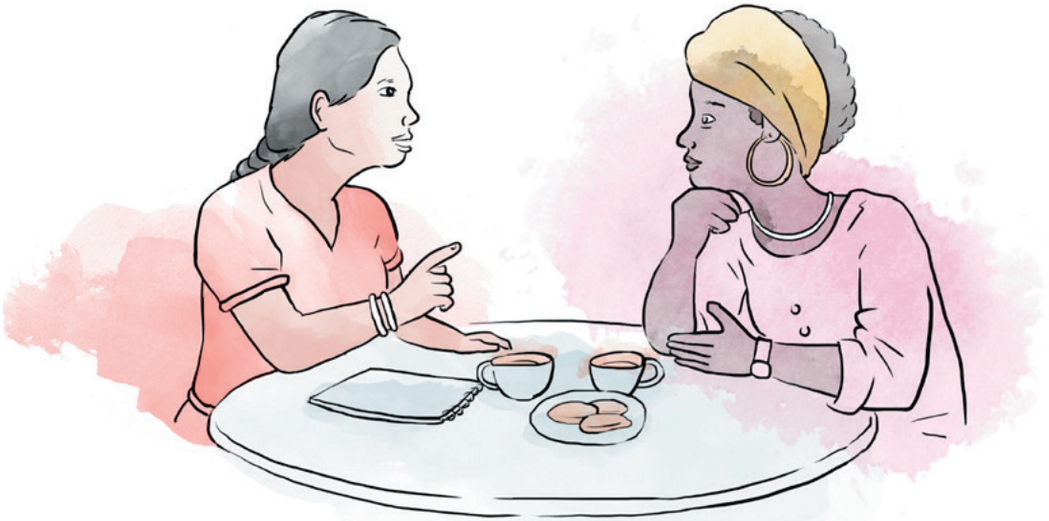

لماذا وكيف جُمعت مجموعة الأدوات هذه معًا؟

أُطلق مشروع إعادة الإدماج والعدالة الانتقالية في مارس/ آذار 2020، من قبل شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، والتحالف الدولي لمواقع الضمير، ومركز دراسات العنف والمصالحة، والعدالة والحقوق في آسيا، مع مركز القانون الإنساني، ومركز التوثيق في كمبوديا. إن المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة هو اتحاد من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، تعمل على تطوير مناهج العدالة الانتقالية التي تكون مملوكة محليًا وشاملة ومتمحورة حول الضحايا. نشأ مشروع إعادة الإدماج والعدالة الانتقالية من مخاوف خاصة بين أعضاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بشأن تأثير العنف الجنسي في أثناء النزاع على النساء والأطفال والفجوات الكبيرة في العدالة الانتقالية لتلبية احتياجات الناجين.

كُتبت مجموعة الأدوات هذه في المقام الأول لأفراد ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل مع عمليات العدالة الانتقالية الرسمية وغير الرسمية من أجل دعم إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنساء الناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع والأطفال المولودين في الحرب. وهي تعزز قدرًا أكبر من الاعتراف باحتياجات إعادة الإدماج الفريدة لهذه المجموعات وتسهم في مجال لم يُتناول باتساق أو بكفاية حتى الآن من قبل آليات العدالة الانتقالية الرسمية ومنظمات المجتمع على حدٍ سواء. جُمعت الأدوات والدروس المستفادة والتوصيات من أجل مساعدة الممارسين والناجيات وعائلاتهن والمجتمعات على العمل معًا من أجل إعادة إدماج أفضل، من الممكن أن يحسن حياة الناجيات حتى يتمكنّ معًا من تجديد نسيجهن الاجتماعي المشترك الذي تمزق بسبب النزاع.

نُظمت مجموعة الأدوات في ثلاثة فصول رئيسة، عنوانها على **التوالي**،[9] **الحقيقة، والخبز، والشاي.** الحقيقة هي الشرط الأساسي لتمكين الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن وإعادة إدماجهن. فالاستماع إلى تجارب الناجيات هو أساس الاعتراف، وهو نقيض الإنكار والإسكات. في هذا الفصل، نناقش الدروس الأساسية المتعلقة بأدوات التوثيق والسعي خلف الحقيقة، من حيث صلتها بالأهداف طويلة المدى المتمثلة في تمكين الناجيات وإعادة إدماجهن.

بينما **الخبز** هو اختصار لضمان تلبية أسس البقاء على قيد الحياة. وهذا يشمل الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الأساسية للناجيات من الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية، بعض الأمان من خلال امتلاكهن لقطعة أرض أو حديقة، وسبل العيش الكريمة. من واقع خبرتنا في العمل مع الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن، توصلنا إلى أن مواجهة وصمة العار والخزي الموجه إلى الضحايا وعائلاتهن هي أيضًا أساس للصمود. في هذا الفصل، نناقش التدابير المؤقتة لمساعدة الناجيات، وكذلك حقهن في الحصول على العدالة، وهي إجراءات يمكن أن

تشير إلى نية المجتمع لتصحيح الفعل غير المشروع للعنف الجنسي من خلال معاقبة الجناة.

يشير **الشاي** إلى خلق دوائر رعاية، بداخل الأسرة، والمجتمع المحلي، والمجتمع الأكبر، التي من شأنها أن تدعم الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن، وتفتح الباب أمام التماسك الاجتماعي والمصالحة. وهذا يشمل ضمان فرص الشفاء من الصدمات للناجيات، بالإضافة إلى مبادرات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك أنماط العنف القائم على الجنسان والعنف الجنسي التي يمكن تكرارها أو إعادة تكوينها في أوضاع ما بعد النزاع. في هذا الفصل، سنركز على الدروس اللازمة للوفاء بحق الضحايا في التعويضات والوعد بعدم تكرار عنف الماضي مرة أخرى.

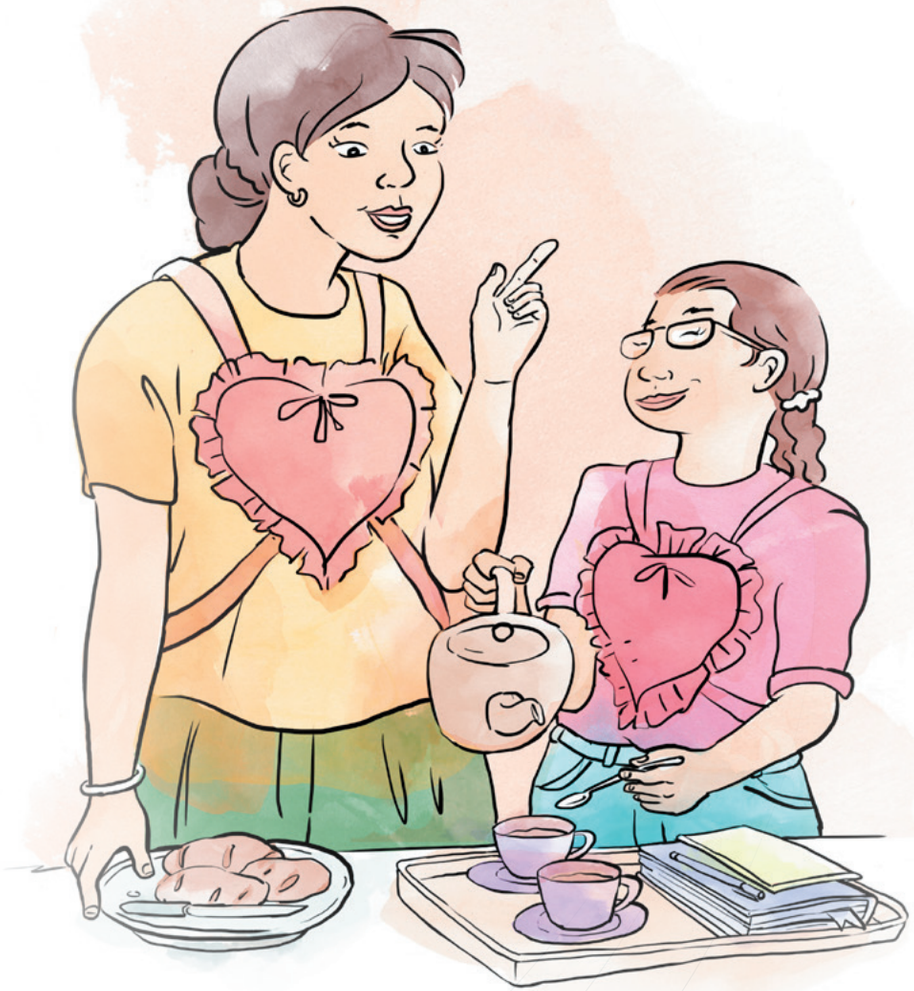

1. الحقيقة:
مؤسسة للتمكين وإعادة الإدماج

"تعد الحقيقة والعدالة والمساءلة أساسية في دعم حقوق الإنسان للمرأة وحقها في حياة خالية من العنف، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع."[10]

غالبًا ما يكتنف الصمت العنف الجنسي الواقع في أثناء النزاع. حيث يختبئ الجناة خلف جدار الإفلات من القصاص، مهددين الضحايا لكي يلتزمن الصمت إيذاء ما حدث لهن ربما يضغط أفراد عائلة الناجيات من العنف الجنسي لكي يلتزمن الصمت خشية من وصمة العار التي تترتب على ذلك. أو تشعر الناجيات بعدم القدرة على التحدث علانية عما حدث معهن، أو قد يشعرن بالعجز بسبب الشعور بالذنب والخزي.

ومع ذلك، قطع الناجيات من العنف الجنسي والمدافعون عن حقوق الإنسان شوطًا كبيرًا تجاه دعم الحق في معرفة الحقيقة. يبزغ هذا الحق عندما تكون هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وخروقات جسيمة للقانون الإنساني. تمتلك الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن الحق في معرفة الصورة الكاملة لما حدث معهن: ما الأحداث والظروف المحيطة بهن ومن هم الجناة ولماذا حدث ذلك؟ والأهم من ذلك، كيف يمكن لهذه **الحقيقة** أن تواجه وصمة العار والإقصاء التي عانى منها الناجيات وأطفالهن طوال حياتهم؟

في هذا الفصل، سنلقي نظرة على الدروس الأساسية المتعلقة **بتوثيق** قصص الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين في الحرب. سننظر أيضًا في كيفية قيام لجان تقصي الحقائق وغيرها من مبادرات **البحث عن الحقيقة** التي يقودها المجتمع المدني والمجموعات النسائية ومجموعات الناجيات بتطوير مناهج تساعد الناجيات على التحدث علنًا عن تجاربهن. سنستكشف التحديات وأوجه القصور والاستجابات الإبداعية التي صيغت للمساهمة في تمكين وإعادة إدماج النساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن.

ملاحظة بشأن إعادة الإدماج

"إعادة الإدماج" هي الكلمة الأخيرة لمفهوم ثلاثي الكلمات يشار إليه باختصار باللغة الإنجليزية "DDR"، ويعني التسريح، ونزع السلاح وإعادة الإدماج". وهذا المفهوم عبارة عن تدخلات تركز على تحويل المقاتلين السابقين ليصبحوا مدنيين في بيئة ديمقراطية وسلمية جديدة. ووفقًا لإرشادات الأمم المتحدة بشأن التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، فإن الهدف منها هو "التعامل مع مشكلة الأمن في فترة ما بعد النزاع التي تنتج عن ترك المقاتلين السابقين بدون سبل عيش أو شبكات دعم، بخلاف رفاقهم السابقين، خلال الفترة الانتقالية الحرجة من النزاع إلى السلام والتنمية".[11]

ومع ذلك، كانت هناك جهود لإنشاء برامج إعادة إدماج مجتمعية تتطلع إلى أبعد من مجرد دعم المقاتلين السابقين في العقد الماضي. اقتباسًا من "بابلو دي جريف"، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بالعدالة الانتقالية: "بينما توزع مزايا برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج الفوائد على المقاتلين السابقين، فعلى النقيض من ذلك، لا تحصل الضحايا على أي شيء. في جميع البلدان تقريبًا التي أنشئت بها برامج التسريح و نزع السلاح وإعادة الإدماج، ظهرت التهم".[12]

تركز النهج المجتمعية لدعم إعادة الإدماج على احتياجات المجتمع ككل، بصفتها نهجًا أكثر فعالية لاستدامة السلام: "مقارنة ببرامج المساعدة المستهدفة للمقاتلين السابقين، فإن نهج إعادة الإدماج المجتمعية لها مزايا قد توفر فوائد أوسع داخل المجتمع. تتمتع هذه النهج بإمكانية أكبر للاستدامة حيث إن المقاتلين السابقين موجودون في المجتمعات ويعملون مع أعضاء المجتمع الآخرين من أجل التنمية المحلية. وقد يؤدي هذا النهج أيضًا إلى تعزيز المصالحة المجتمعية حيث لا يُنظر إلى المقاتلين السابقين على أنهم المستفيدون الوحيدون من المساعدة. بالإضافة إلى ذلك، قد ترتبط أنشطة إعادة الإدماج، بصرف النظر عن التعافي المجتمعي وإعادة الإدماج، ببرامج التنمية الأخرى. كما أنه يعزز التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية. وأخيرًا، تعمل إعادة الإدماج المجتمعية على تعزيز تمكين المجتمع والشفافية

والمساءلة حيث يجرى اختيار المستفيدين من خلال النهج المجتمعية ".[13]

مع استمرار المجتمع المدني والجماعات النسائية في العمل مع الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن المولودين في الحرب، أصبحت الحاجة الملحة لاعتماد وتكييف بعض أفضل ممارسات إعادة الإدماج في رحلتهن الخاصة لتمكين الناجيات أكثر فأكثر إلحاحًا.

1.1 أدوات التوثيق

إن توثيق تجارب الناجيات من العنف الجنسي هو حجر أساس يساهم في جميع عناصر العدالة الانتقالية: جمع الأدلة للمحاكمة، وفهم تأثير هذه الانتهاكات، والمساهمة في سرد تاريخي بشأن النزاع، وتحليل دور المؤسسات التي يجب أن تكون جزء إصلاحه. منحت لجان تقصي الحقائق في إطار ولايتها الحق في توثيق تصريحات الناجيات والشهود واكتشافها والاعتراف بها من أجل تحديد أنماط لانتهاكات حقوق الإنسان وتجميع تقرير دقيق عن نزاع سابق.

على الرغم من أن توثيق تجارب النساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن مطلوب من أجل مشاركتهن في عمليات العدالة الانتقالية، إلا أن الشعور بالخزي والعزلة يجعل منه أمرًا صعبًا. فعلى سبيل المثال، في نيجيريا، أوضحت إحدى الناجيات أنها بعد أن تم إنقاذها من متمردي "بوكو حرام"، كانت تخجل من الذهاب لإجراء فحص طبي، على الرغم من أنه مجاني. كانت تخشى أنها إذا شرحت ما حدث لها، فإنها ستوصم بالعار وستجد صعوبة في الزواج. وكان لدى نساء أخريات خوف مماثل. كانت امرأتان مخطوفتان تنامان في معسكر "بوكو حرام" عندما أيقظهما مقاتلا "بوكو حرام" في منتصف الليل:

> ... بمجرد أن توغلنا في الغابة، سحبني أحدهما بعيدًا، بينما أخذ شريكه المرأة الأخرى في اتجاه آخر. حينها خمنت ما كان يدور في خلدهما وبدأت في البكاء. توسلت إليه وأخبرته أنني امرأة متزوجة. ولكنه تجاهل توسلاتي، وطرحني على الأرض واغتصبني. لم أستطع أن أخبر أحدًا بما حدث، ولا حتى زوجي. ما زلت أشعر بالخزي وبأني مخادعة. أخبرتني المرأة الأخرى أنها تعرضت للاغتصاب أيضًا، لكنها تعهدت بعدم الحديث عنها مرة أخرى لأنها كانت عزباء وتعتقد أن أخبار اغتصابها ستحرمها من فرص الزواج.[14]

في البوسنة والهرسك، يُذكر أن جميع الأطفال المولودين في الحرب تقريبًا والذين يعرفون حقيقة ولادتهم يخفون هويتهم لتجنب التمييز، كما يُقال للأولاد إنهم سيكبرون ليصبحوا مغتصبين تمامًا مثل آبائهم، بينما يخبرون الفتيات بأنهن لن يتزوجن أبدًا عندما يكبرن لأنه لا يوجد أحد يعرف "أصلهم ولمن ينتمون". كما هو الحال في البوسنة والهرسك، فإن معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ليس لديها أيضًا سجل مركزي يوثق هوية وجود الأطفال المولودين في الحرب وأماكن وجودهم. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي إنشاء مثل هذا السجل أيضًا إلى زيادة وصم حقهم في الخصوصية وتعريضه للخطر. غالبًا ما تُفقد مثل هذه القصص عندما لا تكون عمليات التوثيق شاملة أو حساسة لطبيعة جرائم وتجارب الناجيات والأطفال المولودين في الحرب.

ثمة مثال آخر على الاستجابة الحساسة للنساء الناجيات من العنف الجنسي يظهر في لجان تقصي الحقائق التي توفر خيارات مختلفة للسرية لأولئك اللاتي يرغبن في مشاركة قصصهن. قد تشمل هذه الحماية خيار إعطاء تصريحات مجهولة الهوية باستخدام الأحرف الأولى بدلًا من الأسماء في المواد المكتوبة أو المشاركة أما الجماهير العامة من خلال تواجدهن بداخل مقصورة أو غرفة مخفية.

في الآونة الأخيرة، أدى جهد عالمي إلى استخلاص مدونة لقواعد السلوك حول كيفية توثيق قصص العنف الجنسي قيد التنفيذ. مدونة مراد هي رد على نمط متكرر من التوثيق الذي يتجاهل النهج المتمحورة حول الناجيات ويستند إلى استشارة عالمية بقيادة الناشطة اليزيدية الناجية، نادية مراد، والحائزة على جائزة نوبل للسلام.[15] تقدم مسودة مدونة مراد ثمانية مبادئ: 1) الاعتراف بالناجيات بصفتهن أفرادًا، 2) ضمان وجود ما يكفي من الوقت والمساحة الآمنة للتوثيق، 3) التأسيس على المعرفة والقدرات المحلية، 4) إتاحة الوقت والموارد الكافية للتحضير، 5) الالتزام بإضافة القيمة، إذا لم يكن ذلك ممكنًا فالأفضل الامتناع عن التوثيق، 6) بناء الكفاءات والأنظمة ذات النهج طويلة المدى، 7) التحلي بالاحترام وضمان السلامة، 8) إنشاء نهج آمن ويتحلى بالنزاهة. إن مسودة المدونة متاحة الآن لمزيد من التعليقات والمدخلات. علاوة على ذلك، هنا ميثاق للناجيات وهو مكمل للمدونة، صاغته الناجيات أنفسهن من أجل تمثيل آمال الناجيات بشأن كيفية إجراء التوثيق.

دور المجتمع المدني في التوثيق

في العديد من البلدان، لا تتوافق فرص توثيق قصص الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن دائمًا مع الأطر الزمنية القصيرة لآليات السعي وراء الحقيقة. حيث يكون بعض الناجيات غير مستعدات بعد لسرد قصتهن، عندما يصل موظفو لجنة تقصي الحقائق إلى قريتهن أو بلدتهن. أو قد لا تكون هناك إرادة سياسية كافية لعمليات العدالة الانتقالية للسماح بعملية حقيقية للسعي وراء الحقيقة. وبالتالي، فإن المجتمع المدني يضطلع بدور رئيسي في إجراء التوثيق الذي يناسب توقيت الناجيات.

تتحدث "مانويلا بيريرا" (منظمة أكبيت) من تيمورالشرقية عن الضغط الهائل على النساء الناجيات من تجربة العنف الجنسي، مما يحد من قدرتهن على اغتنام الفرص لرواية قصتهن. تعيش العديد من الناجيات في مناطق ريفية منعزلة، ويفتقرن إلى المعلومات والحصول على الخدمات الأساسية. علاوة على ذلك، يواجهن تحديات عندما لا يتمكن أطفالهن من الحصول على أوراق المواطنة الخاصة بهم، بسبب متطلبات التوثيق من الأم والأب. كما أنهن بصفتهن أمهات عازبات، فأراضيهن وممتلكاتهن معرضة للاستيلاء من قبل الآخرين. وبالتالي، تضطلع مجموعات المجتمع المدني بدور رئيس في توثيق القصص، قبل تولي أي لجنة تقصي حقائق رسمية أو التحقيق وفي أثنائه وبعده. نظمت لجنة تقصي الحقائق في تيمور الشرقية (لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة 2002-2005) فريق بحث نسائي وعقدت جلسة استماع عامة حول تأثير النزاع على المرأة في عام 2003. يحتوي تقريرها النهائي على فصل يدور حول العنف الجنسي. لكن المجموعات النسائية، مثل: منظمة "أكبيت" عملت بالتوازي مع الآليات الرسمية لعقود.

كولومبيا

المسار السلمي للنساء "روتا باسيفيكا": إطار عمل شامل للتوثيق

قبل عدة سنوات من اتفاقية السلام بين حكومة كولومبيا و"فارك" (قوات كولومبيا المسلحة الثورية) في عام 2016، أجرت حركة المسار السلمي للنساء "روتا باسيفيكا"، وهي حركة نسائية وطنية، مقابلات مع أكثر من 1000 امرأة ووثقت تسع حالات توضيحية شملت ما يقرب من 15 امرأة لكل منهم لمدة تسعة أشهر. تصف "النهج" الخمسة المتعلقة بعمل توثيق حركة المسار السلمي للنساء "روتا باسيفيكا" فهمًا واسعًا ومتكاملًا للتوثيق.

1. **حقوق المرأة:** إن حقوق المرأة فيما يتعلق بالحقيقة والعدل والتعويض، خاصة فيما يتعلق بالنزاع المسلح، هي أساس التحقيق في تجارب النساء وتوثيقها.

2. **النساء الناجيات بصفتهن موضوعات:** تولي حركة المسار السلمي للنساء "روتا باسيفيكا" اهتمامًا خاصًا بتجارب النساء المختلفة وتعبيرات الحرب. لأن النساء هن موضوع قصصهن الخاصة، لذا، فإنهن تشاركن تجاربهن بأصواتهن وبتفسيراتهن الخاصة. خلق تاريخ من التمييز والعنف ظروفًا للعنف الجنسي الذي تتعرض له النساء في أثناء النزاع ومنذ اتفاقية السلام. إن هذا المنظور النسوي مهم من أجل تحليل التوثيق. يسعى النهوض بشؤون المرأة وقصصها إلى إنقاذ النساء من التاريخ الذي يسيطر عليه الرجال، ويقدم تعويضًا حقيقيًا ورمزيًا للناجيات.

3. **بحث عملي قائم على المشاركة:** اتبعت حركة المسار السلمي للنساء "روتا باسيفيكا" البحث العملي القائم على المشاركة، وهو نهج يؤكد على العمل والمشاركة داخل المجتمعات المتأثرة بالبحث، بعدة طرق.

- أجرت حركة المسار السلمي للنساء "روتا باسيفيكا" مقابلات مع نساء من مناطق في كولومبيا حيث كان النزاع أكثر حدة. تضمنت اختلافاتهم الإثنية (السكان من أصل إفريقي، والسكان الأصليون، والغجر)، والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية، والطبقة الاقتصادية والأدوار (الفلاحون، والموظفون، وربات البيوت،

المعلمون)، العمر (الشباب/ البالغون/ كبار السن)، والنساء النازحات، وغيرها

- أجرت حركة المسار السلمي للنساء "روتا باسيفيكا" مقابلات مع 1000 امرأة وعملت على تدوين رواياتهن. وكان هناك حوالي 13% من النساء اللواتي جرت مقابلتهن تعرضن للاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي خلال النزاع المسلح، بينما أقر 15% منهن عن تعرضهن للعنف الجنسي طوال حياتهن. عززت لجنة تقصي الحقائق غير الرسمية الخاصة بالنساء، التي أسستها حركة المسار السلمي للنساء "روتا باسيفيكا" هذه النتائج التي جمعتها في تقريرها لعام 2013.

- بدأوا العملية مع ناجيات من حركة المسار السلمي للنساء "روتا باسيفيكا"، حيث ساعدت هؤلاء النساء في التعرف على النساء الأخريات اللاتي يمكن إجراء مقابلة شخصية معهن. لم تقتصر النساء على الحديث عن التجارب المتعلقة بالنزاع فحسب، بل كونا أحرارًا في التحدث عن جميع الأحداث التي كان لها تأثير على حياتهن وأجسادهن وعائلاتهن وأصدقائهن. وبهذه الطريقة، بُنيت سلسلة متواصلة من العنف منذ البداية. قدم هذا توثيقًا أكثر اكتمالًا حول أنواع مختلفة من العنف الخاص والعام الذي حدث على مدى فترة طويلة، وأظهر أيضًا كيف قامت الأطراف المسلحة بتكثيف العنف ضد المرأة. شاركت بعض النساء معلوماتهن دون الكشف عن هوياتهن خوفًا من انتقام الرجال الذين أساءوا إليهن.

- ساعدت المحاورات على ضمان المشاركة النشطة للنساء اللاتي جرت مقابلتهن. كان بعض من المحاورات أيضًا ناجيات تمكنّ من فهم آلام النساء اللواتي جرت معهن المقابلة الشخصية بسبب تجاربهن المؤلمة. يمكن للمحاورات ومن جرت مقابلتهن التعرف على بعضهن البعض، وهذا عزز العملية. أولئك الذين أدرن المقابلات الموثقة، مثل الناسخات، والمبرمجات، والباحثات، والمستشارات شاركن أيضًا في "الاستماع الرحيم" للأصوات الموجودة في الوثائق، وتأثرن بهذه التجربة ونتائجها.

- بعد الانتهاء من التقرير النهائي، أدلت النساء اللواتي جرت

مقابلتهن، بصفتهن البطلات الرئيسة للتقرير، بتعقيباتهن.

4. **الدعم النفسي والاجتماعي: أدركت الباحثات اللاتي صممن عملية التوثيق أنها ستعيد فتح الجروح. للتأكد من أن النساء اللواتي جرت مقابلتهن شعرن بالدعم، كانت هناك مختصات من أجل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.**

5. **لجنة تقصي الحقائق الخاصة بالنساء:** انتهت عملية التوثيق والبحث بتقرير ولجنة تقصي الحقائق الخاصة بالنساء ضحايا النزاع المسلح التي أجرتها حركة المسار السلمي للنساء "روتا باسيفيكا" لدعم المصالحة والتعويض.

نيبال

التوثيق الذي يبدأ "في المطبخ"

إن منظمة "مطبخ القصة" هي منظمة مجتمع مدني تتحدى النظام الأبوي بصفته مصدرًا للقمع بين الجنسين من خلال توثيق قصص النساء. تساهم قصص تضحيات النساء، وكذا المساهمات لصالح تنمية البلد، في الماضي والحاضر أيضًا، في فهم متجدد لنيبال وتاريخها الذي لطالما هيمنت عليه قصص الرجال. تستخدم منظمة "مطبخ القصة" نهجًا شعبيًا من خلال مقابلة النساء محليًا ومشاركة قصصهن على المستوى الوطني. حيث تسعى إلى أن يكون شاملًا من خلال دعوة النساء من مختلف الطبقات والأعمار والمجتمعات والثقافات واللغات للمشاركة في سرد القصص للمساعدة في تشكيل سرد وطني من شأنه أن يعترف بالدور المهم للمرأة. حتى الآن، وثقت منظمة "مطبخ القصة" أكثر من 1000 قصة لناجيات من العنف الجنسي بالتسجيلات الصوتية والرقمية.

تيمور الشرقية

نهج توثيق مرتكزة على الناجيات

تستخدم العدالة والحقوق في آسيا، جنبًا إلى جنب مع المنظمة الشقيقة، منظمة "أكبيت"، مجموعة متنوعة من أساليب البحث العملي القائم على المشاركة في تدريباتها وعبر شبكة شركائها من أجل تعزيز جهود التوثيق. يُعد تشكيل الجسد للناجيات من العنف الجنسي، والمقابلات الشخصية المتبادلة فيما بينهم، واستخدام "بطاقات البريد المعبرة عن الحب" من أجل تسهيل التواصل بين الأمهات وأطفالهن أمثلة على الفرص غير المهددة للناجيات لمشاركة التجارب المؤلمة من الماضي والحاضر. من المهم أن نلاحظ أن العديد من أساليب البحث العملي القائم على المشاركة التي طورتها منظمة "العدالة والحقوق في آسيا" ليست قائمة على النص أو بأنها تستخدم مزيجًا من النص مع أشكال أخرى. الرسومات، وخرائط الجسد، والتسجيلات الصوتية والمرئية، والفن التصويري، ولعب الأدوار، والمزيد من المساعدة على "مستوى" التواصل في مجموعات تمتلك عضواتها مجموعة من مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة. كما تدعو مجموعة من الأساليب الأفراد إلى "الخروج من حيز عقولهن" ليس فحسب من أجل استكشاف تجاربهن السابقة استكشافًا كاملًا، ولكن أيضًا لفهم تجارب الآخرين والاستجابة لها استجابة كاملة. جمعت منظمة "أكبيت" حتى الآن أكثر من 400 شهادة من ناجيات من العنف القائم على الجنسان.

نيجيريا

روايات الناجيات بالإضافة إلى الحوار الديني:

التوثيق الإستراتيجي لصالح المصالحة

"المصالحة والتسوية أمران جيدان" هي عملية حل نزاع مجتمعية صممها مركز الديمقراطية والتنمية في نيجيريا. على الرغم من أن العملية لم تتم تجربتها بعد في أعقاب تمرد "بوكو حرام"، إلا إنه يُروج لهذه المجموعة من الروايات والتقاليد والتعاليم الإسلامية بين الزعماء الدينيين وعامة السكان على أمل جعل رسالة المصالحة رسالة شعبية. علاوة على ذلك، لم تُختبر قدرتها على تعزيز إعادة الإدماج بعد.

1.2 أدوات السعي خلف الحقيقة

عندما تسمح الانتقالات السياسية بإنشاء عملية تقصي الحقائق، فمن المهم ضمان اعتماد السياسات والإجراءات للسماح للناجيات من العنف الجنسي بالمشاركة. حتى الآن، بذلت عدد من لجان تقصي الحقائق جهودًا خاصة للتصدي للعنف القائم على الجنسان. وتشمل هذه لجان تقصي الحقائق السابقة في جواتيمالا وجنوب إفريقيا وبيرو والتي كانت مرجعًا مفيدًا للجهود اللاحقة في كينيا وليبيريا والمغرب وسيراليون وجزر سليمان وتيمور الشرقية. ثمة مزايا عندما يكون هناك التزام بإدراج قضايا العنف القائم على الجنسان بصفته جزءًا من التفويض الرسمي للجنة تقصي الحقائق.[16] حيث اكتشف وجود توعية خاصة للنساء لدعوتهن للمشاركة، وعروض حماية خاصة للنساء اللواتي يرغبن في الإدلاء بتصريحات أو الإدلاء بشهادة عامة، والجهود المبذولة لإدراج العنف القائم على الجنسان بصفته جزءًا من السرد التاريخي للنزاع في عمل هذه اللجان. في كولومبيا، ينص القانون على أن يكون نظام العدالة الانتقالية الشامل، الذي يشمل لجنة تقصي الحقائق، متمحورًا حول الضحايا، كما أن هناك ترتيبات محددة وُضعت لمشاركة المرأة. حيث شاركت النساء والأطفال بقدر ما تسمح به الظروف، لكن هذا كان أكثر صعوبة بالنسبة للناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع والأطفال المولودين في الحرب بسبب استمرار احتمال انتقام الجناة، وكذلك وصمة العار التي يواجهونها نتيجة للإفصاح عما حدث معهن.

تيمور الشرقية

دمج الجنسان في لجنة تقصي الحقائق: نهج شامل

تضرب لجنة الصداقة والحقيقة والمصالحة في تيمور الشرقية مثالًا جيدًا للطرق العديدة التي يمكن أن تقوم بها لجنة تقصي الحقائق الرسمية ليس فقط للتصدي للعنف الجنسي بل تسعى أيضًا إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع هياكلها وبرامجها. وقد انعكس إطار العمل القانوني للجنة الذي وضع أسس التمثيل الجنساني والخبرة بين موظفيها ومفوضيها في هيكل اللجنة وعملها. نظرًا لأن اللجنة لم تتمكن من التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان، فقد اختارت إعطاء الأولوية للانتهاكات المرتكبة التي تمثل الأكثر خطورة. وشملت هذه الانتهاكات الحقوق المنتهكة بالاغتصاب والاعتداء الجنسي والاستعباد الجنسي.

على الرغم من أنه جميع فرق البحث في اللجنة شُجعت على تضمين منظور جنساني، إلا أن أحد الفرق العشر كان يركز تركيزًا خاصًا على النساء في النزاع. أجرى فريق البحث المعني بالنساء المكون من خمسة أعضاء مقابلات مع الناجيات من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، وعقد جلسة استماع عامة حول النساء في النزاع،التي بُثت على الصعيد الوطني. كما شاركت النساء في ورش العمل العلاجية التي عقدتها اللجنة خلال فترتها، وكانت إحداها جلسة تحضيرية لجميع النساء اللواتي تحدثن في جلسة الاستماع العامة. هذه الفرصة التي توفرت للنساء من جميع أنحاء البلاد للتعرف على بعضهن البعض ومشاركة قصصهن خلقت تضامنًا ودعمًا متبادلًا ساعدهن خلال جلسة الاستماع العامة.

قدمت النساء اللواتي تبادلن تجاربهن مع العنف الجنسي في جلسة الاستماع إلى تيمورالشرقية بعضًا من أول تثقيف عام لها حول العنف الجنسي. أكثر من خُمس (21.4%) من قرابة 8000 تصريح تلقتها اللجنة كانت من النساء، و27% ممن تلقين تعويضات عاجلة كنّ من النساء. كان من أهم خطوات هذه اللجنة فيما يتعلق بإعادة الإدماج أن اثنتين من منظمات المجتمع المدني الثلاثة التي تعاقدت معها لتقديم خدمات الدعم كانتا من منظمات المجتمع المدني النسائية. قدمت هذه المنظمات دعم المتابعة للسيدات اللاتي أدلين بتصريحات واللاتي شاركن في جلسات الاستماع العامة وبرنامج التعويضات العاجلة التابع للجنة. بالإضافة إلى متابعة العمل مع النساء اللاتي شاركن في اللجنة، عملت منظمات المجتمع المدني أيضًا مع المجتمعات المحلية لمعالجة العزلة التي عانت منها العديد من الضحايا، وخاصة نساء القرية. على الرغم من أن دعم المتابعة لم يمتد إلى جميع المناطق في تيمور الشرقية ولم يمتد إلى ما بعد فترة اللجنة، فقد تجذرت البذور المزروعة من خلال التعاون بين لجنة تقصي الحقائق هذه ومنظمات المجتمع المدني من خلال الدعوة المستمرة ودعم احتياجات التعافي وإعادة الإدماج من الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن حتى بعد انتهاء لجنة تقصي الحقائق من عملها.

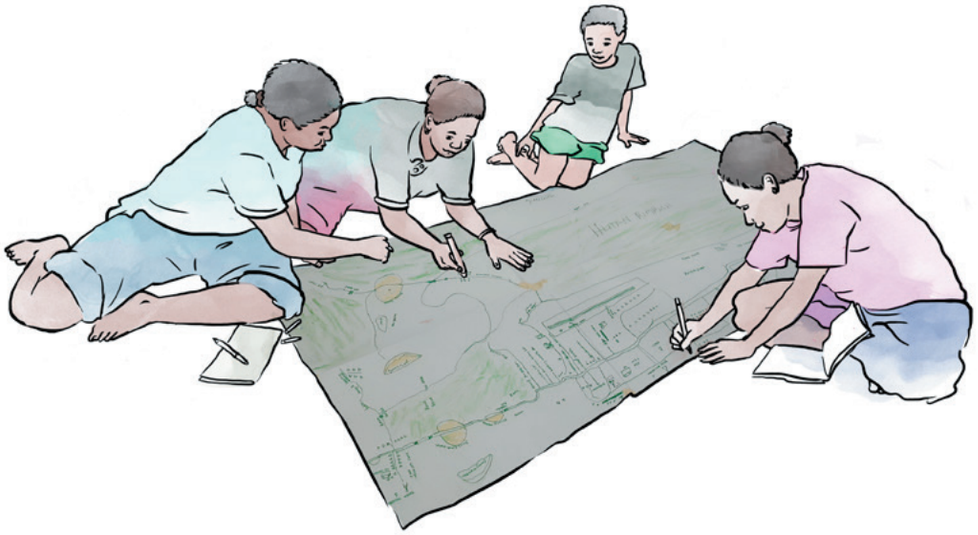

توثق النتائج المستخلصة من مختلف تدابير السعي وراء الحقيقة من جميع أنحاء العالم بوضوح كيفية عمل العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع بصفته سلاح حرب والآثار العميقة التي تركها على الناجيات والأطفال المولودين في الحرب. على الرغم من ذلك، في بعض الأماكن، مثل: نيجيريا، لا تزال الحقيقة غير كاملة. على الرغم من وجود تقارير عن عمليات اختطاف للنساء، إلا أن المعلومات حول تجاربهن أثناء احتجازهن لدى مقاتلي "بوكو حرام" مفقودة أو لم يُبلغ عنها. بالإضافة إلى تعرضهن للاغتصاب على يدي "بوكو حرام"، أصبحت هؤلاء النساء رقيقًا استخدمن في العمل القسري، بصفتهن دروعًا بشرية، ومفجرين انتحاريين. ولأن الحكومة فشلت في بذل

جهود جادة لإنقاذ هؤلاء النساء والفتيات، بينما فشلت أيضًا في الاعتراف بوطأة تجاربهن، أصبح الناس بمرور الوقت أقل حساسية لأهوال العنف الجنسي.

تختلف الطبيعة الخاصة للعنف الجنسي من بلد إلى آخر، ولكن الحقيقة التي تتشاركها النساء الناجيات من العنف الجنسي هي أن معاناتهن وصدماتهن لا تنتهي مع انتهاء النزاع. بالأحرى، غالبًا ما يصبحن أثقل لأنهن يكافحن جسديًا وعاطفيًا واجتماعيًا واقتصاديًا بعد النزاع. ومن المهم دراسة جميع هذه الجوانب حتى تكون جهود إعادة الإدماج لمعالجتهن شاملة قدر الإمكان.

مبادرات السعي وراء الحقيقة بقيادة المجتمع المدني

عندما يكون هناك إنكار رسمي، أو نقص في الإرادة السياسية من قبل الجهات الحكومية، فإن منظمات المجتمع المدني قد قدمت أيضًا مساهمات كبيرة في تقصي الحقائق بطرق تدعم الناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع والأطفال المولودين في الحرب.

في عام 2000، نظمت مجموعات نسائية من اليابان والفلبين وكوريا وهولندا وإندونيسيا وتيمور الشرقية عملية إفصاح عن الحقيقة بقيادة المجتمع المدني. عُقدت محكمة جرائم الحرب الدولية للنساء بشأن الاستعباد الجنسي العسكري الياباني في طوكيو عام 2000 للنظر في مزاعم الاستعباد الجنسي خلال الحرب العالمية الثانية على يد الجنود اليابانيين في آسيا. استمعت المحكمة إلى شهادات ومطالب من حوالي 60 ناجية في الفترة من 8 إلى 12 ديسمبر/ كانون الأول 2000. ضمت المحكمة حقوقيين دوليين يمارسون عمل ممثلي الادعاء والقضاة. بعد عام، صدر قرار مكون من 200 صفحة في لاهاي، بإدانة الإمبراطور "هيروهيتو"بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

كمبوديا

مشروع المدافعين الكمبوديين: الكشف عن الحقيقة بشأن العنف الجنسي من خلال ربط الحقائق المحلية بالمنظمات الدولية

يوفر مشروع المدافعين الكمبوديين، وهو منظمة لحقوق الإنسان تأسست في عام 2001، التمثيل القانوني للفقراء والضعفاء، ويسعى إلى تعزيز حكم القانون الديمقراطي. يتجلى دعمه للناجيات من العنف الجنسي في تقاريره التي يقدمها إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالعنف الجنسي. على سبيل المثال، يتضمن تقريره لعام 2013 إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة توصية بأجندة واضحة للسعي وراء الحقيقة. يوصي بأن تقوم حكومة دولة كمبوديا:

> ... التوثيق الصارم لجريمة العنف الجنسي والعنف القائم على الجنسان في ظل نظام "الخمير الحمر" بصفته جزءًا من السجل التاريخي والاعتراف علنًا بحقيقة انتشار العنف الجنسي والجنساني الذي حدث خلال ... النظام والتعرف على الضحايا من خلال الشروع في دراسة رسمية بتكليف من حكومة كمبوديا الملكية من أجل توثيق تجارب النساء ودعم حملات التوعية المستمرة بشأن التجارب السابقة للناجيات من أجل كسر حاجز الصمت والكشف عن الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة. break the silence and reveal root causes of VAW [violence against women]. يجب أن تصل حملات التوثيق والتوعية إلى جمهور عريض، وخاصة الجامعات، لتشكل أساسًا من أجل مزيد من المناقشة وفهم أعمق للصلة والسلسلة المستمرة للعنف ضد المرأة في الماضي والحاضر في كمبوديا. [17]

يظهر التزام مشروع المدافعين الكمبوديين بالعدالة الجنسانية أيضًا في جلسات الاستماع النسائية التي نظمها. كان أحد أهداف هذه الجلسات هو الضغط على الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا لمحاسبة "الخمير الحمر" عن أعمال العنف الجنسي والجنساني التي ارتكبوها. شجعت هذه الجلسات النساء على المشاركة في جميع جوانب العدالة الانتقالية، لكن من الواضح أن السعي وراء الحقيقة كان في مقدمة زيادة الوعي بالجنسان ومحوره فيما يتعلق بالجوانب الأخرى للعدالة الانتقالية. أجرى مشروع المدافعين الكمبوديين جلسات استماع للنساء في 2010 و2011 و2012. كانت الجلسة الأخيرة في عام 2012 جلسة استماع إقليمية للنساء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي تضمنت قصص ناجيات من أربعة بلدان وفريق دولي. خلال هذه الفترة، تبادل خمسة ناجين من نظام "الخمير الحمر"، أربع نساء ورجل، تجاربهم مع لجنة مكونة من ثمانية طلاب مثلوا عدة جامعات محلية. بعد أن تحدث الناجون، تناوب الطلاب على طرح الأسئلة عليهم وإبداء التعليقات. بعد ذلك، أصدرت لجنة الطلاب بيانًا تضمن توصيات لمختلف أصحاب المصلحة.

منح الاعتراف العام بتجاربهن بعض الراحة للناجيات من معاناتهن وشجعهن على التحدث أكثر. حيث إن إدراك أن تجاربهن لم تكن بمعزل عن الآخرين، ولكن أن العديد من النساء

عانين من العنف القائم على الجنسان على يد "الخمير الحمر" كان عاملًا مساهمًا رئيسًا في تمكينهن خلال جلسات الاستماع، مما أثار حوارًا بين الأجيال (بين الناجيات وطلاب الجامعات) وكذلك الحوار الإقليمي (بين الناجيات، ومناصريهن، والمدافعين عن العدالة الجنسانية في آسيا والمحيط الهادئ). تعمل هذه الجهود على توسيع نطاق منصة الناجيات لمشاركة خبراتهن، وإقامة شبكات مهمة، وزيادة فهم الجمهور تجاه العنف الجنسي.

وتولي أمثلة أخرى لجهود المجتمع المدني للسعي وراء الحقيقة اهتمامًا خاصًا بالأطفال المولودين في الحرب. وبالطبع، ستعتمد برامج العدالة الانتقالية لدعم هؤلاء الأطفال على الفترة الزمنية التي تمر بين النزاع والبرنامج المحدد الذي وضع. إذا حدثت عملية العدالة الانتقالية قرب نهاية النزاع أو بعد فترة وجيزة من ذلك، فإن النساء اللاتي حملن نتيجة للعنف الجنسي ربما لم يلدن بعد، أو إذا كان أطفالهن لا يزالون صغارًا، فربما لن يشعرن بوطأة الوصم والتمييز اللذين يمارسان ضد الأطفال وأمهاتهم بعد. ومع ذلك، مع مرور الأيام، يكبر الأطفال وتنمو التحديات التي يواجهونها. يمكن أن تظل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من استجابات ما بعد النزاع للأطفال المولودين في الحرب مفيدة في سياقات أخرى، وإن لم يكن ذلك على الفور، فسيفلح الأمر في الأشهر والسنوات القادمة.

كولومبيا:

السرية وفن الاستماع اليقظ

قد لا تبدو مبادئ التواصل الأساسية هذه مبتكرة على نحو خاص ولكنها مدرجة هنا على وجه التحديد لأنها نادرًا ما تحظى بالاهتمام الكافي. تعد القدرة على خلق مساحات آمنة بصفتها جزءًا من أي عملية سعي وراء الحقيقة أمرًا ضروريًا للتحول من الصدمة إلى التعافي والتمكين. تستخدم منظمة "فراشات بأجنحة جديدة تبني المستقبل "إستراتيجية حماية ذاتية قائمة على الاحترام والسرية، لها جذور في التقاليد الإفريقية الكولومبية. إن كلمة "Comadreo" مشتقة من كلمة "comadre"، والتي تُترجم حرفيًا إلى العرابة أو "الأم الشريكة". ومع ذلك، في سياق الحرب وما بعد النزاع، استخدمت منظمة "فراشات بأجنحة جديدة تبني المستقبل" هذه الكلمة لكي تعني إستراتيجية لخلق مساحة تشعر فيها النساء بالأمان للتحدث لأنه حيث لا يحدث تمييز ضد أي شخص أو الحكم عليه أو إدانته.

ضمن إستراتيجية "comadreo"، بدأت منظمة "فراشات بأجنحة جديدة تبني المستقبل" بتحديد العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات، ثم زادت المساحة لتشمل أفراد مجتمع الميم. بيد أن المشاركات أحرار في التزام الصمت أو التحدث، ولكن توفير هذه المساحة غالبًا ما يكون بداية رحلة نحو الشفاء من خلال التحدث. ثمة عامل رئيس آخر هو تصور أولئك الذين يستمعن فيما يتعلق بمن يتحدثون بصفتهن أشخاصًا اجتماعية. "عندما يشعر أحد الأشخاص كما لو أنه مجرد ضحية، فهم يمدون أيديهم للإمساك به، ولكن عندما نعمل على حقيقة أنك شخص اجتماعي له حقوق ... وأنك تعرضت ... [العنف]، ولكن ... أنت أكثر بكثير من ذلك ... تبدأ في استعادة هذا الشعور بالذات، وهذا حقًا ما نهدف إليه".

يحدد الشركاء في كولومبيا العديد من الجوانب التي ينطوي عليها ما يسمونه "الاستماع العطوف" أو "الاستماع والحوار التأملي":

الانتباه إلى الموقع: من أول الأشياء التي يجب القيام بها، خاصة في مكان مثل كولومبيا، حيث لا يزال الوضع خطيرًا، هو العثور على مساحة محايدة، مثل: فندق، حيث يمكن للنساء اللواتي يرغبن في

التحدث ضمان عدم استماع أي شخص آخر إلى حديثهن.

لا تخبر الناجيات بما يجب عليهن القيام به: ربما تعرضت النساء لتجارب مماثلة من العمل القسري أو العنف الجنسي، لكن تجربة كل امرأة فريدة من نوعها، وكذلك الطريقة التي تتحدث بها وتتناولها. أولئك الذين يستمعون لا يجب عليهم أبدًا إخبار الناجيات بما يجب عليهن فعله، بل يسألون الناجيات عما يردن فعله.

لا ضغط لتحديد الجناة: يرى المستمعون أنفسهم مرشدين لعملية تحددها الناجية. إذا كانت العملية القضائية ممكنة وأرادت الناجية متابعة ذلك، فهذا مسار واحد، ولكن ليس المسار الوحيد، الذي يدعمه المستمعون. هنا يأتي دور إستراتيجية "comadreo" وتساعد الناجيات على البقاء في الشبكة.

جلسات الاستماع للناجيات: لا تُستخدم "جلسات الاستماع" فقط لتشكيل عملية السعي وراء الحقيقة والشفاء، ولكن من أجل تدريب الناجيات أيضًا على يد محترفين لإجراء جلسات استماع فيما بينهن.

عندما تُفهم مقابلة مخصصة من أجل جمع المعلومات للتوثيق حول العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع في المقام الأول على أنها جلسة استماع، فمن المرجح أن تتغير ديناميكيات القوة بحيث تكون المرأة أو الأطفال الذين يولدون في الحرب المتحدثون هم "المسؤولون" بدلًا من الشخص الذي يطرح الأسئلة. لا يحتاج هذا التحول إلى محو الغرض من التوثيق فيما يتعلق بالسعي وراء الحقيقة، ولكنه قد يساعد في تحسينه.

البوسنة والهرسك:

كسر جدار الصمت وبناء التضافر بين الأطفال المولودين في الحرب

تدعو جمعية أطفال الحرب المنسيين في البوسنة والهرسك، التي أسسها أطفال الحرب ونشطاء منظمات المجتمع المدني في عام 2015، إلى الاعتراف الرسمي بأطفال الحرب بصفتهم مجموعة ناجين منفصلة ولهم احتياجات وحقوق خاصة. تعتقد جمعية أطفال الحرب المنسيين أن الطريقة الوحيدة لوقف التمييز والوصم ضد أطفال الحرب هي كسر الصمت الذي يكتنفهم وجعلهم مسموعين أكثر. وقد طوت مجموعة متنوعة من النهج الفريدة، عن طريق الفن، والبرامج التعليمية، والبحث والتحليل، والشبكات المحلية والدولية، من أجل تحسين الاعتراف الاجتماعي والقانوني بأطفال الحرب. ونتيجة لذلك، بدأ بعض أطفال الحرب في الظهور علنًا، متشجعين بإدراكهم أنهم ليسوا وحدهم ولكنهم يقفون جنبًا إلى جنب مع أطفال الحرب الآخرين الذين مروا أيضًا بتجارب سلبية. في الوقت نفسه، تدرك جمعية أطفال الحرب المنسيين أن النضال من أجل الاعتراف بأطفال الحرب لا يمكن فصله عن النضال من أجل القضاء على العنف القائم على الجنسان وأي تسامح تجاهه. لذا فإن أحد الجوانب الرئيسة الأخرى لنهج جمعية أطفال الحرب المنسيين هو بناء التضافر بين النساء الناجيات من العنف الجنسي حتى يدركن أيضًا أنهن لسن وحدهن.

""كوني مختلفة طوال حياتي وأعامل معاملة مختلفة ... [يعني أنني كنت] أبحث عن إجابات، ووجدتها عندما كان عمري 15 عامًا. في تلك اللحظة، أدركت أن هذا ظلم، ما مررت به أنا وأمي، لأنها ليست مذنبة بأي شيء، ولا أنا كذلك، لذلك تمنيت أن يصبح هذا العالم مكانًا أفضل لأمي والنساء الأخريات اللاتي نجين من نفس الشيء، ومن ثم للأطفال أيضًا. في تلك اللحظة، تحولت كل شجاعة واضطراب طفولتي إلى قوة هائلة، والتي اليوم، بدعم من أمي وزوجها، أستثمرها في النضال. من المهم التأكيد على أن ... زوج أمي ... هو ملاكي الحار، وأبي الوحيد، ووالدي، وشجاعتي. منذ بداية القتال، كنت آمل، ولا زلت آمل، أن تستخدم الأمهات والأطفال الآخرون القوة التي أمتلكها، والتي سيجدونها في أفعالي، وأن يتعرفوا عليها في كلماتي التي ستشق طريقها إليهم، تلك الكلمات التي أستخدمها للتأكيد على أنهم ليسوا وحدهم. ولا يجب أن يخجلوا مما مروا به ونجوا منه. فهذا بالنسبة لي سبب يدعوهم إلى الفخر، وهم عائلتي".[19]

1.3 الدروس المستفادة

- بالنسبة للعديد من الناجيات، فإن عملية السعي وراء الحقيقة الرسمية هي أول تعرضهن لجهود التوثيق العام على نطاق واسع، لذلك من الأهمية بمكان أن يشعرن بأنهن مشمولات بطرق يشعرن فيها بالأمان. إن بناء **الشراكات مع منظمات المجتمع المدني**، ولا سيما تلك التي لديها خبرة في توثيق العنف القائم على الجنسان، أمر أساسي لبناء شبكات لإعادة الإدماج على المدى الطويل. على سبيل المثال، اضطلع أعضاء منظمات المجتمع المدني النسائية في تيمور الشرقية بأدوار مختلفة في لجنة تقصي الحقائق، بما في ذلك العمل على توثيق العنف الجنسي. بعد عدة عقود، استمرت بعض هؤلاء النساء في الدفاع عن الناجيات.

التوصية: تستفيد البرامج الرسمية للسعي لتقصي الحقائق، أو الاستفسارات الرسمية، من التقييم الأولي لتحديد الأفراد والمنظمات الذين لديهم خبرة في توثيق العنف القائم على الجنسان، وقد أُختير الأفراد والمنظمات للمشاركة في تصميم جهود التوثيق وتنفيذها.

- أثريت عمليات تقصي الحقائق وأنشئت ممارسات رائدة بمساعدة التوثيق الذي يسجل تجارب الناجيات. ومع ذلك، مع وجود أمثلة محددة قليلة، ينبغي توسيع الممارسات التي تعزز مشاركة الناجيات وتعزز إعادة اندماجهن.

في تيمور الشرقية، إن الجهود الأولية التي بذلتها "أكبيت" و"العدالة والحقوق في آسيا" باستخدام طرق مختلفة لتحسين التواصل بين الأمهات وأطفالهن، لديها القدرة على زيادة الوعي العام بحقوقهن. يجب أن تشمل إستراتيجية التأثير في القادة الدينيين في نيجيريا برسائل المصالحة الاحتياجات الخاصة للناجيات وأطفالهن. يمكن أن يساعد تسهيل مشروعات التوثيق المجتمعية والتشاركية في توضيح كيف يضر النزاع بالعلاقات الاجتماعية وكيف يمكن تعافيها. على سبيل المثال، يمكن مشاركة تجارب التوثيق لأحد المجتمعات مع المجتمعات الأخرى عبر المعارض المتنقلة ومقاطع الفيديو القصيرة والبرامج الإذاعية. من المثير للاهتمام التفكير فيما هو ممكن إذا تحول التركيز من التوثيق الفردي إلى التوثيق الجماعي. على سبيل المثال، تتوسع الدروس المستفادة عندما تقوم الناجيات أو أطفالهن بتوثيق تجاربهن لتشمل المجتمعات التي توثق تجارب بعضها البعض.

التوصية: يجب على منظمات المجتمع المدني والهيئات الحكومية المشاركة في توثيق العنف الجنسي النظر في كيفية تطبيق ممارسات التوثيق الفردية الفعالة على نطاق أوسع لإنشاء برامج توثيق مجتمعية تشاركية.

- يأتي درس آخر من البوسنة والهرسك حيث ينطبق المبدأ الأساسي "لا ضرر ولا ضرار" على كيفية صياغة جهود التوثيق. لا ينبغي أن يُنظر إلى تجميع الإحصائيات الخاصة بعدد ضحايا الاغتصاب من الحرب على أنه يُظهر تفضيلًا لمجموعة على أخرى، ولكن بالأحرى على أنها محاولة لإنشاء سجل شامل يوضح نطاق الجرائم القائمة على الجنسان ونمطها. وينطبق الشيء نفسه على طريقة فهم توثيق احتياجات إعادة الإدماج واختيار اللغة المستخدمة لشرح ذلك والغرض ليس تفضيلًا لأي مجموعة عرقية أو دينية معينة، ولكن لإصلاح العلاقات الأسرية والمجتمعية المتصدعة بحيث يمكن شفاء المجتمعات ككل، وليس الأفراد فقط.

التوصية: يجب أن يتضمن توثيق العنف الجنسي نظامًا من الضوابط والتوازنات أو عمليات أخرى من شأنها أن تتجنب التحيز السياسي أو العرقي أو الإثني أو الاقتصادي أو أي تحيزات أخرى متعلقة بالعمر أو الميول الجنسية أو أي تحيز محتمل آخر. يمكن تعزيز ذلك من خلال الاستخدام المستمر للغة حقوق الإنسان.

- عند النظر في دور التوثيق نيابة عن إعادة الإدماج، يتجاوز التركيز إلى ما وراء وضع مشروعات العدالة الانتقالية، مثل دعم الملاحقات القضائية من قبل المحاكم الوطنية أو الدولية أو المختلطة، أو إنشاء سجل وطني صادق للماضي، أو إنشاء سجل وطني للتعويضات. يمكن أن يكون بناء التضافر بين أفراد الأسرة والمجتمع محط تركيز جهود التوثيق. يجب على أولئك الذين يشاركون هذه الرؤية الموسعة أيضًا أن يتشاركوا في الالتزام بمبدأ الموافقة المستنيرة لجميع مهام التوثيق. لذا، تعد مشاركة الناجيات وأطفالهن في تصميم جهود التوثيق طريقة جيدة من أجل ضمان تنفيذ الموافقة المستنيرة.

التوصية: إن مشاركة الناجيات وأطفالهن في تصميم وتنفيذ جهود التوثيق بصفتها جزءًا من عملية إعادة الإدماج الأطول أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق هذا الهدف المتوارث بين الأجيال.

- عادةً ما تتواجد لجان تقصي الحقائق الرسمية ولجان التحقيق لبضع سنوات فقط. في حين أن تجارب العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع لها تأثير صادم غالبًا ما يتغير بمرور الوقت، وقد لا تظهر المشكلات المتعلقة بالأطفال المولودين في الحرب أو لم تُختبر بعمق. قد يكون لعمليات السعي وراء الحقيقة طرق مبتكرة وتمكينية لمواجهة الصمت والعار اللذين يحيطان بالجرائم القائمة على الجنسان. قد تنجح العمليات الرسمية التي تنبع من خلال متابعة الالتزام بالمساواة بين الجنسين في كسر صمت الناجيات وأطفالهن، بيد أن المساهمات الكبيرة في إعادة الإدماج غالبًا ما تتطلب وقتًا أطول مما هو متوفر للجنة تقصي الحقائق. ثمة مثال على هذا التقييد يأتي من كمبوديا. أوضحت إحدى النساء أن السبب الوحيد لتحدثها في جلسة استماع النساء في "بنوم بنه" هو أنها كانت تعلم أن جيرانها، الذين ليس لديهم تلفزيون، لن يشاهدوا الجلسة. حيث كانت تخشى أم يجبرها رد فعلهم إذا ما شاهدوا الجلسة ترك بيتها والانتقال منه. ولا يمكن لجلسات الاستماع الخاصة بالنساء معالجة هذه المخاوف.

من النتائج التي توصلت إليها تيمور الشرقية أنه حتى بعد انتهاء عمل لجنة تقصي الحقائق، هناك حاجة لاستمرار الإفصاح عن الحقيقة. يمكن أن يؤدي السعي وراء الحقيقة بشأن العنف الجنسي وتأكيدها إلى التعافي واستمرار جهود الدعوة للأفراد ومجتمعاتهم، ولكنها عملية طويلة الأجل. بالأخذ في الاعتبار أن المدى الطويل للعدالة سيساعد لجان تقصي الحقائق على إعطاء الأولوية لتطوير العلاقات مع منظمات المجتمع المدني التي يمكنها مواصلة العمل وتوسيعه بمجرد انتهاء العمليات الرسمية. إن الاستمرار في خلق فرص تتجاوز مدة صلاحية لجنة تقصي الحقائق التي تشجع الناجيات على قول الحقيقة، وإشراك أطفالهن في الأنشطة التي تمكّنهن، وتحسين وصولهن إلى الخدمات الأساسية، والسعي لتغيير المواقف تجاههن، كلها إجراءات تدعم إعادة الإدماج. .

تتطلب الدعوة لتلبية حقوق الناجيات في العدالة والتعويض علاقة طويلة الأمد بين منظمات المجتمع المدني والناجيات التي يمكن للجنة تقصي الحقائق أن تباشرها. علاوة على ذلك، يمكن أن تكون عمليات السعي وراء الحقيقة القادرة على الاستمرار إلى ما بعد وجود لجنة تقصي الحقائق الرسمية فرصة للسعي وراء الحقيقة من قطاعات السكان الممثلة تمثيلًا ناقصًا. على سبيل المثال، تشير الأشياء المعروفة عن العنف الجنسي الذي تعرض له أعضاء مجتمع الميم في كمبوديا وكولومبيا إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التوثيق. علاوة على ذلك، يستحق الأطفال المولودون في الحرب منصة لتبادل تجاربهم والاعتراف بها. قد تكون بنات الناجيات من العنف الجنسي عرضة للإيذاء مرة أخرى، لأن أسرهن الكبيرة غير قادرة على حمايتهن من الاستغلال الجنسي والعنف.

التوصية: يمكن لعمليات السعي وراء الحقيقة الرسمية وغير الرسمية أن تساهم مساهمة كبيرة في إعادة الإدماج من خلال ثلاث طرق:

1. من بداية عملية تقصي الحقائق، ادعُ إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة في توثيق العنف القائم على الجنسان أو العمل على حقوق المرأة والطفل. وبقدر الإمكان، أشركهم في تصميم الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها، وساعد في تهيئتهم من أجل مواصلة العملية بمجرد اكتمال البرنامج الرسمي.
2. خلال عملية السعي وراء الحقيقة، اسعِ إلى تسهيل العلاقات الوثيقة بين منظمات المجتمع المدني والناجيات وأطفالهن حتى يستمروا بعد اكتمال عمليات تقصي الحقائق.
3. سهل المشاركة الآمنة للناجيات وأطفالهن في جميع جهود تقصي الحقائق من أجل ضمان إدراج تجاربهم في السجلات التاريخية التي تسعى إلى الكشف عن حقيقة النزاعات الماضية. اسع لإدراج مشكلات الوصم الاجتماعي والمضايقات والخوف والصدمة الناتجة عن ذلك في عملية تقصي الحقائق

- غالبًا ما تجلب عمليات تقصي الحقائق الرسمية حضورًا دوليًا في هيئة موظفين ومستشارين وأحيانًا مفوضين. وهناك حاجة إلى مزيد من التفكير فيما يتعلق بتأثير ذلك على حياة الأفراد في الدولة من أجل تعظيم الإيجابي وتقليل السلبية. على سبيل المثال، في البوسنة والهرسك، تحدثت النساء بشجاعة عن تجاربهن مع العنف الجنسي في بداية الحرب، لكنهن خائفات من التحدث علنًا في فترة ما بعد النزاع خوفًا من وصمة العار التي تعطل حياتهن بقدر كبير. هناك عدة أسباب لهذا التغيير في الموقف، ولكن من المحتمل أن أحد الأسباب يتعلق بالوجود الدولي. فعلى سبيل المثال، لا يكتفي ممثلو الأمم المتحدة بإضفاء الشرعية على قصص النساء المحليات، بل يقدمون إحساسًا بالأمن، ينبع من فكرة أن "العالم كله يشاهد" تجاربهن، يتلاشى بمجرد مغادرتهم. كيف يمكن لوجود دولي مرتبط بأي عملية عدالة انتقالية أن يساعد في بناء شبكات وعلاقات محلية عندما يشعرن أن العالم قد توقف عن المشاهدة؟

التوصية: يجرى تشجيع الشركاء الدوليين على التفكير بانتظام في الطرق التي يمكنهم من خلالها مساءلة أنفسهم أمام الناجيات وأطفالهن من أجل تقليل أي آثار سلبية أو غير مقصودة.

- تشمل الدروس المستفادة من كولومبيا القدرة البسيطة على الاستماع الجيد. يستخدم الكولومبيون مصطلحي "الاستماع العطوف" و"الاستماع والحوار التأملي". يصف نشطاء من دول أخرى الاستماع الجيد عن تحدث الناجيات "بالاستماع الفعال" أو "الاستماع العميق". قد يؤدي الالتزام المتعمد بتحسين مهارات الاستماع من خلال الدراسة والممارسة إلى إحداث فرق بين عملية تقصي الحقائق التي تؤدي إلى التعافي أو تلك التي تشعر منها الناجية بالاستغلال. وبنفس الطريقة، لا يمكن المبالغة في الحاجة إلى السرية. إن استخدام مفهوم ذي جذور إفريقية كولومبية، مثل "comadreo"، يدعم الملكية المحلية لتقصي الحقائق. ثمة مثال آخر من نيبال هو تذكير بوجود إحساس "بالأمان في الأعداد"، وأن بعض الناجيات يرجح أن يرفعن أصواتهن جماعيًا.

التوصية: من أجل دعم نهج يركز على الناجيات في السعي وراء الحقيقة، يوصى بالخطوات التالية:

1. كجزء من تصميم عملية البحث عن الحقيقة، البحث عن المصطلحات والمفاهيم المحلية للمساعدة في توصيل الغرض من العملية، مع احترام النساء لكونهن ناجيات، يمكن أن يكون قوة للأخريات.
2. يجب أن يتلقى أولئك الذين يجمعون التوثيق الأولي تدريبًا على مهارات الاستماع.
3. اعتمادًا على المشكلات الأمنية، يتطلب مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" إجراءات واضحة لضمان السرية، والموافقة المستنيرة، والمساحات الآمنة للناجيات للتحدث. وهذا له أهمية خاصة إذا كان هناك احتمال سعي الجناة إلى الانتقام.
4. استكشف بدائل للوضع المهيمن للشهادات الفردية بحيث يمكن أيضًا التوصل إلى الحقيقة التي يُعبر عنها من خلال الصوت الجماعي والاعتراف بها.

- قد يكون من الضروري التركيز تركيزاً أقل على العنف والتمييز الذي تتعرض له النساء في أثناء النزاع لإعداد سجل واضح للنزاع، ولكنه سيحد من تحليل هذه التجارب والاستجابات لها. تتمتع العديد من لجان تقصي الحقائق بصلاحيات للبحث عن الأسباب الجذرية للنزاع لمنع تكراره. في حالة العنف الجنسي، يتطلب هذا فهمًا للعنف الموجه ضد المرأة بمرور الوقت. تسلط مبادرات ما بعد النزاع القائمة على فهم إرث ظروف ما قبل النزاع الضوء على ما سمح بالعنف الجنسي والجنساني. تتيح الدعوة التي وجهتها إحدى منظمات المجتمع المدني في كولومبيا للنساء لمشاركة قصصهن الكاملة، بدلًا من مجرد الحديث عما حدث لهن في أثناء النزاع المسلح، إجراء تحليل أوسع للعنف القائم على الجنسان مع إبراز قدرة الناجيات على الصمود.

التوصية: على الرغم من أن توثيق قصص الحياة الكاملة للناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن قد يبدو محظورًا من حيث الوقت والموارد، أو قد يعني أنه يضحي بالكمية من أجل الجودة المتعمقة، إلا أن المزايا طويلة الأجل قد تستحق المفاضلة، خاصة إذا كانت هناك منظمات محلية لمواصلة عملية السعي وراء الحقيقة إلى ما بعد دورة اللجنة الرسمية. يمكن للأساليب الإبداعية، مثل: تشكيل الجسد، التي تدعو الناجيات لتكوين صورة عامة بالحجم الطبيعي لأجسادهن مليئة بالصور والنصوص لتمثيل تجاربهن الحياتية، قبل النزاع أو في أثنائه أو بعده، أن تدعم هذه العمليات.

2. الخبز:
ما تحتاج إليه الناجيات للصمود؟

"كثيرًا ما أسمع عن غياب المساءلة، الأمر الذي يديم الشعور بعدم الثقة في قدرة المحاكم الوطنية على توفير العدالة والإنصاف لضحايا العنف من النساء".[20]

الحقيقة لا تكفي. مرارًا وتكرارًا، تتشارك الناجيات من العنف الجنسي اللواتي تشاركن في عمليات التوثيق والسعي وراء الحقيقة في نضالاتهن من أجل توفير الطعام، ودفع الرسوم المدرسية للأطفال، وتجنب المراقبة والسخرية عن مجتمعهن. في عام 2012، في تيمور الشرقية، أجرت الرابطة الوطنية للضحايا مشروع بحث تشاركي، بعد سبع سنوات من اكتمال لجنة تقصي الحقائق.[21] في هذه الدراسة، شعرت النساء اللواتي اخترن التحدث عن تجاربهن مع الاعتداء الجنسي إلى لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة بالمرارة بشأن توثيق قصصهن بينما تُركن للعيش معتمدات على فطنتهن. سألت إحدى الناجيات لما لم تتلاق أي استجابة من اللجنة، وما إذا كانت شهادتها متروكة ومهملة في بعض الوكالات الحكومية: "هل استمتعتم بمعاناتي؟" أعربت امرأة أخرى تحدثت عن تجربتها في جلسة استماع عامة للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة عن خيبة أملها العميقة. على الرغم من أنها أنجبت طفلتين بسبب الاغتصاب، إحداهما معاقة، إلا أنها لم تتلق سوى القليل من المساعدة. لقد كافحت لتربية ابنتيها. وللأسف، أصبحت إحدى بناتها ضحية للاعتداء الجنسي في مجتمعهن. قالت حينها "الآن حياتها مثل حياتي".

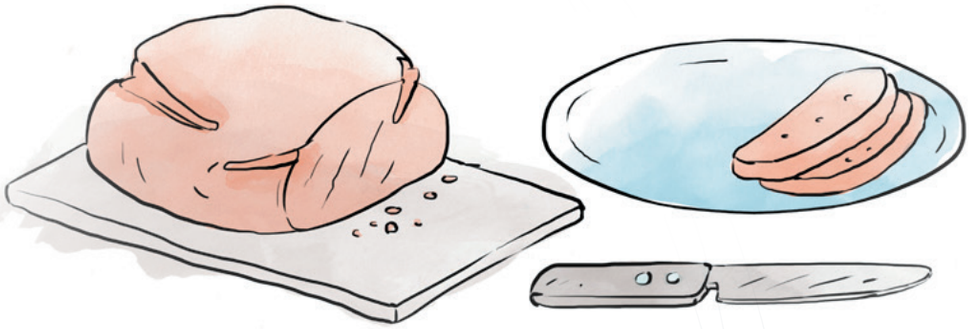

في مجموعة الأدوات هذه، يُستخدم **الخبز** كاستعارة للإشارة إلى التدابير العاجلة التي تحتاجها الناجيات للبقاء على قيد الحياة. نظرًا للوتيرة البطيئة لعمليات العدالة الانتقالية، يجب تركيز الاهتمام على احتياجات الناجيات وأسرهن. ويشمل ذلك مساعدة الناجيات على تلبية احتياجاتهن الأساسية، فضلًا عن ملكية الأراضي وسبل العيش الكريمة. ومع ذلك، تتحدث الناجيات عن وصمة العار والنبذ التي يتعرضن لها، مما يؤثر على صمودهن. في هذا الفصل، ستُناقش **المساعدة العاجلة** للناجيات، وكذلك حقهن في **الوصول إلى العدالة**، مهما كان معيبًا. بالنسبة للناجيات، تدل إجراءات العدالة على تصميم مجتمعي مهم لمعاقبة الجناة، وإعلان أفعالهم أفعالًا إجرامية.

2.1 المساعدة العاجلة والتمكين

تتحدث الناجيات عن التأثير الثلاثي للعنف الجنسي على أمنهن وصحتهن ووضعهن الاقتصادي. في أماكن مثل نيجيريا، استمر رضخ الناجيات إلى العبء الجسدي، حيث لم ينته العنف الجنسي ببساطة. حيث استمر استغلال العديد من النساء اللاتي جرى إنقاذهن من مخيمات "بوكو حرام" جنسيًا على يد أفراد الجيش وغيرهم من رجال الأمن بعد أن وُضعن في معسكرات النازحات داخليًا. قد يكون من المستحيل على النساء التمييز بين المنتهكين ومن يدعون بالحماة، فالخط الفاصل بين من هو العدو ومن هو الصديق غير واضح، حيث تنتقل النساء من معسكر "بوكو حرام" إلى معسكر آخر (معسكر النازحات داخليًا) . ويساهم هذا في الشعور بعدم الثقة العميقة، ومشكلات الصحة العاطفية/ العقلية. إن حالات الإصابة بالناسور وغيرها من إصابات الصحة الإنجابية الخطيرة الناتجة عن العنف الجنسي، والتي أُبلغ عنها في بلدان، مثل: رواندا وسيراليون وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، هي أمثلة أخرى على الأثر الجسدي للعنف الجنسي.[22] في رواندا، شجع زعماء "الهوتو" الرجال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" على قيادة اغتصاب نساء "التوتسي"، بل إن بعضهن حملن أيضًا. تعيش العديد من النساء الروانديات الآن مع إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" ويتعين عليهن تربية الأطفال المصابين بالفيروس كنتيجة مباشرة للعنف الجنسي. تعاني بعض الناجيات في كولومبيا من مشكلات ذات طبيعة جنسية، بما في ذلك أمراض النساء، ويشعرن أنه من المستحيل الوثوق بالرجال مرة أخرى. وهذا يؤثر على قدرتهن على إقامة علاقات مستقرة وإعادة بناء حياتهن العاطفية والجنسية.

بيدا أن العديد من الناجيات من العنف الجنسي غير قادرات على معالجة مثل هذه المشكلات الصحية لأنهن فقيرات. على الرغم من أن الفقر قد يحدث نتيجة للنزاع المسلح، إلا أن العديد من النساء يعانين من الفقر في أثناء النزاع وبعده مع استمرار الفقر الذي يرزحن تحت وطأته طوال حياتهن، والذي تفاقم بسبب وصمة العار التي تتصدر تعرضهن للإيذاء. في البوسنة والهرسك، يشمل وصف العنف الاقتصادي القائم على الجنسان الذي أدى إلى الحرب هناك النساء اللاتي حصلن على رواتب جزئية أو متأخرة أو بلا رواتب، أو المعاشات وأقساط التأمين غير المدفوعة، أو العمل الإضافي غير المدفوع، أو مهام العمل غير مدفوعة الأجر، أو العمل القسري الذي من شأنه أن يدفعهم عبر مناطق خطرة، والابتزاز والاستغلال الذي منعهن من تقديم الشكاوى.[23] في العديد من الأماكن، مثل: رواندا، كانت الثقافة الأبوية والقوانين العرفية تعني أن معظم النساء لم يكن لديهن سوى القليل من القوة السياسية أو الاقتصادية قبل الإبادة الجماعية.

يمكن أن يساهم فقر المرأة قبل النزاع في استغلالها جنسيًا في أثناء النزاع وحتى بعده. تتجلى الصلة بين الفقر والعنف الجنسي في أثناء النزاع بوضوح في تيمور الشرقية. أدى القصف

والاحتلال والعمليات المتكررة في القرى على يد الجيش الإندونيسي إلى تعطيل الدورات الزراعية تعطيلًا بالغًا مما بدوره تسبب في الجوع والمجاعة. ففي هذا السياق، كان الجندي الإندونيسي يقدم الطعام لوالدي إحدى الفتيات أو الشابات لكي "يوافقان" على أن يضاجعها، حتى أنه ينتقل إلى منزلهما عندما لا يكون في الخدمة. يُلاحظ وجود تكتيك مماثل لاستغلال الضعف الاقتصادي في مخيمات النازحات النيجيريات، حيث تندر العديد من الضروريات الأساسية. وكان الجنود يخفون الطعام والأشياء الأخرى، ثم يتاجرون بها مقابل الحصول على خدمات جنسية من النساء، اللاتي بعضهن "أُنقذن" من "بوكو حرام".

إن وصمة العار التي تواجهها العديد من الناجيات من العنف الجنسي تجعل من الصعب عليهن المشاركة في أنشطتهن الاقتصادية اليومية وإعالة أسرهن. تزداد التحديات عندما يولد أطفال نتيجة عن العنف الجنسي. في تيمور الشرقية، احتُجزت النساء لأشهر، أو حتى لسنوات، في مواقع وقواعد عسكرية إندونيسية حيث أُجبرن على القيام بأعمال منزلية بدون أجر وتعرضن للاغتصاب يوميًا. تعيش العديد من هؤلاء الناجيات وأبنائهن الآن في فقر يصعب تحمله عندما تتجنبهن أسرهن، بل أنهم يمكن أن يسهموا في تعرضهن إلى المزيد من التمييز. أُبلغت عن حالة مماثلة في رواندا حيث فقدت النساء اللاتي اخترن الاحتفاظ بأطفالهن نتيجة للاغتصاب الجماعي إلى دعم الأسرة التقليدي لأن العديد من أفراد الأسرة قد قُتلوا أو شردوا، أو لأن العائلات اعتقدت أن الأطفال يشكلون عائقًا أمام شفاء أمهاتهم، بل واعتقدت أنهم أصبحوا مصدرًا للتوتر.[24]

الحجر والزهور - أدوات تشاركية لطرح فكرة الإفلات من العقاب في آسيا

من خلال العمل مع المجموعات النسائية في إندونيسيا وتيمور الشرقية وميانمار، أجل فهم أفضل لكيفية تعرض النساء للإفلات من العقاب، وشاركت 140 امرأة في حلقات التدريب الأولية وتبادلوا تجاربهن. دُربت حوالي 40 امرأة، بما في ذلك الناجيات، على المهارات من أجل تسهيل المناقشات حول تجاربهن مع الانتهاكات، والتفكير في محاولاتهن للوصول إلى العدالة، وإعادة بناء حياتهن. يصف تقرير منظمة العدالة والحقوق في آسيا بعنوان "استمرار الإفلات من العقاب: نجاة النساء من الأعمال الوحشية دون عدالة"[25] (2015) نتائج هذا المشروع البحثي العملي، وقد تُرجم إلى اللغة الإندونيسية ولغة التيتون واللغة البورمية.

ثمة عملًا رديفًا كان كتيب إرشادي عن أدوات البحث العملي بعنوان "أحجار وزهور: دليل لفهم الناجيات والعمل من أجلهن".[26] أُقتبس العنوان من أحد الأنشطة التي تفكر فيها المرأة بشأن حقها في الحصول على الحقيقة والعدالة والشفاء والعيش حياة خالية من

العنف، باستخدام الحجارة والزهور للدلالة على المشقة أو الفرح. خلقت هذه الأدوات مساحة للتفكير، مما سمح للناجيات بفهم أفضل لسلسلة العنف المتواصل الذي يتعرضن له غالبًا قبل النزاع وبعده. توفر الأدوات التشاركية فرصًا للنساء للتحدث عن تجاربهن في انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باستخدام أنشطة، مثل: رسم تشكيل الجسد، والجداول الزمنية، ورسم خرائط الموارد، وأدوات البحث العملي الأخرى التي عُدلت باستخدام أحد نهج حقوق الإنسان. يوفر الكتيب الإرشادي أيضًا جلسات لتمكين الناجيات من مشاركة آلياتهن الخاصة للبقاء على قيد الحياة والتعامل مع الصدمات. تركز الجلسة الأخيرة من الكتيب الإرشادي على مهارات المناصرة، وتشجع التفكير في العملية ومشاركة نتائج ورشة العمل مع الأخريات.

أُستخدم نهج الأحجار والزهور حاليًا مع الآلاف من الناجيات في جميع أنحاء آسيا. ويركز كتيب إرشادي ثان بعنوان "الفسيفساء: إعادة بناء الحياة والمجتمعات بعد التعذيب"[27] على العمل مع الناجيات من التعذيب.

مدينة الفرح والصندوق العالمي للناجيات:
تلبية الاحتياجات العاجلة وتمكين الناجيات

أحد الأمثلة المهمة على تمكين الناجيات هو برنامج يسمى **مدينة الفرح**، وهو برنامج تدريب شامل على القيادة أنشأته مؤسسة "بانزي"، للناجيات من العنف الجنسي في "بوكافو"، بجمهورية الكونغو الديمقراطية. بعد سنوات عديدة من علاج النساء ضحايا الاغتصاب في مستشفى "بانزي"، أنشأ الدكتور "دينيس موكويجي" مركزًا للتدريب الداخلي في يونيو/ حزيران 2011 للمساعدة في علاج النساء من صدماتهن السابقة من خلال العلاج والمهارات الحياتية. تُنظم الناجيات كمجتمع ذاتي التنظيم ومدرسة، ويلتحقن ببرنامج تدريبي مدته ستة أشهر، ويتلقين دروسًا حول موضوعات مختلفة، بدءًا من الزراعة، والطهي، ومحو الأمية، ومهارات الحاسب الآلي، إلى القيادة والمسرح والتأمل الواعي. تخرجت أكثر من 1400 امرأة من هذا البرنامج منذ أن فتح أبوابه لأول مرة. مدينة الفرح هي مثال على كيف يمكن لنهج التمكين الشامل أن يساعد في تحويل الناجيات إلى صناع تغيير في مجتمعاتهن، على الرغم من وصمة العار والتمييز ضدهن في المجتمع.

بناءً على هذه التجربة، وبالتعاون مع الحائزة على جائزة نوبل للسلام، نادية مراد، أنشأ الدكتور "موكويجي" **الصندوق** العالمي للناجيات في عام 2019 بهدف توفير الوصول الشامل للتعويضات إلى الناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع في جميع أنحاء العالم. سيعمل الصندوق العالمي للناجيات مع مجموعات المجتمع المدني من أجل تقديم تعويضات مؤقتة في الحالات التي تكون فيها الحكومات والجناة غير راغبين أو غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم. وفي الوقت نفسه، سيدعو الدول إلى تقديم تعويضات لضحايا العنف الجنسي في النزاع ويضع نماذج أفضل الممارسات لبرامج التعويض التي تركز على الناجيات.

من المبادرات الأقدم والمماثلة صندوق الأمم المتحدة **للتبرعات المخصص لضحايا التعذيب**، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام 1981. يقدم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات المخصص لضحايا التعذيب الدعم العاجل للناجيات من التعذيب وأسرهن من خلال منح صغيرة لمنظمات المجتمع المدني. تقدم منظمات المجتمع المدني المساعدة الطبية والنفسية والقانونية والاجتماعية والقانونية، بما في ذلك المبادرات التي تقودها الناجيات. تُدرج الناجيات من العنف الجنسي في النزاع ضمن المستفيدين ذوي الأولوية.[28]

منظمة "فراشات بأجنحة جديدة تبني المستقبل"، كولومبيا:

منظمة "فراشات بأجنحة جديدة تبني المستقبل"، كولومبيا: إن إستراتيجية "comadreo"، الموصوفة في الفصل السابق، تتضمن نهجًا روحيًا نفسيًا شاملًا للدعم بناءً على الاستماع إلى احتياجات الناجيات. وهذا يشمل مساعدتهن في أثناء مرحلة الحزن الشديد، وتقديم الدعم في حالات الأزمات ومساعدة الناجيات في الوصول إلى آليات الصحة أو العدالة (أو أيًا كان ما تصرح الناجية بأنها في حاجة إليه). ثم هناك أيضًا إستراتيجية حماية تستند إلى كل حالة محددة. تتضمن هذه الإستراتيجية توفير الموارد المالية في أثناء حالات الطوارئ، مثل: اضطرار الناجية إلى مغادرة مجاورتها أو مكان إقامتها. حيث تسمح لهن بحماية أنفسهن في المنزل أو المأوى أو الفندق، حسب الاقتضاء.

"ميديكا" في البوسنة والهرسك:

تأسست هذه المنظمة غير الحكومية في عام 1993، والتي تقدم الدعم النفسي والطبي للنساء والأطفال ضحايا الحرب وأيضًا ضحايا عنف فترة ما بعد الحرب. قرابة 27 عامًا، قدمت "ميديكا" أكثر من 470.000 خدمة مختلفة للمستفيدين منها. حيث جرى إيواء 2207 امرأة وفتاة في "منزل آمن" تابع لها، ومر 7443 شخصًا عبر المركز النفسي، وجرى إيواء 2000 طفل في "دار الطفولة"، وشاركت 1681 امرأة في دورات التدريب المهني، وتُلقيت 4497 مكالمة من خلال خط الساخن لتقديم المساعدة، وحضر أكثر من 13000 مشارك التدريبات الخاصة بالصدمات والعنف القائم على الجنسان وحقوق المرأة والتواصل اللاعنفي والحوار والمصالحة وحوار السلام بين الأديان والتعايش. أسست حملة "ميديكا" المسماة "من أجل كرامة الناجيات"، التي قدمت ميزانيات تستجيب للجنسان وأجرت أبحاث في هذا المجال، أول شبكات مؤسسية لدعم الضحايا والشهود في أثناء محاكمات جرائم الحرب وقضايا العنف الجنسي في زينيكا ودوبوي وكانتون وسط البوسنة. وقد أُنشئت الشبكات للتمكين من اتباع نهج ومعاملة متساوية لجميع الضحايا، ولا سيما النساء، الذين نجن من اغتصاب الحرب وأشكال العنف الجنسي الأخرى.

نيجيريا:

مركز المساواة بين الجنسين والسلام والتنمية في مدينة مايدوجوري

من الأمثلة المهمة على التدخلات في شمال شرق نيجيريا هي تداخلات من منظمات المجتمع المدني. على الرغم من أن هذه التدخلات قد لا تركز على أي جوانب محددة لإعادة إدماج الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن كما تتطلب أوضاعهن، إلا أنها تلبي الاحتياجات الهامة للضحايا بشكل عام، وخاصة أولئك اللاتي يعشن في معسكرات النازحات داخليًا. وفقًا للأستاذة الجامعية "باتريشيا دونلي"، المديرة التنفيذية لمركز المساواة بين الجنسين والسلام والتنمية في مدينة "مايدوجوري"، فإن غالبية التدخلات الفورية للناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين في الحرب في مخيمات النازحات داخليًا تحدث بواسطة المنظمات غير الحكومية. ويشمل ذلك الدعم المادي العاجل، بما في ذلك السكن والتعليم والمواد الغذائية والملابس. بالإضافة إلى الدعم المادي، تشارك المنظمات غير الحكومية أيضًا في دعم الرعاية الصحية النفسية والعقلية للناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على الجنسان اللاتي يعشن في مخيمات النازحات. كما أوضحت، "نحن نقوم بالكثير. أحيانًا بمساعدة الحكومة، وأحيانًا أخرى بدعم كبير من الجهات المانحة والأفراد. حيث تعرف المجتمعات أهمية العمل الذي نقوم به، وتدعم ما نقوم به".[29]

2.2 الوصول إلى أدوات العدالة

بشكل عام، تعاني الناجيات من العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع من وصمة العار بسبب الرجال الذين اغتصبوهن، يعاني الأطفال المولودين في الحرب من وصمة العار بسبب الرجال الذين أنجبوهم. وهذا الارتباط بالعدو هو أيضًا تذكير اجتماعي بأن أسر الناجيات ومجتمعاتهن غير قادرة على حمايتهن. وبدلًا من التعامل مع هذا العار، فإن هذه الأسر والمجتمعات تنقله إلى النساء وأطفالهن الذين يذكرونهم بفشلهم.

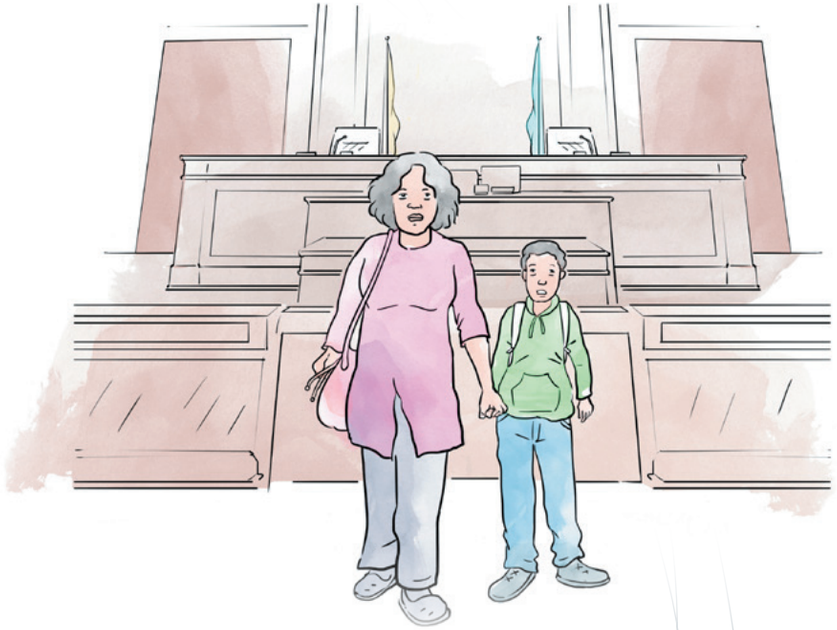

المحاكم المحلية والمختلطة

في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم، لا يزال الإفلات من العقاب هو القاعدة التي تعاني منها معظم النساء ضحايا العنف الجنسي. تواجه الناجيات من العنف الجنسي عقبات في إبلاغ سلطات إنفاذ القانون بحالتهن، حيث توجد مشكلات تتعلق بالسلامة وانعدام الثقة واستحالة الإبلاغ عن الجاني الذي قد يكون عضوًا في قوات الأمن. في عام 2015، أجرت منظمة العدالة والحقوق في آسيا مشروعًا بحثيًا عمليًا قائمًا على المشاركة مع 140 ناجية من العنف في ميانمار وتيمور الشرقية وميانمار. تمكنت 10 نساء فقط من إجمالي 140 امرأة من رفع قضيتهن إلى المحكمة:

- في **ميانمار**، حاولت ثلاث نساء من أصل ٢٩ امرأة السعي لتحقيق العدالة: لم تنجح اثنتان، وكانت نتيجة الحالة الأخرى غير مرضية للأسرة. في جميع الحالات الثلاث، أدت العملية إلى مزيد من المضايقات والمشكلات للضحايا أو عائلاتهن.
- في **تيمور الشرقية**، تمكنت امرأة واحدة فقط من أصل ٥١ امرأة من رفع قضية العنف الجنسي إلى المحكمة، مما أدى إلى إدانة الاغتصاب باعتباره جريمة ضد الإنسانية. وتمكن ستة أخريات من الوصول إلى العدالة في جرائم قتل أزواجهن خلال أعمال العنف التي وقعت في عام ١٩٩٩.

- في **إندونيسيا**، لم تتمكن أي من الستين امرأة من الوصول إلى العدالة بسبب الانتهاكات التي تعرضن لها. في «آتشيه»، تعرض النساء اللواتي يتحدثن عن العنف الجنسي أنفسهن لخطر الاتهام بالزنا إذا لم يكن بمقدورهن إثبات قضيتهن، وفقًا للشريعة.

في البلدان الثلاثة، اعتقدت الضحايا من النساء ومجتمعاتهن أن السعي من أجل تحقيق العدالة أو الإنصاف لن يؤدي إلا إلى التسبب في مشكلات ومعاناة إضافية لهن، مما يؤدي إلى الاستسلام والقبول. ويعزز ذلك فشل أجهزة إنفاذ القانون والسلطة القضائية في التحقيق مع الجناة أو مقاضاتهم. وكلما طال أمد الإفلات من العقاب، تتلاشى ثقة المرأة وقدرتها على التعبير عن الظلم الذي تعرضت له والدعوة إلى تصحيح الخطأ.

نادرًا ما تُكافأ النساء اللواتي يثابرن على جهودهن للوصول إلى العدالة. وثقت منظمة العدالة والحقوق في آسيا حالتين للاغتصاب في ولاية كاشين بميانمار. في إحدى الحالتين، اغتصب رجال امرأة، ثم أخذوا الدراجة النارية الخاصة بعائلتها، وربما كان هؤلاء الرجال من رجال الشرطة. عندما أبلغت السلطات بقضيتها، تعرضت للترهيب والتكذيب:

> عرضوا عليّ جميع الدراجات النارية لكن خاصتنا لم تكن موجودة. ثم أخبرونا أن أحد الضباط كان يستخدم دراجتنا. وهي لا زالت جديدة. فنحن لم نكن استخدمناها بعد. أشعر حقًا بالغضب والحزن عندما أفكر في دراجتي النارية. كان من الصعب علينا شراؤها ... في الماضي، كانت عائلتنا سعيدة للغاية، ولكن لا يمكننا بعد الآن الزراعة في الجبل. سأحتاج إلى رعاية أطفالي قدر المستطاع. فجميعهم يذهبون إلى المدرسة. اضطررت هذا العام إلى شراء الأرز لأننا لم يكن لدينا ما يكفي احتياجات العائلة من مزرعتنا".[30]

يضطلع المجتمع المدني والمجموعات النسائية بدور رئيس في الجهود المبذولة لسد هذه الفجوة. من خلال العمل مع مجموعات التضامن النسائية اليابانية في اليابان، رفعت الناجيات من العبودية الجنسية على يد الجيش الياباني سلسلة من الدعاوى القضائية في محكمة مقاطعة طوكيو. كسرت الناجية الكورية، "كيم هاك-صن"، الصمت حول العبودية الجنسية العسكرية ورفعت قضيتها في عام 1991. وأوضحت أن نيتها كانت إظهار الحقيقة. "لماذا يكذبون (الحكومة اليابانية) ويدعون بأننا غير موجودين على الرغم من أنني هنا؟ يجب أن يُحل هذا الأمر الآن".[31] أجبرت الدعوى الشعب الياباني على سماع القصة لأول مرة. رُفعت أكثر من 10 دعاوى في محاكم طوكيو منذ التسعينيات ورُفضت باستمرار على أساس أن جميع الالتزامات القانونية قد جرى التعامل معها من خلال اتفاقيات السلام الثنائية الموقعة بين اليابان ومختلف البلدان.

الاستماع إلى المرأة ومرافقتها للتعامل مع المحاكم

في سيريلانكا، قامت مجموعة من المحاميات بوضع نهج لدعم تعامل الناجيات مع المحاكم. ويشمل فهم كيفية تحيز القانون ضد المرأة، والاعتراف بالعقبات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المرأة قبل رفع إحدى القضايا أمام المحكمة كملاذ أخير. بالتالي، يجرى تشجيع المحامين على الاستماع إلى القصة كاملة، مما يضمن منح الناجيات الفرصة لاتخاذ قراراتهن بأنفسهن. "يجب أن يتحلى المحامون بالصبر مع مشاعر الشك لدى الناجيات، والحديث غير المرتب، و" ذكرياتهم الضبابية". يجب أن يفهموا أن العدالة هي تجربة متطورة للضحايا. ويمكن للناجية أن تغير ما تريده على طول الطريق".[32] ولكي تبدأ الناجيات في العملية القانونية، يجب أن يكون المحامون مستعدين لشرح القانون والالتزام بمرافقة الناجية خلال جميع الإجراءات، والعمل جنبًا إلى جنب مع نظام الدعم الخاص بهن لشرح ما يمكن توقعه من العملية القانونية، بما في ذلك كيف يمكن للعملية القانونية أن تدرك سلبيًا التناقضات في شهادتهن. أخيرًا، تعلم المحامون كيفية تقديم القصة الكاملة لتجارب الناجيات، وإبراز تأثير العنف، ولكن بموافقة الناجية على كيفية تقديم قصتهن. كما أنهم يدركون الحاجة إلى التواصل مع المحامين وصانعي السياسات المتشابهين في التفكير للضغط من أجل الإصلاحات القانونية التي يمكن أن تساعد في تقدم الناجيات في الوصول إلى العدالة.

كينيا:

دعوى لمتابعة مساءلة الدولة عن أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات

في أعقاب أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في 2008-2007، والتي شملت العنف الجنسي وأسفرت عن مقتل أكثر من ألف شخص ومئات الآلاف من النازحات داخليًا، تعهدت العديد من جهود العدالة الانتقالية ببعض تدابير المساءلة عن العنف. وشملت هذه الجهود لجنة الحقيقة والمصالحة (2013-2008)، وإجراءات المحكمة الجنائية الدولية (2015-2010)، واعتذار رسمي من الرئيس "كينياتا"، ووعد بصندوق العدالة الإصلاحية (2015) لتقديم تعويضات.

ومع ذلك، توقفت نتائج لجنة الحقيقة والمصالحة وتوصياتها العديدة في البرلمان، وسحبت جميع التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية لستة جناة أو لم تُأكد وسط اتهامات بترهيب الشهود، ولم يتحقق الوعد بالتعويضات، وفشلت المحاكم الوطنية في الغالب في معالجة جرائم ما بعد الانتخابات. اجتمعت مجموعة من منظمات المجتمع المدني معًا، نتيجة لإدراكها للصدمة المستمرة والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الناجيات من أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات، لإيجاد طريقة لدعمهن. وبدلًا من السعي إلى تحقيق المساءلة الفردية عن الجرائم الجنسية، قدمت المجموعة بدلًا من ذلك دولة كينيا نفسها إلى المحكمة بسبب فشلها في الوفاء بالتزاماتها بدعم حقوق الإنسان.

في عام 2013، رفعت ست نساء ورجلين دعوى قضائية ضد الحكومة الكينية بتهمة الإهمال. في عام 2020، حكمت المحكمة العليا في كينيا بأن الدولة مذنبة. طبقًا لبيان صحفي صادر عن أطباء من أجل حقوق الإنسان، فإن النتيجة التي توصلت إليها المحكمة هي أن الحكومة كانت مسؤولة عن "الإخفاق في إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية مستقلة وفعالة للجرائم المرتبطة بالعنف الجنسي والجنساني خلال فترة أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات".[33] حصل أربعة من كل ثمانية أشخاص على تعويض يبلغ حوالي 35000 دولار.

يقدم هذا القرار المهم مثالًا واعدًا للناجيات الأخريات اللاتي قد شُجعن الآن على مواصلة سعيهن لتحقيق العدالة لهذه الجرائم الماضية من خلال عملية قضائية. كما يرسل رسالة إلى الشرطة حول الحاجة إلى إجراء إصلاحات من أجل ضمان

التحقيق المناسب في الجرائم الجنسية. مع ذلك، حتى قرار المحكمة العليا هذا عبارة عن خليط منوع. كما لوحظ خلال تبادل إعادة الإدماج والعدالة الانتقالية في المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في 10 مارس/ آذار 2021، فإن سبب عدم منح تعويضات للأشخاص الأربعة الآخرين الذين رفعوا دعاواهم إلى المحكمة هو أنهم لم يبلغوا الشرطة وقت ارتكاب الجريمة. وبالتالي، يعكس قرار القاضي عدم فهم طبيعة العنف القائم على الجنسان الذي يساهم في صعوبة الإبلاغ عنه.[34]

نظرًا لأن النزاع الممتد يضعف قدرة القضاء على تحقيق العدالة، فقد أنشأت بعض البلدان محاكم مختلطة أي المحاكم المحلية التي اعتمدت قوانين دولية وسمحت للقضاة وممثلي الادعاء والمحققين الدوليين بالمشاركة. منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت هناك ثلاث محاكم مختلطة: سيراليون وكمبوديا وتيمور الشرقية.

الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (2006 إلى الوقت الحاضر):

بعض التقدم في مقاضاة الجرائم الجنسية المرتكبة في أثناء نظام "الخمير الحمر"

الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا هي محكمة مختلطة، أنشأتها الحكومة الكمبودية والأمم المتحدة في عام 2003، لمقاضاة الإبادة الجماعية التي ارتكبها "الخمير الحمر". تستخدم المحكمة المعايير الدولية وتحظى بدعم ومشاركة دوليين، حيث عينت الأمم المتحدة اثنين من القضاة الخمسة. منذ أن بدأت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا في المحاكمات في عام 2007، أستكمل عدد قليل فقط من القضايا. في بعض القضايا، أصدرت المحكمة تهمًا لكن لم تكن هناك محاكمات بعد.[35]

أدت سياسة الزواج القسري التي انتهجها "الخمير الحمر" من أجل تعزيز قوتها العاملة إلى الاغتصاب الزوجي. كما انتشر الاغتصاب خارج إطار الزواج القسري، لكن في كلتا الحالتين كانت النساء تخشى الإبلاغ عنه. يحظر أحد مبادئ "الخمير الحمر" ممارسة الجنس قبل الزواج والتحرش الجنسي، والتي يعاقب عليها بالإعدام. تعرضت النساء للإيذاء على يد كبار المسؤولين وأزواجهن بسبب الزواج القسري، بالتالي كنّ

يخشين التحدث علنًا عن هذه الانتهاكات. ومع ذلك، أفادت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا أن المحكمة لم تجد أدلة كافية لتقديم قضية عنف قائم على الجنسان إلى المحاكمة. لقد استغرق الأمر وقتًا طويلًا قبل أن تسمع الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا عن الزواج القسري، وحتى ذلك تطلب دفعًا قويًا من الناجيات والمجتمع المدني. في عام 2016، أُستدعيت ثماني نساء أخيرًا للإدلاء بشهادتهن بشأن تجاربهن في الزواج القسري أمام الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. شجعت جلسة الاستماع بشأن الزواج القسري العديد من النساء على التحدث علانية، حيث تحدث بعضهن في قاعة المحكمة، والبعض الآخر في جلسات الاستماع التي نظمها مشروع المدافعين الكمبوديين من 2010 إلى 2012. وتلقت هؤلاء النساء المساعدة من قبل قسم دعم الضحايا التابع للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

في النهاية، قضت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا بأن الزواج القسري والاغتصاب بداخلها جرائم ضد الإنسانية، وجرى الاعتراف بعدد 779 ناجية من الزواج القسري بصفتهن أطرافًا مدنية. من المهم ملاحظة الدور الأساسي الذي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني في قضية الزواج القسري (القضية 02/002) من خلال تسهيل جلسات استماع النساء وتوثيق شهاداتهن. في الوقت نفسه، فإن فشل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا في جرائم الحرب في النظر في حالات الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي الذي حدث خارج الزواج القسري، يعد ظلمًا للناجيات من هذه الجرائم الذين لم يُعترف بهن ويصبحن عرضة لمزيد من التمييز والعنف.

محكمة الجرائم الجسيمة المختلطة في تيمور الشرقية والوعد بصندوق استئماني الذي لم يتحقق

أنشأت الأمم المتحدة، ردًا على العنف الذي حدث في أثناء الاستفتاء في عام 1999، بصفتها مسؤولة عن الإقليم، "لجنة **خاصة" داخل المحكمة المحلية المنشأة حديثًا في تيمور الشرقية مع** اختصاص قضائي في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في أي وقت، فضلًا عن القتل والجرائم الجنسية والتعذيب التي ارتكبت بين 1 يناير/ كانون الثاني 1999 و25 أكتوبر/ تشرين الأول 1999. [36] واجهت المحكمة المختلطة العديد من التحديات،

بما في ذلك الافتقار إلى الإرادة السياسية، وعدم الوصول إلى الأشخاص الأكثر مسؤولية، وتركيز مختل على عمليات القتل التي وقعت في عام 1999.

على الرغم من انتشار العنف الجنسي على نطاق واسع، إلا أن ست لوائح اتهام فقط (من أصل 95) كانت تتعلق بجرائم قائمة على الجنسان، بما في ذلك الجرائم الجنسية.[37] لم تُوجه أبدًا تهمة الاستعباد الجنسي، ولم تُدرج المسؤولية الجنائية المشتركة أو مسؤوليات القيادة المشتركة عن الاغتصاب في لائحة الاتهام الوطنية ضد سبعة من قادة الجيش والشرطة الإندونيسيين والحاكم السابق لتيمور الشرقية. في وقت لاحق، أدى غياب إستراتيجية واضحة ومتسقة وجيدة الموارد للتحقيق في الجرائم الجنسية إلى هذا النهج المجزأ.[38]

نصت لائحة الأمم المتحدة التي أنشأت هذه المحكمة المختلطة على "التدابير المناسبة لحماية سلامة الضحايا والشهود وسلامتهم الجسدية والنفسية وكرامتهم وخصوصيتهم" وصندوق ائتماني "لصالح ضحايا الجرائم الواقعة ضمن اختصاص اللجان وعائلات هؤلاء الضحايا ".[39] ومع ذلك، لم يُنشأ الصندوق الائتماني قط. عُين موظف دولي لقيادة مكتب حماية الشهود داخل وحدة الجرائم الجسيمة، ولكن مع ضآلة الموارد وإمكانية الوصول المحدود إلى المركبات، فإن الضحايا الذين شاركن في عملية الجرائم الخطيرة فعلن ذلك على مسؤوليتهن الخاصة.[40] عادة ما كان الشهود يستقلون وسائل النقل العام أو يُنقلون في مركبات وحدة الجرائم الجسيمة، وأحيانًا يسافرون مع شهود الدفاع، أو الأسوأ من ذلك، مع المتهمين.

كان من الممكن تخفيف بعض هذه القيود حال تمت دعوة مجموعات المجتمع المدني لتقديم الدعم للضحايا وتم التماس التمويل الخارجي، وهو نموذج تم تطويره لاحقًا من قبل لجنة الصداقة والحقيقة والمصالحة. حتى أثناء الاحتلال العسكري الإندونيسي، وجد الضحايا والشهود على انتهاكات حقوق الإنسان ملاذًا ودعمًا من مختلف المنظمات المعتمدة على الكنائس والمنظمات غير الحكومية، ولكن لم يبذل مسؤولو الأمم المتحدة محاولة تُذكر لتطوير ابتكارات خارج الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المحققين والمدعين العموميين الدوليين استخدموا مواردهم الشخصية لدعم الضحايا، لكن هذه المبادرات الجديرة بالثناء لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها على الإطلاق.

المحاكم الدولية

أحدثت فترة التسعينيات تحولًا كبيرًا في السعي لتحقيق العدالة الدولية، وذلك بإنشاء المحكمتين المخصصتين، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY، 1993) والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR، 1994)، الذي تلاه إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة (ICC، 1998). قدمت هذه المحاكم الدولية مساهمات كبيرة كأول محاكم تُدرج العنف الجنسي في القانون الجنائي الدولي. حيث وجدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن الاغتصاب جريمة ضد الإنسانية. أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضًا إدانة للاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية، وكذلك وجدت أن الاغتصاب كان عملًا من أعمال الإبادة الجماعية.

البوسنة والهرسك

"المزيج المختلط" للمحاكم الدولية:

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (1993-2017)

- أظهرت هذه المحكمة، المنعقدة في لاهاي بهولندا، مراعاة الفوارق بين الجنسين بعدة طرق. حتى قبل بدء المحاكمات، شعر مجلس الأمن الدولي بالذعر من أنباء العنف الجنسي، لا سيما في البوسنة والهرسك. وأوصى تقرير للأمين العام أدى إلى صياغة القانون التشريعي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتعيين نساء مؤهلات في مكتب المدعي العام لأن المحكمة ستتعامل مع قضايا العنف الجنسي.[41] تضمنت إجراءات المحكمة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلى جانب حكمها بشأن الاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية، تدابير حماية خاصة للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع اللاتي أدلين بشهاداتهن. كان هذا الأمر مختلفًا عن الممارسة التي لا تزال موجودة في العديد من أنظمة العدالة الوطنية حيث تشير الأسئلة حول السلوك الجنسي للناجية والمطالبة بدعم قصتها من قبل طرف خارجي إلى أن الناجية من العنف الجنسي هي الخاضعة للمحاكمة وليس الشخص المتهم بالعنف. تشمل إجراءات حماية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للناجيات من العنف الجنسي ما يلي:

- لم يُسمح بإثبات وجود نشاط جنسي سابق ولاحق.
- لم يُسمح أساسًا بإثبات الموافقة (بعبارة أخرى، في حالة النزاع

المسلح، يستحيل على الناجية الموافقة على ممارسة الجنس).

- لم تكن هناك حاجة إلى شاهد من طرف خارجي أو أي دعم آخر للتحقق من شهادة الناجية.

كما ساعد قسم الضحايا والشهود (VWS) في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهو أول وحدة من نوعها في مجال العدالة الدولية، في تقليل المخاطر التي يتعرض لها الشهود، بمن فيهم الناجون من العنف الجنسي. ووفقًا للموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للأمم المتحدة، اتخذ الموظفون الفنيون في قسم الضحايا والشهود تدابير وقائية ونفسية لضمان أن يتمكن جميع الشهود من الإدلاء بشهاداتهم بأمان دون التسبب في مزيد من الأذى أو الصدمة لهم. وشملت هذه التدابير ما يلي:

- الاحتفاظ بالاسم والمعلومات الأخرى المتعلقة بهوية الشاهد خارج السجل العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- منح الشاهد اسمًا مستعارًا.
- عند بث الدعاوى على شاشة التلفزيون، كان يتم تغيير وجه الشاهد وصوته بحيث لا يمكن التعرف عليه.
- كان للشاهد خيار الإدلاء بشهادته في جلسة مغلقة.
- كان للشاهد خيار الإدلاء بشهادته عن بعد عبر مقطع فيديو.

أظهر قسم الضحايا والشهود كذلك مراعاة الفوارق بين الجنسين من خلال الاستماع إلى الانتقادات الموجهة للعملية مثل الشهود الذين قالوا إنهم شعروا بعدم الاحترام أو المضايقة، أو شعروا أنهم لم يحصلوا على معلومات كافية حول القضايا التي كانوا سيدلون فيها بشهادتهم، أو شعروا أنهم لا يستطيعون تحمل تكلفة الملابس المناسبة للإدلاء بالشهادة في لاهاي. وقد سعى قسم الضحايا

والشهود إلى الاستجابة من خلال وضع المبادئ والسياسات مع المضي قدمًا.

لكن على الرغم من هذه الجهود، وحقيقة أن أكثر من ثلث المدانين من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كانوا مذنبين بارتكاب أعمال عنف جنسي، خففت المحكمة بعض التهم المتعلقة بالعنف الجنسي أثناء عرائض الاتهام، عندما تم الضغط عليها للتعجيل في ملاحقاتها القضائية. وأعرب الشهود عن غضبهم وخيبة أملهم من الأحكام المتساهلة، وشعروا أن الجهود التي بذلوها للشهادة وإعادة إيقاظ الذكريات المؤلمة لم تكن تستحق العناء. مع ذلك، لم تكن ردود جميع الناجيات متشابهة، لذا فقد كان ذلك مزيجًا مختلطًا آخر. وفي محاولة من بعض الضحايا للمطالبة بتعويض أمام محاكم أجنبية، أمرت محكمة محلية في الولايات المتحدة بملايين الدولارات كتعويض لمجموعة من 12 امرأة ناجية من الاغتصاب والتعذيب في معسكر اعتقال في البوسنة والهرسك. أفادت منظمة العفو الدولية أنه على الرغم من عدم دفع التعويض، شعرت إحدى الناجيات أن الحكم كان إيجابيًا لأن قرار المحكمة أقر بما شهدته هي والنساء الأخريات.

في بعض القضايا، تم إطلاق سراح الجناة مبكرًا بعد قضاء جزء فقط من العقوبة وعادوا إلى مجتمعاتهم، وهو ما لم يساعد، من بين أمور أخرى، في عملية المصالحة. تمثلت مشكلة أخرى في أن تقديم التعويض تم تحديده إلى حد كبير خارج الولاية القضائية للمحكمة، حيث وقع بدلًا من ذلك على عاتق المحاكم المحلية. لم يكن هناك تعويض اقتصادي حتى عام 2015، وكان المدنيون الناجون من الحرب يتلقون تعويضات أقل من المحاربين القدامى.

وقد نص القانون التشريعي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن المحكمة الدولية والمحاكم الوطنية في البوسنة والهرسك يمكن أن تعمل في نفس الوقت على القضايا المتعلقة بالجرائم الدولية. بعبارة أخرى، لم تكن المحاكم في البوسنة والهرسك بحاجة إلى الانتظار حتى تنتهي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قبل أن تبدأ في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية. سيكون كذلك أمام المحاكم في البوسنة والهرسك المزيد من القضايا للنظر فيها بمجرد إنهاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

التسليم للمحاكم المحلية وتحسين المعرفة والمراعاة

سعت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كجزء من إستراتيجية الإنجاز إلى إعداد نظام العدالة في البوسنة والهرسك لمحاكمات جرائم الحرب التي ستنقلها إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، فإن نظام العدالة في البوسنة والهرسك لم يكن مستعدًا لحجم ونوع المحاكمات التي سيحتاج إلى إجرائها. تم إنشاء دائرة جرائم الحرب (WCC) الخاصة لهذا الغرض في عام 2008 دون موارد كافية ومع وجود أكثر من 15000 قضية في انتظار المحاكمة. كان من ضمن الآليات الأخرى لتقديم الدعم والحماية للشهود قسم دعم الشهود التابع لدائرة جرائم الحرب، وقانون لحماية الشهود، والوكالة الحكومية للتحقيق والحماية (SIPA)، ووحدة حماية الشهود التابعة للوكالة الحكومية للتحقيق والحماية.

وعلى الرغم من هذه التدابير، ظل الافتقار إلى الحماية الكافية للشهود في القضايا التي تنطوي على عنف جنسي في البداية مشكلة كبيرة. حيث وردت أنباء عن مضايقات وترهيب؛ وتم الكشف عن بعض أسماء الشهود؛ وقام بعض الجناة برشوة الشهود لسحب شهاداتهم؛ وكان هناك تواصل سيء بين وحدات الحماية والشهود على جرائم العنف الجنسي؛ وكان معظم ضباط الشرطة من الرجال وبعضهم من الجناة، مما يعني أن الشهود لم يتمكنوا من التحدث إليهم بحرية؛ ولم تكن إجراءات المحكمة واضحة دائمًا؛ وكانت هناك مشاكل في الانتقال إلى أماكن إجراءات المحكمة، إما بسبب سوء الاتصالات أو لأن بعض الشهود من النساء اضطررن لركوب نفس الحافلة مع أفراد أسرة الجاني في طريقهن إلى نفس المحاكمة. عندما زار مسؤولو الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية النساء في القرى الصغيرة، كان من السهل التعرف عليهم من خلال سياراتهم المميزة. ثم تُركت النساء اللاتي تواصلوا معهن ليشرحن لجيرانهن سبب زيارة الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية لهن. كان وضع الشهود على العنف الجنسي من النساء تعسفيًا. فمن ناحية، قد ترغب إحدى الناجيات في مواجهة الجاني مباشرةً في المحكمة ولكن صدر أمر بجلسة مغلقة ضد إرادتها، ومن ناحية أخرى، شعرت بعض النساء بالضغط للإدلاء بشهادتهن أو شعرن أن قرارهن بعدم الإدلاء بشهادتهن لم يُحترم.

ومع اعتماد البوسنة والهرسك للإستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب في عام 2008، والتي سمحت بنقل قضايا جرائم الحرب من المحاكم الفيدرالية إلى المحاكم ذات مستوى أدنى، وبدعم كبير من المجتمع الدولي، لوحظت بعض التحسينات المهمة:

- بدأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) في مراقبة قضايا العنف الجنسي وأجرت تدريبات خاصة.
- أدت العديد من المبادرات المركزة إلى تحسين التنسيق والإنصاف.
- بذلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة جهودًا خاصة لنقل المعرفة والمهارات

المتعلقة بالتحقيق في العنف الجنسي ومقاضاته.

- قام المحققون والمدعون العموميون والقضاة بتحسين نهجهم تجاه الناجيات من العنف الجنسي.
- تم توسيع نطاق تدابير حماية الشهود، وكان هناك بعض العمل للحد من وصمة العار.
- وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى إدخال ضباط دعم الشهود في المؤسسات عبر البلاد والتي تتعامل مع قضايا جرائم الحرب.
- يتطلب تعريف العنف الجنسي في القانون الجنائي للبوسنة والهرسك إثبات جانب استخدام القوة في المحكمة، مما يجعل من الصعب على الناجيات من العنف الجنسي الإدلاء بشهادتهن. وبعد ضغوط دولية، تم تغيير القانون في عام 2015، مما جعله أكثر انسجامًا مع المعايير الدولية.

نتيجة لذلك، يمر عدد أكبر من القضايا التي تنطوي على عنف جنسي على المحاكم. من عام 2011 إلى 2013، تضمنت واحدة من كل أربع قضايا جرائم حرب عنصرًا من عناصر العنف الجنسي. زاد هذا إلى حوالي قضية واحدة من كل ثلاث قضايا من 2014 إلى 2016. لا تزال هناك فجوات في خدمات الدعم، ومشاكل في عرائض الاتهام، والإنصاف، والتعويض، ولكن على مر السنين، ساهم التفاني في تحقيق العدالة للناجيات من العنف الجنسي في تحسين جوانب عديدة من نظام العدالة في البوسنة والهرسك.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا/ICTR (1994-2015):

حالات الفشل وراء الشهرة

كما هو الحال في حالات أخرى، كانت هناك حاجة لجهود منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لضمان إدراج مشكلة العنف الجنسي في التهم وعرائض الاتهام الصادرة عن المحكمة. يتضمن النقد الجنساني للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عددًا من حالات فشل العدالة للنساء الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في رواندا:

- وقد فشلت الحكومة الرواندية بتركيزها الفريد على مناهج العدالة الجزائية والتصالحية للمساءلة الجنائية في تلبية احتياجات الناجيات من العنف الجنسي باستخدام آليات العدالة الانتقالية الأخرى مثل لجنة تقصي حقائق وفحص الموظفين العموميين، بمن فيهم أفراد الأمن.
- لم تعتبر الحكومة منظمات المجتمع المدني شريكة لمساعدة الناجيات من الإبادة الجماعية.
- جادل المناصرون بأن الملاحقة القضائية للعنف الجنسي كانت فكرة جاءت متأخرة وأن الافتقار إلى الإرادة السياسية أدى إلى عدم كفاية التحقيقات، وضعف تدريب موظفي المحكمة وانخفاض معدل الملاحقات القضائية على الجرائم الجنسية، حيث إن نسبة 90% من أحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لم تتضمن إدانات بالاغتصاب.[42]
- على الرغم من الميزانية الضخمة وكثرة الموظفين، لم تتناول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سوى عدد قليل من المحاكمات. وتشمل بعض الأسباب المقدمة لذلك عدم وجود إستراتيجية واضحة للملاحقة القضائية وسوء تسيير القضايا وإدارتها.
- تم إهدار الوقت والموارد على محاكمات القادة السياسيين ذوي الرتب المتدنية بدلًا من كبار القادة السياسيين.
- وبسبب ضعف التواصل، لا تعرف الناجيات من العنف الجنسي وغيرهن سوى القليل جدًا عن عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
- لم ينص القانون التشريعي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تعويضات للناجيات من العنف الجنسي.
- شعرت بعض الناجيات اللائي أدلين بشهادة بالإهانة أثناء استجواب الشهود من قبل الخصم، حتى أصبحت النساء الأخريات أكثر ترددًا في الإدلاء بشهادتهن في المحكمة.

أصدرت رواندا في عام 1996، بعد سنوات قليلة من الإبادة الجماعية، قانونًا للملاحقة القضائية للجرائم المتعلقة بالإبادة الجماعية. وعلى غرار الوضع الذي تواجهه المحاكم الوطنية في البوسنة والهرسك، كان نظام العدالة في رواندا غارقًا في عدد القضايا

المعروضة عليه. تم إجراء محاكمة لآلاف من القضايا، ولكن كما هو الحال مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كان معدل الملاحقات القضائية على الجرائم الجنسية منخفضًا. يُظهر أحد المصادر أنه من بين أكثر من 1000 قضية، تضمنت 32 حالة فقط تهم الاغتصاب.[43] تشمل العوامل التي ساهمت في هذا المعدل المنخفض إحجام الناجيات عن المضي قدمًا بسبب خطر وصمة العار والمضايقة، ونقص وجود النساء في نظام العدالة، وقانون العقوبات الذي لم يتضمن تعريفًا للاغتصاب كجريمة. وبالنظر إلى أن النساء الناجيات من العنف الجنسي المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كن يمتن أثناء انتظار طرح قضاياهن في المحكمة، قررت الحكومة، غير المجهزة للتعامل مع هذه القضايا، نقلهن إلى محاكم الغاكاكا. ومع ذلك، فقد ترك هذا العديد من النساء الناجيات من العنف الجنسي يشعرن بخذلان آمالهن في محاكمة المغتصبين.

2.3 الدروس المستفادة

- كما هو الحال مع أدوات التوثيق والبحث عن الحقيقة، تشير مناهج العدالة والمساءلة إلى الحاجة إلى مساحات وإجراءات آمنة للناجيات. غالبًا ما تظهر تقارير عن الناجيات اللاتي يترددن في المشاركة في عمليات المساءلة لأنه ليس لديهن أي ضمانات بأن أسماءهن أو هوياتهن ستكون محمية. تشكل المضايقة والوصمة عائقتين تحولان دون وصول المرأة إلى العدالة، ويجب بذل الجهود لإزالتهما. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم منع النساء المستعدات بل وحتى المتحمسات لمواجهة الجناة في محكمة أو منتدى عام، من القيام بذلك.

التوصية: ينبغي أن يعطي المسؤولون عن عمليات العدالة والمساءلة الأولوية "للمساحات الآمنة" والإجراءات التي تشمل:

- الإعداد الواضح للشاهدات ومرافقتهن في جميع مراحل الإجراءات القضائية الرسمية وغير الرسمية
- خيارات تقديم شهادة مجهولة الهوية أو علنية
- تدابير حماية الشاهدات المعلنة بوضوح (إذا كان يتعذر ضمان هذه، يحق للناجية معرفة

المخاطر التي قد تواجهها لمساعدتها على اتخاذ قرار مستنير بشأن الإدلاء بشهادتها)

- التدريب المناسب للموظفين للقضاء على احتمالات المضايقة، ولضمان معاملة المرأة باحترام وكرامة

فبدون مثل هذه التدابير، يمكن للناجيات المشاركة في هذه العمليات والمساعدة في النهوض بالقوانين والإجراءات القانونية، ولكن من المرجح أن يكون ذلك على حساب تعافيهن.

- وفيما يخص منظمات المجتمع المدني، ينبغي دراسة مشاركة الناجيات في عمليات العدالة والمساءلة فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة المرتبطة بإعادة الإدماج. تميل تدابير حماية الشاهدات إلى أن تكون موجهة أكثر نحو احتمالية الانتقام المباشر الذي قد يتسبب في ضرر جسدي، بدلًا من المخاطر العاطفية والنفسية المتعلقة بالتنمر والوصم على المدى الطويل من قِبل العائلات وأفراد المجتمع.

التوصية: يمكن أن تطور منظمات المجتمع المدني البروتوكولات الحالية لحماية الشاهدات والناجيات ذات الصلة بقضايا إعادة الإدماج.

- تمتلك بعض البلدان أساسًا أقوى من غيرها لتطوير إستراتيجيات إعادة إدماج للناجيات. في بعض الحالات، يكون للمحاكم الوطنية الحق في إجراء محاكمات تتعلق بالجرائم الدولية والتزام بإجرائها، مثل الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. يمكن العثور على أمثلة في أوغندا والبوسنة والهرسك ورواندا وغواتيمالا، حيث وجدت محكمة وطنية أن ضابطين عسكريين سابقين مذنبان بارتكاب جرائم ضد 11 امرأة من السكان الأصليين.[44] إلى جانب المحاكم الوطنية التي تتخذ قرارات بشأن الجرائم الدولية، فإن القوانين والسياسات والهياكل السياسية الوطنية تتحلى بالقدرة على المساهمة في إعادة الإدماج. وقد تخلق قوانين أخرى عقبات من خلال تجاهل العنف ووصم الناجيات. أدى عدم وجود تعريف واضح للاغتصاب والعنف الجنسي في نظام العقوبات الرواندي إلى تمتع المحاكم المختلفة بحرية في التوصل إلى تعريفاتها الخاصة للعنف الجنسي. ونتج عن ذلك تناقضات في قرارات المحاكم.

التوصية: يجب على منظمات المجتمع المدني دراسة البيئة القانونية التي تشكل الرأي والسلوك العام والتأثير عليها. ينبغي أن تغطي جهود ممارسة الضغط السابقة للنزاعات والمجراة أثناءه وبعدها ما يلي:

- القوانين التي تحمي حقوق النساء والأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص لمبادئ إعادة الإدماج الحالية (على سبيل المثال، حسب الموجود في قانون تيمور - ليشتي بشأن العنف المنزلي).
- في حالة افتقار قانون العقوبات لأحد البلاد إلى تعريف واضح للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، يتم حث منظمات المجتمع المدني على الاتحاد معًا لممارسة الضغط من أجل تعديل القانون.
- رصد إجراءات العدالة الانتقالية والمحاكمات وكذلك نهج المساءلة غير الرسمية. الاستعداد لممارسة الضغط لضمان ما يلي: (1) تداول الدعاوى المتعلقة بالعنف الجنسي في الوقت المناسب؛ (2) امتلاك المدعين فهمًا واضحًا للجرائم الجنسية؛ (3) وجود تكافؤ

بين الجنسين في مؤسسات العدالة؛ (4) توفير وسائل الإعلام لتغطية كافية وحساسة للقضايا؛ (5) توقع المدعين لاحتمالات الانتقام، بما في ذلك الوصم، بحيث تشمل التهم وقرارات الاتهام هذا الجانب من العدالة للناجيات.

- قد يكون من الصعب مواكبة التطورات المتعلقة بالعنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحروب. وهنا يأتي دور الشبكات المحلية في تقديم المساعدة، مثل المجموعات الصغيرة المسؤولة عن رصد ومشاركة الأخبار المحددة حول العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحروب مع شبكات أوسع. يمكن استخدام هذه المعلومات لتطوير حملات تعليمية محلية ووطنية تدعم إعادة الإدماج.

التوصية: تحديد وتطوير العلاقات مع المشرعين وصناع السياسات الداعمين للمساعدة في بناء أساس أقوى لدعم جهود إعادة الإدماج.

- تشير الدروس المستخلصة من الميدان إلى أن الأطفال المولودين نتيجة للحروب لم يُدرجوا بشكل مباشر في معظم عمليات العدالة الانتقالية. ينعكس ذلك في حقيقة أن قضية الأطفال المولودين نتيجة للحروب غير واردة في القسم السابق الخاص بأفضل الممارسات المتعلقة بالعدالة. ويرجع هذا إلى عدم وجود تدابير قضائية أو سياسية ملموسة تقوم بتناول أوضاعهم التي غالبًا ما تكون غير مستقرة بشكل مناسب. تتطلب العديد من التحديات التي يواجهونها استجابات سياسية فورية من قبيل الوفاء بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، مثل شهادات الميلاد والمواطنة، والحق في الصحة والتعليم، والتحرر من العنف، بما في ذلك التنمر والوصم.

التوصية: يمكن لمنظمات المجتمع المدني والممارسين الميدانيين استخدام الأدوات الموجودة بشأن حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الطفل، والعمل مع الخبراء القانونيين لبناء الحجج التي يمكن استخدامها لإنهاء الوصم وأشكال التمييز الأخرى، من خلال آليات العدالة الرسمية أثناء فترات العدالة الانتقالية وبعدها.

3. التآلف الاجتماعي: دوائر الرعاية والوعد بعدم التكرار أبدًا

"كان من الصعب حقًا التعافي من التمييز الذي تعرضت له عائلتي. لقد ربيت أطفالي، من آباء مختلفين، كعائلة واحدة. وأنا أشعر بالحزن عندما لا يزالون يواجهون التمييز، في مكان عملهم، عندما تبرز قصة عائلتنا. لكن سمح لي الحصول على الدعم من الآخرين بالتحدث علنًا. أعلم أن هناك الكثير منا، لكنهم لم يتلقوا الرعاية. لقد فقدوا الكثير من الأمل والقوة، فكيف يمكنهم تربية أطفالهم؟ ولا يوجد من يقدم لهم الرعاية حتى تكون حياتهم أفضل كمواطنين كاملين. أوصي الحكومة بأن تهيئ الظروف للضحايا - ليس فقط النساء هن من تعرضن للعنف الجنسي. يرجى الاهتمام بأطفالنا حتى يصبحوا مواطنين يتمتعون بكامل الحقوق."[45]

يشير **التآلف الاجتماعي "الشاي"** إلى إنشاء دوائر رعاية، داخل العائلة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، تدعم الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن، وتفتح الباب أمام التماسك الاجتماعي والمصالحة. ويشمل هذا ضمان فرص للناجيات بالشفاء من الصدمات، فضلًا عن مبادرات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك أنماط العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي التي قد يتم تكرارها أو إعادة إنشائها في حالات ما بعد النزاع. في هذا الفصل، سوف نركز على الدروس اللازمة لتحقيق حق الضحايا في الحصول على جبر والوعد بعدم التكرار أبدًا لممارسات العنف السابقة.

3.1 أدوات الجبر

يحق للناجيات من الجرائم الدولية الانتصاف أو الجبر فيما يتعلق بأي أضرار جسدية وعقلية وعاطفية واقتصادية تعرضن لها أثناء النزاع وفترات العنف. يحدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالجبر (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60/147) هذا الحق، بما في ذلك التزامات الدول بالوفاء به. ويحدد بشكل أكبر الأشكال المختلفة للجبر التي تشمل رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل؛ وجوانب إرضاء الناجيات، مثل الاعتذارات العلنية؛ وعمليات البحث عن المفقودين؛ والعقوبات المفروضة على مرتكبي الانتهاكات؛ والمقصود بضمانات عدم التكرار. وفقًا للقرار، "ينبغي للدول أن تسعى إلى وضع برامج وطنية تعنى بالجبر والمساعدات الأخرى المقدمة للضحايا، تحسبًا لعدم قدرة الأطراف المسؤولة عن الانتهاك على الوفاء بالتزاماتها أو عدم رغبتها في ذلك."[46] ومن الواضح أن هذا الفهم يربط الجبر بدعوى قضائية رسمية يتخذ فيها القاضي قرارًا بشأن الجرائم المرتكبة ونوع ومبلغ الجبر المقدم للمتضررين. يجب تقديم الجبر بما يتناسب مع طبيعة تلك الجرائم، يتم تقديم أشكال أكثر شمولًا أو أكبر من الجبر للجرائم الأكثر خطورة.

هذا هو الموضع الذي يمكن أن يصبح فيه استخدام أدوات الجبر نيابة عن الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والأطفال المولودين نتيجة للحرب أمرًا معقدًا. من حيث المبدأ، من المهم أن تستند أشكال الجبر إلى الحقوق وليس إلى الاحتياجات من أجل دعم القانون الدولي الذي يعتبر العنف الجنسي جريمة ضد الإنسانية أو عنصرًا من عناصر الإبادة الجماعية. ومع ذلك، ينشأ عدد من المشاكل إذا كان جبر الضرر يجب أن يعتمد على قرارات محكمة تتداول الدعاوى ببطء شديد وقد لا تتناول دعاوى العنف الجنسي بشكل مناسب. كذلك توجد أدلة على وجود تمييز في نظم الجبر. في نيبال، على سبيل

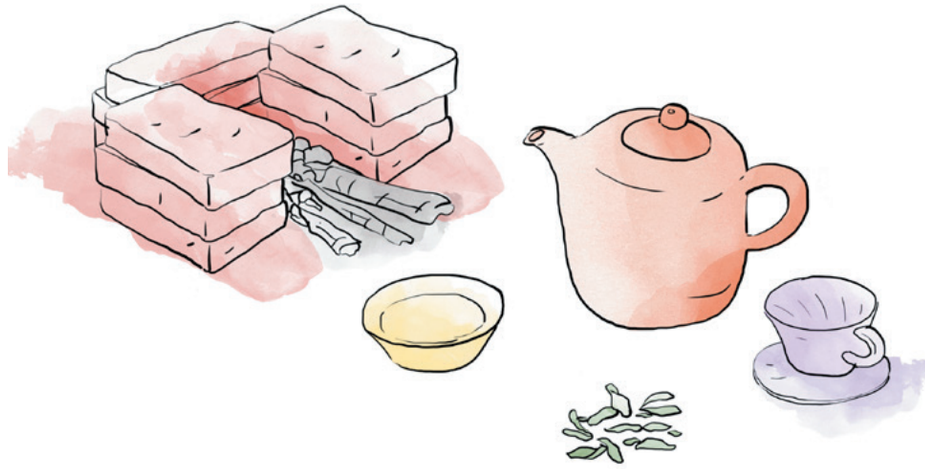

المثال، لم تعترف الحكومة بالانتهاكات الجنسية المرتكبة أثناء النزاع. ويعني هذا أن النساء والأطفال المولودين نتيجة للحرب لا يتم الاعتراف بهم كضحايا للنزاع وبالتالي يُستبعدوا من قِبل سياسة التعويض المؤقت. كذلك يكونون غير مؤهلين للحصول على المساعدة والمساحة الآمنة بصفتهم ناجين تعرضوا لصدمات جسدية أو نفسية.

إن الأشكال الثقافية والهيكلية للتمييز ضد المرأة، والمحرمات المتعلقة بالجنس والعنف الجنسي، تُصعب على النساء الإدلاء بشهادتهن في المحكمة. ويشكل هذا بدوره عائقًا أمامهن في الوصول إلى الجبر الذي أمرت به المحكمة. حتى عندما تشهد الناجيات من العنف الجنسي اللاتي عانين من أضرار كبيرة نفسية واقتصادية وفي أغلب الأحيان جسدية، فإن التعويض الذي يحصلن عليه بصفتهن مدنيين ناجين من النزاع يكون أقل بكثير مما تمنحه الدولة للمحاربين القدامى. وعلى الرغم من أن المحكمة قد تأمر بجبر مثل التعويض وإعادة التأهيل الذي يشمل دعم التعافي من الصدمات، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تشريع القبول الاجتماعي والثقافي للناجيات من قِبل عائلاتهن ومجتمعاتهن. مشكلة أخرى هي أن المحاكم المسؤولة عن محاكمة مرتكبي العنف الجنسي لم تدرج بعد القضايا المتعلقة بحقوق الأطفال المولودين نتيجة للحرب في قراراتها، ومع ذلك فإن الأطفال المولودين نتيجة للحرب لهم أيضًا الحق في الجبر الذي يبدأ باعتراف الدولة بوجودهم.

وبالنظر إلى هذه القيود، لا تنتظر العديد من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء

العالم لحين تبت المحاكم في الدعاوى ولكنها تطور طرقًا لمعالجة الأضرار العاطفية والجسدية والاقتصادية التي تلحق بالناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب. تتناول بعض هذه الابتكارات أيضًا جوانب الوصم الاجتماعي التي يمكن أن تدعم إعادة الإدماج. هناك حاجة إلى كل من أشكال الجبر الصادرة بأمر محكمة والأساليب غير الرسمية. فليس من الضروري أن تؤدي الدعوة للحصول على جبر صادر بأمر محكمة إلى إلغاء الجهود الأخرى لرأب جروح الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب. وبالمثل، فإن الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني لعلاج الصدمات، واستعادة الثقة بالنفس، واحترام نية الحق في الجبر عندما تكون الدولة غير قادرة على القيام بذلك أو غير راغبة فيه، لا يتعين أن تؤدي إلى تهميش أهمية المطالبة بالمساءلة من الجناة والدولة.

ينبغي التأكيد على أن الجهود المبذولة للوصول إلى الجبر فيما يخص الجرائم الجنسية والقائمة على النوع الاجتماعي المرتكبة أثناء النزاع المسلح يجب أن تصبح منبرًا للتصدي لهذه الجرائم التي تحدث قبل النزاع وبعده. فبدون الجهود الجارية للتصدي لاستمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز بعد النزاع، ستكون قيمة الجبر الرسمي والعلاج والتمكين غير الرسميين للناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب محدودة.

البوسنة والهرسك

تفعيل القانون للناجيات من العنف الجنسي

تتكون البوسنة والهرسك من كيانين شبه مستقلين، اتحاد البوسنة والهرسك (BiH) وجمهورية صربسكا (RS). لا يوجد في البوسنة والهرسك، قانون واحد ينظم تعويضات الحروب، وقد تم إيقاف العمل ببرنامج لتحسين وضع الناجيات من العنف الجنسي منذ عام 2011. وفي كيان جمهورية صربسكا، لا يعترف قانون 1999 المعني بمبادئ الحماية الاجتماعية وحماية ضحايا الحرب المدنيين وحماية العائلات التي لديها أطفال بالناجيات من الاغتصاب كفئة منفصلة من الضحايا.[47] يُطلب من الناجيات من الاغتصاب تقديم وثائق طبية تثبت تعرضهن "لإصابة بنسبة 60%" على الأقل، وهو الحد المعتاد لجميع الإصابات المعرض لها المدنيون. وتعتمد قابلية تأهلهن للحصول على راتب شهري على درجة الضرر الجسدي المُقيَّم مِن قبل لجنة صحة طبية. كان على المتقدمات بطلبات في جمهورية صربسكا تسجيل مطالباتهن في البلديات التي يعشن فيها، وقد تسبب ذلك في تعريض الناجيات من العنف الجنسي للصدمات مرة أخرى إذا كانت تلك هي الأماكن التي حدثت فيها الانتهاكات أيضًا. انتهى الموعد النهائي لتقديم الطلبات في جمهورية صربسكا في عام 2007 على الرغم

من العوائق العديدة التي تواجه النساء الناجيات من العنف الجنسي مثل الاضطرابات المجتمعية، والوصم، والنزوح المادي، والحواجز النفسية لرواية قصة التعرض للعنف الجنسي، وقلة المعرفة بإمكانية الحصول على استحقاقات، والمخاوف الأمنية. ونتيجة لذلك، لم تتقدم العديد من الناجيات سوى مؤخرًا بطلبات للحصول على المساعدة.

ربما واجهت الناجيات من العنف الجنسي في البوسنة والهرسك مشكلة مماثلة، ولكن في عام 2006 تم تعديل هذا القانون لإنشاء فئة خاصة لضحايا العنف الجنسي حتى يتم الاعتراف بهم رسميًا كضحايا مدنيين للحرب. استنادًا إلى هذا القانون المعدل، تحصل الناجيات من العنف الجنسي اللاتي يتقدمن بطلبات ويتبين أنهن ضحايا حرب على راتب شهري.[48] وكما هو الحال في جمهورية صربسكا، يجب على الناجية من العنف الجنسي التي تريد التقدم بطلب للحصول على مساعدة كضحية مدنية للحرب أن تحصل على تأكيد على وضعها. يعني هذا في البوسنة والهرسك الحصول على شهادة من Žene-Žrtva Rata (ضحايا الحرب من النساء)، وهي المؤسسة الوحيدة المخصصة لتزويد الناجيات بمثل هذه الشهادات.[49] بحلول نهاية عام 2016، حصلت 1000 امرأة على وضع قانوني بصفتهن ضحايا حرب.[50]

هناك عدة عوامل من الممكن أن تكون قد جعلت هذا القانون يعمل بشكل أفضل في صالح الناجيات من العنف الجنسي في كيان البوسنة والهرسك عن جمهورية صربسكا، ولكن تبرز نقطتان. في البوسنة والهرسك، تم إنشاء فئة خاصة في القانون للناجيات من العنف الجنسي. ويسهل هذا الاعتراف الصريح من أهليتهن لأن يكن ضحايا حرب مدنيين مؤهلين للحصول على رواتب. الفارق الواضح الثاني هو أنه في البوسنة والهرسك، يُجرى تقييم وضع المرأة، باعتبارها ضحية اغتصاب في هذه الحالة، من قِبل منظمة نسائية خاصة مكرسة للضحايا من النساء بينما في جمهورية صربسكا، يُجرى الفحص من قِبل نفس لجنة الصحة الطبية التي تستخدم نفس المعايير الخاصة بالإصابات في فحوصاتها لكل من يسعين للحصول على وضع باعتبارهن ضحايا.

العراق

قانون الناجيات الإيزيديات: منظمات المجتمع المدني العاملة من أجل التعويضات العادلة

في عام 2014، بدأ تنظيم الدولة الإسلامية (IS) في ذبح أفراد الأقلية اليزيدية ساعيًا لتحقيق الهيمنة الدينية والسياسية والعسكرية في شمال العراق. اختطف تنظيم الدولة الإسلامية النساء والفتيات الإيزيديات، والمنتميات إلى أقليات عرقية أخرى، وباعهن ضمن نطاق العبودية الجنسية. أصبحت غالبية هؤلاء النساء الآن نازحات داخليًا وخارجيًا، ومع ذلك يتم إنقاذ الناجيات كل يوم. في 1 مارس 2021، أقر مجلس النواب العراقي مشروع قانون لتقديم تعويض إلى النساء الإيزيديات المختطفات من قِبل داعش وتأهيلهن وتعليمهن.

لدى العراق بالفعل قانون جبر - القانون رقم 20: تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية. ومع ذلك، فإن هذا القانون لا يغطي العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التجنيد القسري للأطفال. ولا يكفي تلبية احتياجات الناجين بعد الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية والعنف الجنسي الذي ارتكبته، ولا سيما تجاه النساء والفتيات الإيزيديات.

أعلن الرئيس عن قانون جبر جديد يركز على الناجيات الإيزيديات في عام 2019. أُنتقد مشروع القانون في البداية لعدم تضمنه مطالب الناجيات، لكن عمل ائتلاف من منظمات المجتمع المدني معني بالجبر في العراق فقط على سد الفجوة بين احتياجات الناجيات وما تم تضمينه في القانون. يُعد القانون الجديد أكثر تقدمية الآن ويمثل، في كثير من النواحي، انتصارًا حقيقيًا لمن عملوا بجد عليه لسنوات عديدة. سيكون الأطفال الإيزيديون الذين جندهم تنظيم الدولة الإسلامية قسرًا مؤهلين للحصول على جبر. ستحصل الناجيات الإيزيديات على معاش شهري؛ وقطعة أرض أو سكن بدون مقابل؛ وخدمات طبية، تتضمن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. توجد أحكام للبحث عن المفقودين وإنقاذهم، وكذلك لتحديد المقابر الجماعية لدعم إجراءات إعادة الدفن وفقًا للعادات الدينية. كذلك يتم الاعتراف بيوم 3 أغسطس، اليوم الذي بدأت فيه الإبادة الجماعية في عام 2014، باعتباره يومًا وطنيًا لإحياء الذكرى.

ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الفجوات في القانون الجديد. ذكرت المسودة الأولى الناجين الإيزيديين فقط، لذلك دافع التحالف عن حقوق الناجين من المجتمعات الأخرى الذين لا يتسمون بجرأة الحديث كالإيزيديين، مثل المسيحيين. بينما تشمل تغطية المزايا الأقليات العرقية والدينية الأربع الآن، إلا أنه لا تزال هناك مجموعات

أخرى غير مدرجة. أيضًا، على الرغم من ذكر الجهود المبذولة لضمان عدم التكرار، لم يتم تحديد أي من طرق ذلك، لذا فمن الصعب تخيل كيفية تحقيق هذا.

غالبًا ما تكون القوانين منفصلة عن واقع الناجين في العراق، حيث لا يزال مئات الآلاف يعيشون في مخيمات النازحين داخليًا.51 لذلك، من غير الواضح كيف سيتم تطبيق القانون بحيث يمكن للناجين التمتع بالمزايا التي ينطوي عليها. على سبيل المثال، قد يحصل الناجون على دعم نفسي في المخيمات، ولكن ماذا عن خياراتهم الاقتصادية؟ ماذا عن أمنهم؟ لا يرغب الكثير من الناجين في العودة إلى ديارهم بسبب المشاكل الأمنية، حيث تُجرى إعادة البناء ونزع فتيل الألغام الأرضية ببطء شديد. هناك حاجة ماسة إلى الخدمات الأساسية مثل المستشفيات، ولن يكون من الصعب الوفاء بوعد عدم التكرار بدون إعادة الإعمار والتنمية وإصلاح القطاع الأمني.

كذلك لا توجد أحكام واضحة في القانون بشأن الأطفال المولودين نتيجة للحرب. تملي الثقافة اليزيدية أن يكون لدى الإيزيديين أطفال إيزيديون. فلكي يتم قبول الأطفال، يجب أن يكونوا من داخل المجموعة العرقية. يُسجل الأطفال في العراق بأسماء الآباء، وليس أسماء الأمهات وديانتهن. كذلك تساهم بطاقات الهوية التي تشير إلى الهوية الدينية في وصمة العار. وفي الوقت نفسه، يحق للأطفال الحصول على جبر منفصل عن الحق الخاص بأمهاتهم في الجبر. كان من الممكن أن يسمح هذا القانون بتسجيل الأطفال المولودين نتيجة للحرب بأسماء أمهاتهن دون التدخل في الشؤون الداخلية للزعماء الإيزيديين.

ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الإرادة السياسية لجعل هذا ممكنًا يعكس التمييز التاريخي ضد الإيزيديين وحالات عدم المساواة التي عانوا منها والتي سمحت بذلك في المقام الأول. هناك حاجة لتعديل قوانين الأحوال الشخصية لتتماشى مع المعايير الدولية. سيساعد هذا على تمهيد الطريق لتنفيذ حقوق الأطفال المولودين نتيجة للحرب في الجبر.

على الرغم من أنه من غير الواقعي أن نتوقع أن يحل القانون كل شيء، فإن قانون الجبر الجديد هذا، على الرغم من نقاط ضعفه، يعترف بالإبادة الجماعية ويمكن أن يكون له تأثير كبير في إعادة بناء حياة الناجين الذين لم يتبق لهم أي شيء.

التعبير الفني بصفته جبرًا

تكون التعبيرات الفنية لتجارب النساء في النزاع مهمة لعدة أسباب، فالناجيات والأطفال المولودون نتيجة للحرب الذين يساعدون في التخطيط للعروض الفنية والمشاركة فيها يعززون صورتهم بما يتجاوز كونهم ضحايا. وقد يتم الاعتراف بهم الآن باعتبارهم كتابًا وممثلين وموسيقيين وراقصين ومنتجين موقرين، مما يمكن أن يعزز الثقة بالنفس والشعور بقيمة الذات. عندما تشارك مجموعة من الناجيات في العروض الفنية، يمكن أن يشكل ذلك عاملًا على تقوية أواصر الصداقة والتضامن المفيدة للدعوة السياسية. تُعد العروض الفنية أيضًا وسيلة لإعادة إرساء الحق في حرية التجمع ومساحة عامة نابضة بالحياة بعد فترة قمعية من التاريخ تستحوذ على الأماكن العامة وتُسكت أشكال التعبير عن الإبداع.

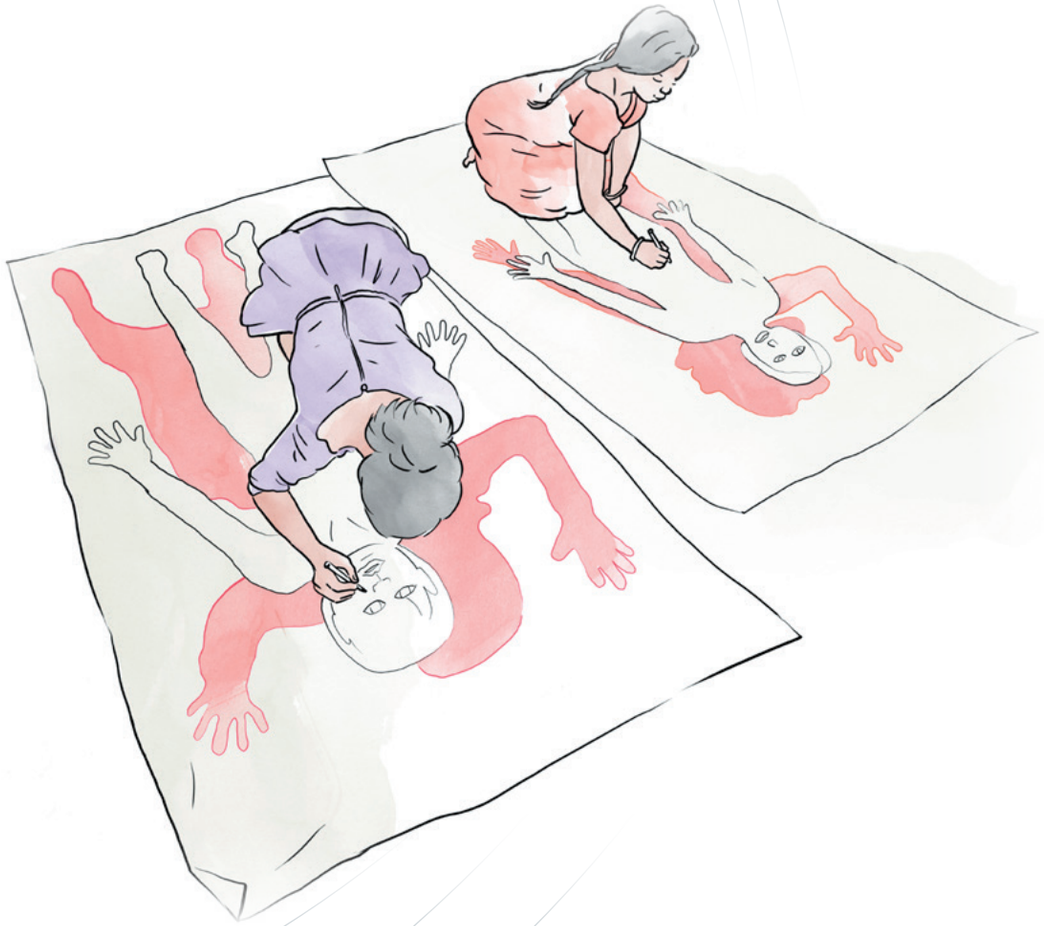

الفنون المسرحية: الناجيات على المسرح

تحدت الناجيات ومنظمات المجتمع المدني التحيز الأكاديمي والقانوني للعديد من مناهج العدالة الانتقالية من خلال مشاركة تجارب النساء في النزاع عبر أشكال التعبير الفني المختلفة.

في **كمبوديا**، تم الاعتراف بالعرض الراقص Pka Sla Krom Angkar، الذي يعني "زهرة جوز التنبول"، تحت حكم الخمير الحمر، باعتباره أول شكل من أشكال الجبر عن الزواج القسري من قِبل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (ECCC[52]). وفقًا لروزماري جراي، فإن العرض الراقص ينسج التاريخ الشفهي للنساء اللاتي عشن خلال فترة الخمير الحمر بالإضافة إلى روايات الناجيات اللاتي أدلين بشهاداتهن في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا وشاركن في المشاورات مع مبتكري العرض الراقص.[53] تم ابتكار العرض الراقص وتصميمه من قِبل سوفيلين شيم سابيرو، إحدى الناجيات من الخمير الحمر التي استلهمت العرض من قصتها الخاصة وقصص الناجيات الأخريات، ثم أصبح مشروعًا مشتركًا بين شيم سابيرو وثلاث من منظمات المجتمع المدني الكمبودية. قُدم العرض الراقص لأول مرة في يناير 2017 أمام جمهور شمل ناجيات ومدنيين آخرين شاركوا في العملية الإبداعية. بعد تقديم العرض الأول في بنوم بنه، تم أداء العرض الراقص عدة مرات في مواقع مختلفة في جميع أنحاء كمبوديا. قُدم مقترح العرض الراقص كمشروع جبر في عام 2014، وبحلول يونيو 2015، تم قبوله من قِبل الدائرة الابتدائية في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا إلى جانب 12 مشروعًا آخر. يهدف هذا العرض الراقص إلى تعزيز فهم الأفراد للعنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل حكم الخمير الحمر وتعزيز الحوار بين الأجيال حول الماضي.[54]

في عام 2018 في **تيمور-ليشتي**، أجرت ACbit، وهي منظمة مجتمع مدني نسائية تدعم الناجيات من النزاع الماضي، حملة وطنية روجت للناجيات كأبطال، وذلك بشكل جزئي لتحقيق التوازن بين منظور وطني لا يعترف سوى بالمحاربين القدامى في النزاع المسلح كأبطال. ابتكرت ACbit بالتعاون مع منظمة AJAR (Asia Justice and Rights) (آسيا للعدالة والحقوق) Fireflies: Light in the Darkness، وهو كتاب قصص مصورة يروي قصص سبع ناجيات.[55] أصبح كتاب القصص المصورة هذا أساسًا لإنتاج مسرحي يحمل نفس العنوان تم عرضه في مركز تعذيب سابق.[56] كذلك ألهمت قصص النساء الموسيقيين التيموريين الشباب لتأليف أغانٍ تكرم شجاعتهن وقدرتهن على الصمود.

القوة العلاجية للاحتفالات والطقوس

تميل استكشافات آليات العدالة التقليدية كما هو موضح في القسم حول "أدوات العدالة" أعلاه إلى الاستناد إلى التقاليد الذكورية للثقافات الأبوية. ومع ذلك، فإن العديد من تقاليد السكان الأصليين تتضمن أمثلة على معارف المرأة وممارساتها وطقوسها التي لديها القدرة على علاج الصدمة والعزلة التي تنجم عن العنف والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي. يمكن للأفراد وكذلك أفراد عائلاتهم ومجتمعاتهم الذين يشاركون في الطقوس والاحتفالات ويشاهدونها أن يختبروا القوة العلاجية لها.

كمبوديا

مراسم إعادة الزواج التي تشمل الأسلاف

في كمبوديا، تستمر حفلات الزفاف التقليدية عدة أيام وتتضمن طقوسًا لتكريم الآباء والأمهات والأسلاف. من المهم أن يعرف الأسلاف عن الزواج حتى يتمكنوا من الاعتراف به ومباركته. يساعد هذا على ضمان أن يكون الزواج سلميًا وأن الزوجين سيكونان سعيدين ومزدهرين. لم تسمح الزيجات القسرية خلال نظام الخمير الحمر بالعادات التقليدية. بعد انهيار الخمير الحمر، انتهت بعض الزيجات القسرية بالطلاق، لكن تاق بعض الأزواج الآخرون إلى مباركات أسرهم ومجتمعاتهم وأسلافهم التي من شأنها أن تمنح زيجاتهم الشرعية الثقافية. للاعتراف بأهمية مراسم الزواج التقليدي، نظمت منظمة المجتمع المدني، Youth for Peace (الشباب من أجل السلام) (YFP)، العديد من مراسم إعادة الزواج منذ عام 2015 للأزواج الذين أجبروا على الزواج منذ عقود مضت.[57]

كولومبيا

الدعم النفسي الروحي والحكمة القديمة للنساء

تعمل منظمة Red Mariposas de Alas Nuevas Construyendo Futuro (الفراشات ذات الأجنحة الجديدة، بناء شبكة المستقبل) بشكل خاص في مدينة بوينافينتورا الساحلية، حيث لا يزال عدد من الجماعات المسلحة غير الشرعية ذات المصالح السياسية والاقتصادية المختلفة تسيطر على الأراضي على الرغم من اتفاق السلام لعام 2016. في خضم هذا السياق الذي لا يزال مدججًا بالسلاح حيث تكون النساء عرضة للعنف، فإن موقف Red Mariposas واضح بشأن إستراتيجيتها التي تركز على الناجيات والتي تستند إلى تقاليد النساء سود البشرة في بوينافينتورا.

Comadreo هي إستراتيجية تلعب دورًا رئيسيًا بشكل خاص في دعم هذه الشبكة للناجيات في بوينافينتورا. فهي توفر مساحة آمنة للاستماع والدعم حيث يمكن للمرأة أن تبدأ رحلتها نحو التعافي. Comadreo هي إستراتيجية ذات مكونات متعددة متجذرة في مفهوم comadre، الذي يُعد لقبًا موروثًا. comadre هي امرأة صديقة مقربة للأم أو لعائلة الأم وهي أول شخص يضع الماء على الطفل حديث الولادة. ويُلزمها هذا الفعل بالمشاركة في تربية الطفل وتنشئته، فهي بشكل أساسي تكون مثل العرابة، التي يشمل دورها دعم الأم وكذلك الطفل.

كما تم توضيحه خلال برنامج تبادل العدالة الانتقالية وإعادة الإدماج التابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في 9 مارس 2021، توجد لدى منظمة Red Mariposas فئتان من القضايا. أحدهما عندما تقرر المرأة تقديم شكوى. يكون لدى المرأة من يقدم لها الدعم النفسي والعاطفي من خلال إستراتيجية comadreo، ويوجهها في المسائل القانونية ويوفر لها الحماية. إذا تحدثت امرأة علنًا ضد جماعة مسلحة، فقد يكون لديها بضع دقائق فقط لمغادرة حيها. وفي بعض الأحيان يتم اصطحابها إلى مكان آمن حيث يتم توفير الرعاية لها. يتم توفير وسائل النقل حتى تتمكن من مغادرة حيها بأمان، ولكن أيضًا لمساعدتها في الوصول إلى أماكن مثل مكتب المدعي العام، أو عيادة لإجراء فحص طبي قانوني أو إلى محكمة الأسرة.

تختار نساء أخريات عدم إدانة الجاني، وتسعى منظمة Red Mariposas إلى دعمهن في هذا القرار أيضًا. وكما تمت مشاركته مع أحد أعضاء Red Mariposas، "نحن لا نقول أبدًا ما ينبغي القيام به ... لأننا نشعر أن كل شخص لديه إجراءاته الخاصة.

حتى لو تعرضن لنفس العنف الجنسي، حتى لو تم تجنيدهن للعمل اليدوي القسري، فإن لديهن جميعًا تجاربهن الخاصة المنفصلة، لذا فإن إجراءاتهن ستكون مختلفة بدورها. نحن لا نلزمهن أبدًا بالإشارة إلى المعتدين عليهن أو الجناة؛ نحن ببساطة نوجههن طوال مسيرتهن ويمكن أن يتم ذلك على طول الطريق إلى قاعة المحكمة."[58]

بالنسبة لأولئك اللاتي يتقدمن ولا يتقدمن بشكوى، قد يشمل الدعم المساعدة من خلال اجتماعات comadreo وبشأن صحتهن العقلية. قد تشارك النساء أيضًا في مدرسة تدريب مع تلقي وحدات حول بناء السلام والرعاية الذاتية والحماية الذاتية والرعاية المتبادلة. تسعى التدريبات إلى بناء أساس تفهم فيه المرأة حقوقها وترى أن دائرة العنف ليست شيئًا طبيعيًا يمكن قبوله.

وفي عملية الرعاية الذاتية، قد تختار المرأة طريقًا نحو الشفاء يتضمن طبيبًا نفسيًا مدربًا أو مرشدين روحانيين لمساعدتها. هؤلاء المرشدون مخصصون لهذا العمل ويستخدمون النباتات والمراهم وصلوات الأجداد في طقوس الشفاء. تساعد هذه التدخلات، المتجذرة في تقاليد مجتمع الكولومبيين من أصل إفريقي، في إثبات أن Red Mariposas مهتمة بشدة بالناجية وما حدث لها، حتى بما يتجاوز ما قد تكون قادرة على مشاركته.

ممارسات الشفاء على المسار نحو إعادة الإدماج والعدالة للأطفال المولودين نتيجة للحرب

يواجه الأطفال المولودون نتيجة للحرب تحديات متعددة ويتوجب عليهم العيش في بلدان ليس لدى حكوماتها إرادة سياسية لمواجهة تلك التحديات. تتضمن بعض القضايا التي تم ذكرها مرارًا وتكرارًا في دراسات الحالة المختلفة والتقارير الميدانية المستخدمة لمجموعة الأدوات هذه ما يلي:

مشاكل الهوية: إن التأثير القوي للمجتمعات الأبوية التي تربط الاعتراف بالشخص وقبوله في الأسرة بهوية الرجل الذي جعل الأم حاملًا هو أصل المشكلة. بدون عضوية واضحة في عائلة أو عشيرة أبوية، يكون الأطفال المولودون نتيجة للحرب عرضة للوصم والعنف والتمييز والتهميش. في أوغندا، يُرفض الأطفال لأنهم ليسوا أعضاءً في العشيرة، حيث يوصمهم وضع جيش الرب للمقاومة من الرجال الذين اغتصبوا أمهاتهم. وبدون عشيرة أبوية، لا يمكنهم الوصول إلى الهوية والانتماء أو الوضع الاجتماعي أو الأرض أو الموارد. قد تعاني الفتيات في تيمور-ليشتي من تمييز خاص عندما يرفض الرجال الزواج منهن، بدعوى أنهن "مثل أمهاتهن تمامًا."

يتم أيضًا في تيمور-ليشتي، وهي دولة ذات أغلبية كاثوليكية، رفض تعميد بعض الأطفال المولودين نتيجة للحرب، مما يعزز الإقصاء الاجتماعي من قبل أسر ومجتمعات الأطفال الذين تم تمييزهم على أنهم ولدوا خارج إطار الزواج. إن التمييز ليس اجتماعيًا ودينيًا فحسب، بل إنه يؤثر أيضًا على حقوق الإنسان الأخرى للأطفال المولودين نتيجة للحرب.

الأطفال المولودون نتيجة للحرب يفتقرون إلى الحقوق الأساسية: عندما لا يتم التعرف على مرتكب العنف الجنسي، قد يعرض الوضع الأطفال المولودين نتيجة للحرب لتحديات قانونية في الحصول على وثائق الهوية أو المطالبة بالميراث.

- **وثائق الهوية الأساسية:** عندما يصبح الوصم والتمييز على المستوى المؤسسي، تتعرض حقوق الإنسان الأساسية للتهديد بشكل متزايد. يعاني الأطفال المولودون نتيجة للحرب في تيمور-ليشتي من أثر مضاعف للظلم. بدون أوراق المواطنة، لا يمكن لطفل ولد نتيجة للحرب الحصول على بطاقة هوية وطنية، والتي بدورها كانت مطلوبة لأمور أخرى مثل فتح حساب مصرفي. عاش طفل آخر ولد نتيجة للحرب في قرية غمرتها المياه بشدة، ولكن عندما تم توزيع أموال الإغاثة الطارئة، لم يكن اسم هذا الشخص مدرجًا في القائمة. تفيد عدد من المقاطعات بعدم وجود حماية اقتصادية للأطفال المولودين نتيجة للحرب، لذا يرث الكثيرون فقر أمهاتهم بسبب وصمة العار المنتشرة التي تحول دون حصولهم على التعليم والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

- **القضايا المتعلقة بالميراث:** لا يتمتع الآخرون بأي حماية أو اعتراف من قبل أفراد الأسرة الرئيسيين تضمن لهم الحصول على الأرض والسكن. هؤلاء الأطفال الذين ولدوا نتيجة للحرب يعيشون تحت تهديد التشرد. على سبيل المثال، قال طفل ولد نتيجة للحرب في تيمور-ليشتي: "أنا لا أملك أرضًا. أعيش مع جدي. يقول عمي إنه عندما يتوفى جدي، لن يعد بإمكاني العيش في هذا المنزل.... سيتم تسليمه إليه."[59] وتحدث آخر عن اضطراره للعيش بمفرده في غرفة مستأجرة لأن زوج والدته رفض السماح لهما بالعيش في المنزل مع والدتهما.

العلاقات المتوترة بين الأمهات والأطفال المولودين نتيجة للحرب: تختلف أسباب توتر العلاقات بين الأمهات وأطفالهن المولودين نتيجة للحرب من حيث السبب والدرجة. فبعض الأمهات لم يرغبن أبدًا أو لم يقبلن أطفالهن مطلقًا ولا يمنحوهن أي مودة. بينما تواجه أخريات صعوبة في التواجد حولهم لأن وجودهم يذكرهن بالعنف الجنسي الذي تعرضن له أو لأنهن يرين أن أطفالهن هم مصدر الوصمة الاجتماعية التي يتعرضن لها. تحب بعض الأمهات أطفالهن المولودين نتيجة للحرب كثيرًا، لكنهن يحجبن الحقيقة عنهم، على أمل حمايتهم من المشقة. تشعر العديد من الأمهات بالذنب بسبب مشاعرهن المختلطة أو لعدم صدقهن مع

أطفالهن. يشعر الأطفال بمشاعر أمهاتهم المختلطة أو رفضهن لهم ولكنهم لا يستطيعون فهمها، لذلك يبحثون عن الراحة من الأقارب الآخرين (الأجداد، والعمات، والأعمام).

الصدمة بين الأجيال: على الرغم من الحاجة إلى مزيد من البحث حول هذا الموضوع، تشير التقارير الميدانية إلى أنه إذا لم تحصل أمهات الأطفال المولودين نتيجة للحرب على أي مساعدة في التعامل مع حزنهن وإحباطاتهن وصدماتهن، ولم يتم الاعتراف بالضرر الذي لحق بهن، فإن حالتهن تؤثر بشكل مباشر على نمو أطفالهن وتطورهم، بما في ذلك الأطفال الآخرون الذين لم يولدوا من تجربة العنف الجنسي. غالبًا ما تتسبب العلاقات المتوترة مع أمهاتهم وكذلك مع أفراد الأسرة والمجتمع الآخرين في تعرض الأطفال المولودين نتيجة للحرب للضغط والاكتئاب ومشكلات الانتباه والمشاكل في المدرسة ومع المخدرات.

- تشمل السلوكيات التي توحي بصدمة بين الأجيال **في كولومبيا** أعدادًا كبيرة من الشباب الذكور في المجتمع الذين تم تجنيدهم (أحيانًا من قبل أفراد عائلاتهم) في الجماعات شبه العسكرية التي ترتكب جرائم القتل والاختفاء القسري، والاتجار بالمخدرات والأسلحة. إنهم عرضة للتجنيد لأن هذه الجماعات تمنحهم القوة المسلحة والقدرة على اغتصاب النساء والهروب من الفقر الهيكلي. وهم لا يرون في التعليم فرصة بل انتكاسة.

- **في البوسنة والهرسك،** غالبًا ما يتحول اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) إلى صدمة مشتركة بين الأجيال كما يظهر في الأطفال المولودين نتيجة للحرب الذين يحاولون باستمرار الاندماج في المجتمع لتجنب التحيزات الاجتماعية. يؤدي فشلهم في العثور على قدوة أو مرشد قوي إلى عدم الثقة بالنفس، والخوف من الهجر والرفض، وصعوبة إقامة الروابط والعلاقات الاجتماعية والعاطفية، والقلق، والاكتئاب، والضغط، والمزيد من العزلة الذاتية.

- كما عانى الأطفال المولودون من الزواج بالإكراه في **كمبوديا** من تأثير الصدمة التي تعرض لها أفراد أسرهم.

- **في تيمور-ليشتي،** تعد المظالم الهيكلية التي تزيد من حدة الصدمات التالية للنزاع للنساء الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، مثل الفقر والعنف المنزلي والتمييز القائم على نوع الجنس، هي أيضًا مظالم متوارثة بين الأجيال، وتعانيها النساء الناجيات من العنف الجنسي اللائي يكافحن من أجل تربية وحماية أطفالهن من الإناث اللائي يعانين من نفس المشاكل بمجرد أن يصبحن بالغات.

- يتحمل الأطفال المولودون نتيجة للحرب في **رواندا** عبء الخزي والإساءة التي تواجهها أمهاتهم، كما يواجهون طوال حياتهم الوصم والعار ويتحملون الصدمات الناتجة عن ذلك أيضًا.

وفي حين أن أدوات العدالة الانتقالية الأخرى المتعلقة بالتوثيق وتقصي الحقائق والعدالة تقدم دروسًا وإمكانات نيابةً عن إعادة إدماج الأطفال المولودين نتيجة للحرب، فقد بدأت بعض منظمات المجتمع المدني في العمل مباشرة مع الأطفال المولودين نتيجة للحرب وأسرهم.

نيجيريا

شبكة *JIRE DOLE*: إعادة إدماج الأطفال المولودين نتيجة للحرب

أحد الأمثلة على إعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال المولودين نتيجة للحرب يأتي من نيجيريا. *Jire Dole*، التي تعني "يجب أن تكون هناك حقيقة"، هي شبكة مجتمعية تقودها نساء تغطي المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا. تطالب هذه الشبكة بحقيقة الأشخاص الذين اختفوا إما بسبب متمردي بوكو حرام أو بسبب العمليات العسكرية. كما أنها ملتزمة بإعادة تأهيل الناجين وإعادة إدماجهم، ولا سيما الأطفال المولودين نتيجة للحرب. وفقًا لحاجية جانا، رئيسة جمعية نساء كانوم ورئيسة الشبكة، لا يمكن تحقيق العدالة الحقيقية ما لم يتم إخبار الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، المرتكب ضد النساء والفتيات.

في بعض الأحيان، قبل إنقاذ النساء والفتيات، يكون أصبح لديهن بالفعل أطفال بأسماء أطلقها عليهم متمردو بوكو حرام. في المجتمع النيجيري، يجب أن يكون لكل طفل اسم عائلة، وذلك لدعم إعادة إدماج هؤلاء الأطفال وأمهاتهم، تقدم Jire *Dole* تبرعًا وتشتري ماعزًا لمراسم تسمية أو إعادة تسمية الطفل بما يتماشى مع العادات المحلية. إذا كانت الأم غير قادرة على إعطاء اسم للطفل، فسيتم استخدام لقب رجل محترم في المجتمع قام بدعم *Jire Dole*. في إحدى الحالات، قررت أسرة المرأة إعطاء اسم شقيق المرأة لابنتها التي ولدت بينما كانت الأم لا تزال في الأسر. تقدم هذه الطقوس الملموسة تأثيرًا فوريًا على الأطفال المولودين نتيجة للحرب وأمهاتهم من خلال مساعدتهم على تطهير أنفسهم من الأشياء

التي أجبروا على القيام بها أثناء الأسر من خلال "إعادة ذكر" تلك التجارب. ومن الميزات الأخرى لهذا النهج هي أن المجتمعات يمكنها التواصل مع حفل تقليدي يقبلونه ويثقون به. يدعو هذا النهج الثقافي إلى الاعتراف العام والقبول والمشاركة فيما غالبًا ما يكون الخطوة الأولى للناجيات نحو التعافي وإعادة الاندماج. توفر Jire Dole أيضًا مدخلات للمزارعين في الشبكة. وكما تقول حاجية جانا:

"يقدر الأشخاص عملنا في Jire Dole. لكننا نحتاج إلى الكثير من الدعم من الجهات المانحة، حتى يمكننا القيام بما نقوم به على نطاق أوسع. نحن من نعرف كيف نساعد النساء العائدات وأطفالهن على الاندماج في المجتمعات. ونتلقى المساعدة يوميًا من القيادات الدينية، وخاصةً الكنيسة ومنظمات المجتمع المدني. إنهم أكثر اهتمامًا برؤية نهاية لوصمة العار التي تتعرض لها الناجيات من الحكومة، وهذا ما نفعله ... نحن نفعل [ذلك] لأنفسنا أيضًا، فبسعادتهن، تكتمل سعادتنا. الجميع سعداء." [60]

تيمور الشرقية

تبدأ ACBIT بالمساحات الآمنة للأم والطفل

Asosiasaun Chega! تترجم Ba Ita، أو ACbit، إلى "جمعية Chega! for Us." يشير Chega! إلى التقرير الختامي للجنة الحقيقة في تيمور-ليشتي ويُترجم إلى "never again (لن يتكرر ذلك أبدًا)" أو "enough (يكفي ذلك)" باللغة الإنجليزية. تأسست ACbit في عام 2010 لتعزيز نتائج وتوصيات التقرير، مع إيلاء اهتمام خاص للتوصيات المتعلقة بالناجيات من النزاع. وأثناء الضغط على الحكومة، تدعم ACbit الناجيات من خلال ورش عمل للشفاء من الصدمات، والتدريب على الأعمال التجارية، والتكريم العام، وقد أنشأت مراكز مجتمعية للنساء في جميع أنحاء تيمور-ليشتي. كما انضمت إلى جهات أخرى للعثور على أطفال نُقلوا قسرًا إلى إندونيسيا في السبعينيات والثمانينيات، ويسرت زياراتهم للم شملهم بعائلاتهم في تيمور-ليشتي، الذين افترضوا في بعض الحالات أن أطفالهم قد ماتوا. تسعى ACbit أيضًا إلى تثقيف الجمهور بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال النزاع الماضي وبينما هو مستمر في الوقت الحاضر، وحول حقوق المرأة.

ابتداءً من عام 2016، تعاونت منظمة ACbit مع منظمة AJAR لتسهيل الحوار بين الناجيات وأطفالهن الذين ولدوا نتيجة للعنف الجنسي أثناء النزاع. شجعت الأساليب التشاركية المختلفة على الانفتاح والمساحة للأمهات لمشاركة تجاربهن أثناء النزاع مع أطفالهن. تضمنت الأساليب، من بين أمور أخرى، إقران الرموز بمواقفهم السابقة والحالية، ورسم خرائط الجسم، ومناقشات حول من كان الأب في حياة الأطفال، و"بطاقات التعبير عن الحب البريدية" بمثابة قناة للأمهات والأطفال للانفتاح الكامل لكل منهم للآخر (في بعض الأحيان كانت البطاقات البريدية تكتب إلى شخص لم يعد على قيد الحياة). كانت الجلسة العاطفية ذات الأهمية الخاصة مع أخت كاثوليكية محترمة ساعدت الأطفال على الشعور بالقبول من قبل الطائفة الدينية الرئيسية في تيمور-ليشتي التي مثلتها. وساهمت ورش العمل في تقوية الروابط بين الأطفال وأمهاتهم، وفي بعض الحالات إصلاحها..

كان قرار بدء العمل الدعوي نيابة عن الأطفال المولودين نتيجة للحرب من خلال التركيز على العلاقة بين الأمهات وأطفالهن المولودين نتيجة للحرب مقصودًا. وإدراكًا للجانب المتوارث بين الأجيال من الصدمة لهذه العائلات، كان من المنطقي أن تكون عملية الشفاء بين الأجيال أيضًا. يساعد تأمين علاقة

عاطفية قوية بين الأمهات وأطفالهن على إعدادهم للدعوة المستمرة اللازمة لتأمين حقوقهم. لخص أحد المنسقين الموضوعات الرئيسية التي ظهرت في ورشة عمل مع الأطفال المولودين نتيجة للحرب كسرد جماعي بهذه الطريقة:

"بسبب الحرب، تعرضت أمهاتنا لانتهاكات لا يمكن تصورها. ليس مرة أو مرتين بل عدة مرات لفترة طويلة. ولكن من هذه الظلمة، كان هناك نور كذلك. حملت أمهاتنا بسبب العنف الذي تعرضن له. اخترن حب أطفالهن والاعتزاز بهم، وفي المقابل، ساعد حب أطفالهن أيضًا في تحريرهن من اليأس... ما الذي ينبغي تغييره؟ يجب على الدولة الانتباه إلى محنتنا، بما في ذلك مساعدتنا في المنح الدراسية، ومساعدتنا في الحصول على شهادات ميلادنا، وحماية حقوقنا في الأرض، ومعالجة العديد من القضايا الأخرى. تحتاج مجتمعاتنا إلى فهم ما حدث والتوقف عن التمييز ضدنا." [61]

3.2 الدروس المستفادة

أبلغت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عن سجل كئيب من التعويضات والخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ووضع أسوأ للأطفال المولودين نتيجة للحرب. لم ينص القانون التشريعي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذي أنشأته الأمم المتحدة في عام 1994، على أي أحكام تتعلق بتعويض الناجيات. في البوسنة والهرسك، حيث يمكن الحصول على تعويض من خلال الإجراءات الجنائية في محكمة وطنية، من المرجح أن تفكر الناجية مرتين قبل طلب التعويض. عندما يتطلب التعويض إجراءً قضائيًا، فإن الناجية التي لا تستطيع تحمل تكاليف محام للمساعدة في رفع دعوى أو دفع رسوم المحكمة، تكون عرضة لخوض الصدمات مرة أخرى بسبب نقص الدعم النفسي والاجتماعي، وقد تفقد الحماية فيما يتعلق بهويتها، وقد يتم رفض مطالبتها بسبب المهل الزمنية التي تحددها المحكمة.

- هناك مشاكل في برامج إعادة التأهيل والتعويض التي لا تراعي الفوارق بين الجنسين. في كمبوديا، تم فقط تطوير والموافقة على تعويضات رمزية من خلال الفن من قبل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا للناجين من الزواج القسري. لم تذكر رواندا أي تعويض للناجيات من العنف الجنسي، وحتى إذا كانت النساء مؤهلات للحصول على تعويضات بصفتهن ناجيات من الإبادة الجماعية، لم يتم تقديم أي دعم لعلاج الصدمات العقلية والنفسية. في أوغندا، نصت اتفاقية جوبا للسلام على المقاضاة الجنائية، لكنها لم تهتم بالصحة النفسية والعقلية للضحايا.

التوصية: آليات العدالة الانتقالية ليست مثالية ولكن لديها القدرة على تقديم تعويضات للناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب. اليوم، لا يمكن أن يكون هناك عذر لأي محكمة دولية لعدم تقديم تعويضات للناجيات، ويجب أن تشمل أطفالهن. يجب على منظمات المجتمع المدني وشبكاتها الضغط على المحاكم ولجان الحقيقة لتقديم تعويضات محددة للناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب. إذا كانت منظمات المجتمع المدني تشارك البيانات مع المؤسسات الرسمية، فإن هذا يمنحها نفوذًا للبناء على تلك العلاقة وتقديم حجة قوية لمثل هذه التعويضات.

- عند مراجعة دراسات الحالة والتقارير الميدانية من شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، والناجيات، ومنظمات المجتمع المدني الذين يرافقونهم، حددوا باستمرار ثلاثة مجالات هي الأكثر احتياجًا: الدعم النفسي لمعالجة الصدمات، والتعليم، والدعم الاقتصادي، بما في ذلك فرص العمل. بالنسبة للعديد من الأطفال، هناك حاجة ملحة إضافية تتمثل في الوصول إلى وثائق الهوية الأساسية اللازمة للوصول إلى خدمات الدعم. يمكن أن يبدأ تحديد أولويات هذه الاحتياجات في معالجة القضايا المتعلقة بإعادة الإدماج مثل الاعتراف بقيمة الفرد وإمكاناته، والأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه ذلك على الفهم وقبول الذات.

التوصية: يجب أن يسعى ممارسو العدالة الانتقالية لإشراك الناجيات الأكثر ضعفًا في تصميم وتنفيذ التعويضات العاجلة، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، لضمان تمثيل احتياجاتهن الفريدة بشكل كامل ووضع الأحكام لمعالجتها. تحتاج أي منصة أو برنامج للتعويضات أو خدمات الدعم الأخرى إلى تعريف شامل للناجيات يشمل أطفالهن.

- قد توفر النُهج المخصصة للتعويضات للناجيات وأطفالهن بعض الراحة المؤقتة، لكن التغييرات في ظروف الحياة، بما في ذلك إعادة الإدماج، والدعم اللازم لجعل ذلك ممكنًا، يتطلب نهجًا شاملًا طويل الأجل يضع في الاعتبار نطاق الأشكال: الجماعية والفردية والرمزية والمادية.

التوصية: يمكن فهم النهج الشامل من حيث التعويض المقدم، ولكن أيضًا من حيث التقييم الشامل للاحتياجات. تحقيقًا لهذه الغاية، يمكن أن تساعد عدة إجراءات:

- السعي لتوسيع التوثيق وقواعد البيانات الخاصة بالناجيات حتى يكن أكثر شمولًا من خلال تضمين الأطفال المولودين نتيجة للحرب، والتجارب المحددة للوصم والتنمر على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان تتعلق بإعادة الإدماج، وتحديد احتياجات التعويض العاجلة وطويلة الأجل (بما في ذلك الدعم لإعادة الإدماج).
- تحديد الوكالات والأفراد المختلفين القادرين على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب. في سياقات مثل كولومبيا، وأوغندا، ونيجيريا، والعراق، والتي قد تُعرف بأنها اتفاقية ما بعد السلام ولكنها لم تصبح بعد النزاع بعد، نظرًا لاستمرار النزاع المسلح أو التهديد به، فقد تكون الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب وغيرهم من المدنيين يفتقرون إلى أساسيات السلامة والأمن أو قد يتم احتجازهم في مخيمات اللاجئين أو النازحين داخليًا مما يجعل من الصعب تحقيق التعويضات. في هذه الحالات، هناك حاجة ذات أولوية لضمان سلامة النساء وأطفالهن.
- في الوقت نفسه، يجب إشراك الناجيات في عمل المنظمات والائتلافات لوضع إستراتيجية للاستجابات طويلة المدى للشفاء والتعافي جسديًا وعاطفيًا وتعليميًا واقتصاديًا.

- وعلى الرغم من ضرورة الضغط على المحاكم لإصدار تعويض عادل ومناسب للناجيات وأطفالهن، إلا أن السعي للتأثير على التشريعات والسياسات الوطنية لتوفير الدعم للاحتياجات الخاصة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاع وأطفالهن يمكنه المساهمة في إعادة إدماجهم في المجتمع والاقتصاد. يُعد قانون الناجيات الأيزيديات في العراق دليلًا على أن التشريع الوطني لتلبية الاحتياجات الفريدة للناجيات يمكن أن يتحقق. هناك حاجة أيضًا إلى أساس قانوني قوي لحقوق المرأة يمكن أن تحدث فيه التعويضات فرقًا. تدرك النساء في كولومبيا، على سبيل المثال، أنه بدون سياسات عامة تضمن لهن حياة آمنة وكريمة، فإن أي تدابير تعويض يحصلن عليها من المرجح أن توفر الإغاثة المؤقتة فقط.

قد تكون التعويضات عرضة للتغييرات في الإرادة والمناخ السياسي، وأكثر احتمالًا في أوقات معينة في المرحلة الانتقالية لبلد ما، أكثر من غيرها. على سبيل المثال، في تيمور-ليشتي، تم تهميش النساء الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب بطرق عديدة.

فمن ناحية، أعطت حكومة ما بعد النزاع الأولوية للتنمية الاقتصادية وقدمت الدعم الاجتماعي لمجموعات معينة، الأمهات العازبات والأشخاص الذين يعانون من إعاقات وكبار السن، لا تشمل الناجيات. ومن ناحية أخرى، تذهب ميزانية الحكومة للمعاشات التقاعدية في المقام الأول إلى قدامى المحاربين في النزاع، والمعترف بهم كمقاتلين مسلحين، وتتغاضى عن النساء اللواتي لعبن أدوارًا مهمة في المقاومة، أو اللائي تعرضن للعنف الجنسي فيما يتعلق بها. أبلغت البوسنة والهرسك عن مخططات للتعويضات تميز ضد الناجيات من العنف الجنسي، بالمقارنة مع قدامى المحاربين الذين يحصلون على مزايا اجتماعية إضافية.

التوصية:

- بالتشاور مع الناجيات، استكشف الإيجابيات والسلبيات لتوسيع نطاق تعريف قدامى المحاربين ليشمل الناجيات، من أجل الوصول إلى المزايا والتقدير.
- العمل من أجل تشريعات تعويض محددة للناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب.

- العمل على وضع التعويضات الرسمية وغير الرسمية في سياق تشريعي وسياسي أوسع لدعم السياسات والأطر التي تعزز نهج "لن يتكرر ذلك أبدًا" للعدالة الانتقالية.
- استكشاف الاحتمالات التي من شأنها أن توفر للنساء الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب مسارًا سريعًا خاصًا للوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. هذا لا يضمن اعتراف الدولة بوضعهن كناجيات من النزاع، لذلك قد تكون هناك مقايضات يجب أخذها في الاعتبار.

يمكن أن تساهم العادات والطقوس الثقافية في تعافي الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب، فضلًا عن التأثير على المواقف الاجتماعية لخلق قبول للناجيات وأطفالهن. تشير أفضل الممارسات إلى نُهج داخل الثقافة الأبوية (مثل مراسم تسمية الأطفال في نيجيريا والجهود المبذولة للحصول على معمودية الكنيسة في تيمور-ليشتي) وخارجها (إحياء عادات النساء القديمة المستخدمة في طقوس الشفاء في كولومبيا). قد تتوفر في الوقت نفسه مجموعة من الأشكال الفنية للناجيات والتي توفر تعبيرات بديلة عن الحقيقة المعالجة.

التوصية: العمل مع المجتمع المحلي والقيادات الدينية للوصول إلى العادات والطقوس الثقافية والدينية التي تدعم إعادة الإدماج، مثل احتفالات التسمية، أو طقوس انتقال الذكور والإناث إلى سن البلوغ، أو في المجتمعات الدينية.

- البحث عن العادات التقليدية التي يمكن إحياؤها وتكييفها لدعم التعافي الفردي وكذلك شفاء العلاقات التي يمكنها دعم إعادة الإدماج. قد يكون الاهتمام الخاص بمعالجة العلاقات الأسرية خطوة أولى نحو التعافي الأوسع للعلاقات في المجتمع.
- النظر في عناصر العادات الدينية التقليدية: سجود الجسم، واستخدام الماء، والأرض، والشموع، والبخور، وما إلى ذلك. اكتشاف المعاني التي تنقلها هذه الرموز واستخدامها لخلق طقوس جديدة.

يمكن للعروض الفنية أن تجمع بين مختلف المجموعات الاجتماعية والعرقية والجنسانية التي تكسر الحواجز. فقد ثبت أن التعبير الفني هو تجربة تعافٍ للناجيات. يمكن تسخير روح الابتكار والإبداع التي تظهرها أفضل الممارسات في فنون الأداء للتركيز على قضايا الوصم الاجتماعي والتأثير على التصورات العامة. قد تكون فنون الأداء، اعتمادًا على التقاليد الثقافية المحلية وأشكال الاتصال الفني، فعالة بشكل خاص كأشكال جماعية ورمزية للتعويض.

التوصية: العمل مع الناجيات لاستكشاف الطرق التي يمكنهن من خلالها إنشاء تعبيرات فنية عن تجاربهن والتحديات التي يواجهنها والحلول التي طورنها. قد يكون من الممكن أن تتطور هذه العروض إلى مصدر للتعويض المادي.

3.3 أدوات الإصلاح المؤسسي ("لن يتكرر ذلك أبدًا")

بالنسبة للعائلات والمجتمعات والدول التي فرقتها الإبادة الجماعية والتعذيب والعنف الجنسي وأهوال أخرى مصاحبة للنزاع المسلح، فإن الدعوة "لن يتكرر ذلك أبدًا" تصدح بصوت عالٍ وصحيح. إن الدراسة المتأنية للإصلاح المؤسسي، وهي الإصلاحات الأكثر إستراتيجية لمنع تكرار النزاع، تتطلب تحليلًا للأسباب الجذرية للنزاع. نظرًا لارتباط حالات عدم المساواة والظلم في الماضي ارتباطًا مباشرًا بالنزاع، تظهر صورة لدورات مستمرة من العنف. ومع ذلك، فإن إصلاح الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المسيئة أو الضعيفة التي أدت إلى ظهور جرائم دولية واسعة النطاق أو ساهمت فيها أو سمحت لها بالانتشار والاستمرار، يمكن أن تكون مهمة شاقة. وذلك لأن هناك حاجة إلى إصلاحات تؤثر على العديد من جوانب الحياة والحوكمة.

غالبًا ما يكون هناك في حالات ما بعد النزاع اعتراف أكبر من المعتاد بالحاجة إلى تغييرات هيكلية. في كولومبيا، طالبت نسبة 52.4% من أكثر من 1000 امرأة قابلتهن روا باسيفيكا بالعمل. لقد شعرن أن استقرارهن الاقتصادي كان أكثر اعتمادًا على القدرة على الوصول إلى وظيفة تدفع أجرًا معيشيًا ولها مزايا وأقل اعتمادًا على التعويض. ولا يشير ذلك فقط إلى التدريب على المهارات، ولكن إلى إصلاح النظام الاقتصادي الذي يضر بالمرأة وقد يؤدي إلى تهميش النساء الناجيات من العنف الجنسي تمامًا. في الواقع، رأى أكثر من 50% ممن تمت مقابلتهم في كولومبيا أن الإصلاح الهيكلي للحكومة من خلال إنشاء قوانين وسياسات محددة ضروري لتعويضات مجدية.

يتعلق مثال آخر على الإصلاح المؤسسي المطلوب بقطاع الأمن. من الصعب على النساء الناجيات من العنف الجنسي التحدث إلى ضباط الشرطة عندما يكونون جميعهم أو معظمهم من الرجال. في البوسنة والهرسك، أصبحت هذه المشكلة أكبر بالنسبة للنساء الناجيات من مجموعات الأقليات العرقية عندما كان عليهن التحدث إلى ضباط الشرطة من مجموعة الأغلبية العرقية. لا تقتصر الحاجة إلى إصلاح الشرطة على التدريب على المراعاة وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف الجنسي لضباط الشرطة، بل تشمل أيضًا قدرًا أكبر من التوازن العرقي وبين الجنسين داخل قوات الشرطة. علاوة على ذلك، فإن العديد من النساء والفتيات اللاتي هربن من معسكرات بوكو حرام في نيجيريا تعرضن لانتهاكات جنسية من قبل قوات أمن الدولة والشرطة. في هذه الحالة، يعد فحص أفراد الأمن على نطاق واسع وكذلك الإجراءات لضمان عدم تكرار الانتهاكات التي يرتكبها أفراد الأمن أمثلة ضرورية لإصلاح قطاع الأمن.

والأهم من ذلك، أن الإصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى منع تكرار الانتهاكات التي تتعرض لها الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والأطفال المولودين نتيجة للحرب تتطلب فهمًا للظروف السابقة للنزاع التي كانت موجودة في سياق محدد. سمحت هذه الآليات والهياكل والمواقف الأبوية التي كانت موجودة قبل النزاع بالانتهاكات التي تعرضت لها الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب، وذلك عبر السياقات المختلفة التي تم استكشافها في مجموعة الأدوات هذه. في البوسنة والهرسك، تم القضاء في الفترة التي سبقت انهيار يوغوسلافيا على أوجه التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي حققتها النساء خلال الفترة الاشتراكية، حيث عملت القومية والتيار المحافظ الديني على تعميق ما يسمى بالفجوة القديمة بين الجنسين.[62] بالإضافة إلى فهم الظروف التاريخية التي سمحت بحدوث هذه الانتهاكات، يجب إصلاح المؤسسات للتأكد من أنها لن تمنع إعادة الإدماج الناجحة الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب. وذلك لأن العديد من الآليات والهياكل والمواقف الأبوية التي سمحت بحدوث الانتهاكات لا تزال متجذرة بعمق في المجتمع.

تحديات النوع الاجتماعي التي تواجه الإصلاح المؤسسي

يمكن تحقيق ضمانات عدم التكرار من خلال إصلاح قطاع الأمن والدستور والقانون الجنائي والنظام القضائي ونظام التعليم ووسائل الإعلام. ومع ذلك، غالبًا ما يتم تنفيذ تدابير الإصلاح المؤسسي مع القليل من الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب.

نيجيريا

عملية الممر الآمن - عدم احترام الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب

تم إنشاء عملية الممر الآمن (OSC) في عام 2016 من قِبل الحكومة النيجيرية ويمكن اعتبارها آلية رسمية تهدف إلى إصلاح قطاع الأمن (SSR[63]). والغرض منها هو القضاء على التطرف لدى مقاتلي بوكو حرام الذين انشقوا طواعية عن مجتمعاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. في حين أن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم (DDR) تُعد عملية مهمة لنيجيريا، لم تقم عملية الممر الآمن بشيء يذكر لتلبية الاحتياجات المحددة للناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب.

وفقًا لواحدة من القادة المجتمعين التي أُجريت معها مقابلة كجزء من الزيارة الميدانية لنيجيريا، لم تتم دعوة الناجيات من العنف الجنسي للمشاركة في تصميم وتنفيذ عملية الممر الآمن، ولم يتم أخذ خبراتهن في الاعتبار عند إنشاء البرنامج. ووفقًا لها، "لا تتم دعوة النساء لأي شيء أبدًا. كيف يمكن إعطاء الأولوية لشواغلنا الخاصة إذا لم نكن جزءًا من العملية؟ لست مندهشة من أن كل هذه البرامج التي ذكرتها لا تنطوي على أي مجال اهتمام محدد للنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب. فهذا ما نواجهه هنا".[64]

وفقًا لمجموعات المجتمع المدني في نيجيريا، فإن قلة الاهتمام بالناجيات من العنف الجنسي هذه ترجع إلى أنه على الرغم من أن الحكومة تولي مزيدًا من الاهتمام للعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل عام، إلا أنها لا تظهر نفس الاهتمام بالانتهاكات الجنسية المرتكبة أثناء التمرد. وعلى الرغم من وضع خطط للتمكين التعليمي والاقتصادي للنساء والفتيات، إلا أنها قامت على الحاجة إلى إعادة تأهيل عامة للمنطقة بعد الحرب.[65] لذلك، لم تتم تلبية الاحتياجات

والاهتمامات الفريدة للناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب ولم تُدمج في تدابير الإصلاح المؤسسي الرسمية مثل عملية الممر الآمن.

الإصلاح التعليمي:

إعادة كتابة التاريخ، تعزيز السلام

بعد فترة من الصراع وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، يمكن أن يكون الإصلاح التعليمي وسيلة لتسوية الخلاف بين الروايات التاريخية المتضاربة وتعزيز الحقيقة حول الماضي والمساهمة في السلام الدائم عبر الأجيال. غالبًا ما يتم الإبلاغ عن الحقيقة حول تاريخ أي بلد، تفاصيل حول ما أدى إلى النزاع المسلح والجرائم المرتكبة والجهات المتورطة، على أنها استنتاجات تتوصل إليها لجنة حقيقة. تتمثل إحدى طرق مشاركة الاستنتاجات على نطاق واسع في السنوات القادمة في تضمينها في المناهج الدراسية.

في كمبوديا، نُشر الكتاب المدرسي "A History of Democratic Kampuchea" (تاريخ كمبوتشيا الديمقراطية)، وهو مبادرة من مركز التوثيق في كمبوديا ووزارة التعليم والشباب والرياضة، في عام 2007. تبع ذلك دليل للمعلمين وتدريب للمعلمين في جميع أنحاء البلاد. ثم تم دمج منهج تاريخ الخمير الحمر في المناهج الوطنية في عام 2009. يُطلب من الطلاب الكمبوديين التعرف على تاريخ الخمير الحمر، بما في ذلك قسم عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع التركيز على الزواج القسري في ظل النظام الذي يتضمن شهادات الناجين.

في **تيمور-ليشتي،** كلفت مذكرة تفاهم بين منظمة AJAR ومركز Chega! الوطني أو CNC، منظمة AJAR بمهمة المساعدة في تطوير مناهج تعليمية للصفوف السابع والثامن والتاسع تعزز ثقافة السلام على النحو الذي أوصى به Chega!، تقرير لجنة الحقيقة.[66] في سبتمبر 2020، انضم مدير منظمة AJAR في تيمور-ليشتي إلى فريق المراجعة لوحدة المناهج الوطنية في وزارة التعليم لتنفيذ عملية مراجعة المناهج الدراسية. ويشارك أعضاء آخرون من موظفي "AJAR" في الفريق الفرعي للعلوم الاجتماعية المسؤول عن مراجعة الجغرافيا والتاريخ والتربية المدنية وحقوق الإنسان. أكمل فريق المراجعة مسودة المنهج

الجديد وأجرى مشاورات حولها مع المعلمين في جميع أنحاء البلاد. كذلك أكمل مسودة كتاب الطالب للصف السابع. تم اعتماد دروس حول عدم ممارسة العنف مستمدة من تقرير Chega! في دروس التاريخ والتربية المدنية وحقوق الإنسان.

كولومبيا

عمل RED MARIPOSAS للتأثير على المواقف تجاه العنف الجنسي

تضم مدرسة تدريب Red Mariposas في مجتمع بوينافينتورا جلسات حول حقوق المرأة والنسوية والذكورية والرعاية المتبادلة والرعاية الذاتية والروحانية. تُعقد أحيانًا دورات تدريبية مسائية بأسلوب المنتديات لتسهيل مناقشة حالة أو قضية معينة تؤثر على النساء أو الفتيات أو أعضاء مجتمع المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين+.

وقد أثرت هذه البرامج في الطريقة التي ينظر بها أفراد المجتمع إلى الناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والأطفال المولودين نتيجة للحرب. نتيجة لذلك، بدأ المزيد من الناس يفهمون أن العنف ليس أمرًا طبيعيًا أو مألوفًا. وأدى ذلك، من بين أمور أخرى، إلى زيادة الإبلاغ عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي مقارنة بالسنوات السابقة. كذلك انفتحت بعض مجتمعات السكان الأصليين على مجيء Red Mariposas إلى أحيائهم ومدارسهم لمدة تصل إلى عام كامل. تلاحظ Red Mariposas أنه في المناطق التي كانت تعمل فيها، تكون العلاقات التي تشمل النساء الكولومبيات المنحدرات من أصل إفريقي ونساء السكان الأصليين صحية أكثر وتتسم باحترام أكبر.

تُعد مشاريع Red Mariposas المدعومة من قِبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الأكثر نجاحًا من أجل "إذكاء وعي الأفراد في المؤسسات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ والتوضيح من خلال الأرقام أن العنف القائم على النوع الاجتماعي حقيقي وموجود في بوينافينتورا؛ والحفاظ على يوم محدد ثابت للاجتماعات؛ والحفاظ على عنصر التعليم المستمر والمعلومات المستمرة؛ وتنفيذ أعمال جماعية بالاشتراك مع المؤسسات؛ والمطالبة بالحقوق أمام الجهات الرقابية؛ وإقامة حملات علنية حول كيفية التوقف عن اعتبار العنف أمرًا طبيعيًا وشائعًا ".[67]

3.4 أدوات تخليد الذكرى

جلب ممارسو العدالة الانتقالية رؤى جديدة ومعنى لتخليد الذكرى. لا يُنظر إلى النصب التذكارية على أنها مجرد أشياء ثابتة لإحياء ذكرى من ماتوا أو اختفوا في النزاعات الماضية، ولكن كإجراءات ومساحات للتعافي ومكافحة الظلم. يمكن أن تكون مواقع تخليد الذكرى مواقع تعليمية تُستخدم للتعلم والتأمل، حول حقائق العنف الجنسي أثناء النزاع والتأثيرات طويلة الأمد لهذه التجارب على الأفراد والأسر والمجتمعات والأمم في هذه الحالة. كما يشير المركز الدولي لمواقع الضمير، من خلال ربط الماضي بالحاضر والذاكرة بالعمل، قد تصبح مواقع تخليد الذكرى أدوات فعالة لتناول قضايا حقوق الإنسان المعاصرة.[68] بالإضافة إلى ذلك، قد يكون تخليد الذكرى أداة لدعم تقصي الحقائق والجبر والإصلاح المؤسسي، فضلًا عن كونه رمزًا للعدالة.

وفيما يخص الناجين الذين شاركوا في أنشطة تخليد الذكرى، يمكن أن يساعد هذا الإجراء في إنهاء آلام الذكريات الماضية. بقدر ما تتطلب النصب التذكارية في الأماكن العامة موافقة الدولة (مثل إصدار التصاريح) والاعتراف، هناك فرصة واضحة للدولة لإصلاح تصوراتها وتعبيراتها عن الماضي. وبهذا، تُستخدم مبادرات تخليد الذكرى وإحياء الذكرى في كثير من الأحيان لتكريم ذكرى قدامى المحاربين والضحايا المدنيين عن الاعتراف بالناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع أو الأطفال المولودين نتيجة للحرب وتمكينهم. غالبًا ما يكون الدافع وراء هذا هو الوصم المستمر والمحظورات المحيطة بهذه الانتهاكات.

تتنوع أشكال التعبير عن تخليد الذكرى؛ فقد تمتد من المجتمع إلى الصعيد الوطني ويمكن أن تكون باهظة الثمن أو ملموسة بتكلفة قليلة. تُقدم هنا أمثلة قليلة فقط على تخليد الذكرى. الغرض من ذلك هو إلهام الممارسين للنظر في أشكال وأماكن مختلفة لإنشاء نصب تذكارية واحتفالات تدعو إلى مشاركة الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب حتى يتم تكريم أصواتهم وتجاربهم بالكامل. مثالان على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإحياء الذكرى هما متحف الطفولة في الحرب (War Childhood Museum) في البوسنة والهرسك والعمل الجاري من قِبل منظمة ACbit ومنظمة AJAR في تيمور-ليشتي.

البوسنة والهرسك

متحف الطفولة في الحرب

كان أول معرض لمتحف الطفولة في الحرب في عام 2017 مع التركيز على تجارب الأطفال بشأن الحرب في سراييفو، بالبوسنة والهرسك. أوضحت أمينة كرفافاك، المديرة التنفيذية للمتحف، في حديثها في التبادل حول العدالة الانتقالية وإعادة الإدماج التابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في مارس 2021 أن فكرة المتحف جاءت من أشخاص بالغين، مثلها، تأثروا بالحرب عندما كانوا أطفالًا في تسعينيات القرن العشرين. جمع فريق البحث للمتحف مقتنيات وشهادات شخصية لمدة خمس سنوات. ما يظهر هو قصص الخسارة الشخصية والصدمات وكذلك القصص التي تتحدث عن المرونة والقوة بحيث يتم عرض الطرق التي كان الأطفال بها وكلاء على حياتهم، حتى أثناء الحرب. يروج المتحف لروايات تحويلية ليس للضحايا ولكن للناجين المَمَكّنين، وقد ثبت أن هذا له تأثير تمكيني.

على الرغم من أن الأفراد يعلمون أن العنف الجنسي وقع أثناء الحرب، إلا أنه لا يزال من المحظور الحديث عنه ولم يرد ذكره في القصص التي جمعها فريق البحث. نتيجة لذلك، ذهب الفريق إلى المنظمات التي تعمل بشكل وثيق مع الناجين من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب، وتوجه بعناية لمن كانوا قاصرين في ذلك الوقت. وكان واحد من أكبر التحديات التي واجهت الفريق هو كسب ثقتهم حتى يروا المتحف كمساحة آمنة وطمأنتهم بأن أي معلومات أو مواد شاركوها لن يستخدمها المتحف دون موافقتهم.

تتمثل الخطة في تنظيم معرض مخصص بالكامل لتجارب الأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي أثناء الحرب والأطفال الذين ولدوا نتيجة للحرب وعواقب تلك التجارب حتى بعد عقود لإذكاء الوعي العام حول هذا البعد من الحرب. لا يزال المتحف في المراحل الأولى من هذا المشروع ولكنه اكتسب ثقة الأشخاص لمشاركة قصصهم حتى تتاح للمتحف فرصة التحقق من صحتها والحفاظ عليها بعناية. فعندما يتم التعامل معها بطريقة تشاركية، تكون النتيجة معرضًا للناجين بقدر ما هو معرض للمتحف.[69]

ناميبيا

في السنوات الأخيرة، قادت منظمة Asosiasaun Chega! Ba Ita ACbit)) حملة وطنية حول الناجيات بصفتهن أبطالًا. كان جزء من هذه الحملة عبارة عن مسيرة سنوية لإحياء الذكرى في نطاق يوم المرأة العالمي، حيث تقوم الناجيات بدور مرشدات للشابات والرجال للتجول عبر المدينة لزيارة مواقع الاحتجاز والتعذيب، ويشاركن قصصهن عن الشجاعة والصمود. وصفت منظمة ACbit الفعالية بالطريقة التالية:

""قادت الناجيات ما يدعى "مسيرة إحياء الذكرى" وشاركن تجاربهن مع طلاب المدارس الثانوية في مواقع الاحتجاز السابقة في فارول. نأمل أن تلهم شجاعتهن الأجيال الشابة لبناء أمة يحترم فيها الأفراد بعضهم بعضًا وتصبح المساواة حقيقة." [70]

مثل آليات العدالة الانتقالية الأخرى، فإن وصمة العار المرتبطة بالعنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب تشكل عقبة أمام نجاح تخليد الذكرى. من خلال العمل في تيمور-ليشتي، وضحت مبادرة "مسيرة إحياء الذكرى" التي أطلقتها منظمة ACbit أنه يمكن استخدام الابتكار للتغلب على بعض هذه العقبات. علاوة على ذلك، فإن جهود تخليد ذكرى الناجيات من العنف الجنسي أثناء النزاع وأطفالهن معقدة للغاية عند التعامل مع الهويات الفردية نظرًا لوقائع الوصم والتمييز في العديد من المجتمعات. في حين أن المبادرة التي طورتها منظمة ACbit اشتملت على الناجيات التيموريات، إلا أن هناك نهجًا آخر يتمثل في تحديد المواقع التي حدث فيها العنف الجنسي وتبادل المعلومات حول العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بطريقة أكثر عمومية.

أظهر متحف الطفولة في الحرب في سراييفو مدى أهمية أن تكون مبادرات تخليد الذكرى وإحيائها آمنة وتشاركية، وأن تنطوي على إسهامات كبيرة من الناجيات. بينما لا يزال المتحف في المراحل الأولى من هذا المشروع، هناك الكثير من الإمكانات التي يمكن استخدامها لإذكاء الوعي العام حول تجربة الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب مع ضمان التعامل معها بطريقة تشاركية وتمكينية للناجيات. فإن تغيير التصورات العامة والسماح للناجيات بالمشاركة في أنشطة تخليد الذكرى هي بالتأكيد طرق للمساعدة في إعادة إدماج الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب.

3.5 الدروس المستفادة

في مجتمعات ما بعد النزاع، يشكل ضمان عدم التكرار أمرًا بالغ الأهمية. يمكن تحقيق هذا الضمان من خلال مجموعة من الإصلاحات المؤسسية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والدستور والقانون الجنائي والنظام القضائي ونظام التعليم ووسائل الإعلام. عند مراجعة دراسات الحالة والتقارير الميدانية من شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، يتضح وجود مجموعة من الإصلاحات المؤسسية الرسمية وتدابير منفذة عن طريق شراكات بين الدول ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى تلك التي تقودها المنظمات المجتمعية. تكون الإصلاحات المؤسسية التي تفيد الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب من بين هذه الأمثلة، بالإضافة إلى تلك التي لا تلبي احتياجاتهم واهتماماتهم المحددة. يقدم تحليل كلا الشكلين من الإصلاح المؤسسي دروسًا قيمة.

قدم الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي حول العنف الجنسي لعام 2019، حالة واضحة للإصلاح المؤسسي عندما حدد أن عدم المساواة بين الجنسين هي السبب الجذري للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع:

"P"يتطلب منع العنف الجنسي النهوض بالمساواة الجوهرية بين الجنسين قبل النزاع وأثناءه وبعده، بما يتضمن ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمان الوصول إلى مؤسسات العدالة والأمن المتجاوبة.[71]

وعلى الرغم من ذلك، فإن الإصلاح المؤسسي مشابه لآليات العدالة الانتقالية الأخرى من حيث إن احتياجات ومخاوف الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب لا يتم تناولها في كثير من الأحيان. يتسبب الوصم والتهميش عميقا الجذور في إعاقة الجهود المبذولة لتطوير وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية التي يمكن أن تساعد في إعادة إدماج الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب. بالإضافة إلى ذلك، تتميز السياقات بآليات وهياكل وسلوكيات أبوية كانت موجودة قبل النزاعات وأثناءها وبعدها. وفضلًا عن سماحها بوقوع الانتهاكات الجنسية، فإنها تعمل على منع إعادة إدماج الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب.

- يمثل التعليم آلية مهمة لفهم الماضي، وكذلك لتغيير المواقف حول العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب. أظهرت المؤسسات والبرامج التعليمية الرسمية وغير الرسمية أنها قنوات فعالة لتقديم مفاهيم جديدة حول تجارب الناجيات. تُعد إصلاحات التعليم في تيمور-ليشتي وكمبوديا أمثلة على كيفية استخدام التعليم لتوفير فهم أفضل للعنف الجنسي التاريخي المرتبط بالنزاع، وتشكيل المواقف الحالية بشأن هذه الأنواع من الانتهاكات. وتشكل مدرسة تدريب Red Mariposas في مجتمع بوينافينتورا في كولومبيا مثالًا على كيفية تعامل التعليم مع المواقف المعاصرة المتحيزة جنسيًا تجاه العنف الجنسي، فضلًا عن معالجة تهميش الناجيات وأطفالهن.

  التوصية: السعي لإقامة تحالفات مع المدارس والجامعات لإنشاء وحدات حول تجارب ورؤى الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب. إنشاء وحدات لاستخدامها في تدريب منظمات المجتمع المدني التي تتناول إعادة الإدماج، والنظر في كيفية إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية ذات التأثير الاجتماعي في التدريبات.

- ترى الناجيات أن التعليم هو سبيل إلى عيش حياة أفضل. في كولومبيا، أوضحت أكثر من 50% من النساء اللاتي قابلتهن روا باسيفيكا أن الحرب حصدت فرص التنمية لهن وأطفالهن. إنهن يدركن أن افتقارهن إلى التعليم يضعهن إما في أدنى مستوى من الاقتصاد الرسمي، أو في القطاع غير الرسمي حيث يكون التسول أو العمل بالجنس خياري العمل الوحيدين لهن ولأطفالهن. وهن يزعمن أن إمكانية الوصول إلى التعليم تمثل أداة تمكين لجميع جوانب الحياة.

  التوصية: إنشاء برامج منح دراسية خاصة لأطفال الناجيات. الأهم من ذلك، يجب ألا تطلب هذه البرامج مستندات قانونية، بحيث يظل بإمكان الأطفال الذين ليس لديهم وثائق الحصول على التعليم؛ إنشاء دورات تعليمية رسمية وغير رسمية للبالغين ودورات تدريبية على المهارات للناجيات.

- يشكل إصلاح القانون الجنائي أمرًا ضروريًا في سياقات ما بعد النزاع ويمكن أن يفيد الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب. فعلى الرغم من عدم توفير تدابير السلامة المناسبة في البداية في البوسنة والهرسك، أدت الإصلاحات التي أُدخلت على نظام العدالة إلى زيادة كبيرة في عدد القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي التي يتم النظر فيها. والأهم من ذلك أن إصلاح القانون الجنائي في البوسنة والهرسك رافقه تكريس لتحقيق العدالة للناجيات من العنف الجنسي.

  التوصية: إجراء تقييمات دقيقة للبرامج التي تهدف إلى إصلاح القانون الجنائي والأنظمة القضائية، لضمان الحماية الكافية للناجيات؛ العمل مع المجتمعات المحلية والمؤسسات المحلية والدولية لتحديد وتنفيذ المزيد من الإصلاحات التي ستساعد في محاكمة مرتكبي العنف الجنسي.

- يمكن أن يكون إصلاح قطاع الأمن مهمًا لضمان إعادة إدماج الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب. في البوسنة والهرسك، مُنعت الناجيات من التحدث إلى ضباط الشرطة لأن غالبيتهم من الذكور. لا تقتصر الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن على المراعاة والتدريب على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف الجنسي لضباط الشرطة فحسب، بل تشمل أيضًا قدرًا أكبر من التوازن العرقي وبين الجنسين داخل قوات الشرطة. علاوة على ذلك، يعد الفحص المكثف لأفراد الأمن أمرًا بالغ الأهمية في سياقات مثل نيجيريا، حيث ارتكب أفراد الأمن عنفًا جنسيًا واسع النطاق ضد النساء والفتيات.

نادرًا ما تشارك النساء بشكل عام في الإصلاح المؤسسي. تعتبر عملية الممر الآمن في نيجيريا مثالًا بارزًا على حاجة النساء الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب للمشاركة في عملية الإصلاح، لا سيما في قطاع الأمن. نفذ مسلحو بوكو حرام عنفًا جنسيًا شديدًا على نطاق واسع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاستعباد الجنسي. إن قرار تنفيذ إصلاح يهدف إلى إعادة دمجهن مرة أخرى في مجتمعاتهن دون تدخل من النساء، أمر خطير ويمثل تجاهلًا صارخًا للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأطفالهن.

التوصية: يمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية والممارسين المساهمة في إصلاحات مؤسسية أكثر إنصافًا من خلال المراقبة الدقيقة لجانبين على الأقل من الإصلاحات المؤسسية في حالات ما بعد النزاع: (1) مدى مشاركة النساء الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب بشكل مباشر في تصميم وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية؛ و(2) مدى انعكاس الاحتياجات الفريدة للنساء الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب في نهج ومحتوى كل إصلاح.

في الختام:
سبع نصائح لإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية

مجموعة الأدوات هذه في مجملها عبارة عن مجموعة من الخبرات والمعارف الناشئة، بناءً على أصوات النساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن المولودين نتيجة للحرب. وبأخذ دروس من العمل مع الناجيات في البوسنة والهرسك وكمبوديا ورواندا وتيمور-ليشتي وأوغندا وكولومبيا ونيبال ونيجيريا، تأمل مجموعة الأدوات هذه في المساهمة في رحلة الإدماج طويلة الأجل. لقد علمنا الاستماع إلى الناجيات في كل من هذه السياقات عن الانتهاكات الجنسية المرتكبة أثناء الحرب، والصدمات عميقة الجذور التي استمرت لفترة طويلة بعد النزاع، والوصم والفقر اللذين تواجههما الناجيات وهن يكافحن ليصبحن مواطنات ذوات صلاحيات كاملة يتمتعن بهدف مشترك لإعادة بناء المجتمع.

والأهم من ذلك، أن مجموعة الأدوات هذه تلقي الضوء على حقيقة أن آليات العدالة الانتقالية غالبًا ما تفشل في تلبية احتياجات النساء الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب. وقد رأينا من خلال مجموعة الأدوات هذه كيف تعمل عدم المساواة الهيكلية والوصم

وإعطاء الأولوية لآليات العدالة الانتقالية الأخرى لضمان عدم مشاركة النساء الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب في عمليات وبرامج ما بعد النزاع. هذه نقطة غير واضحة تحتاج إلى اهتمام عاجل، ومن الأهمية بمكان أن يتعلم الممارسون من عمليات العدالة الانتقالية عندما يخذلون النساء الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب. في الوقت نفسه، علمتنا مجموعة الأدوات هذه أن نقدم أمثلة عن عمليات العدالة الانتقالية الرسمية وغير الرسمية عندما تعمل من أجل تحقيق العدالة وإعادة الإدماج وتضميد الجراح للنساء الناجيات والأطفال المولودين نتيجة للحرب.

سبع نصائح أساسية:

الحقيقة: مؤسسة لإعادة الإدماج

1. بالنسبة للنساء الناجيات وأطفالهن، فإن **الاعتراف** بتجاربهم مع الانتهاكات هو شرط أساسي للشفاء وإعادة بناء الثقة في المجتمع والدولة. ومع ذلك، يجب بذل الجهود لخلق **منظور أوسع** من مجرد التركيز على العنف الجنسي، تعاني الناجيات أيضًا من فقدان الأرض، وتدمير منازلهن، وفقدان فرص التعليم، والعقبات التي تحول دون الحصول على وثائق الجنسية. يجب معالجة هذه المخاوف بالتوازي مع عمليات التوثيق والبحث عن الحقيقة.

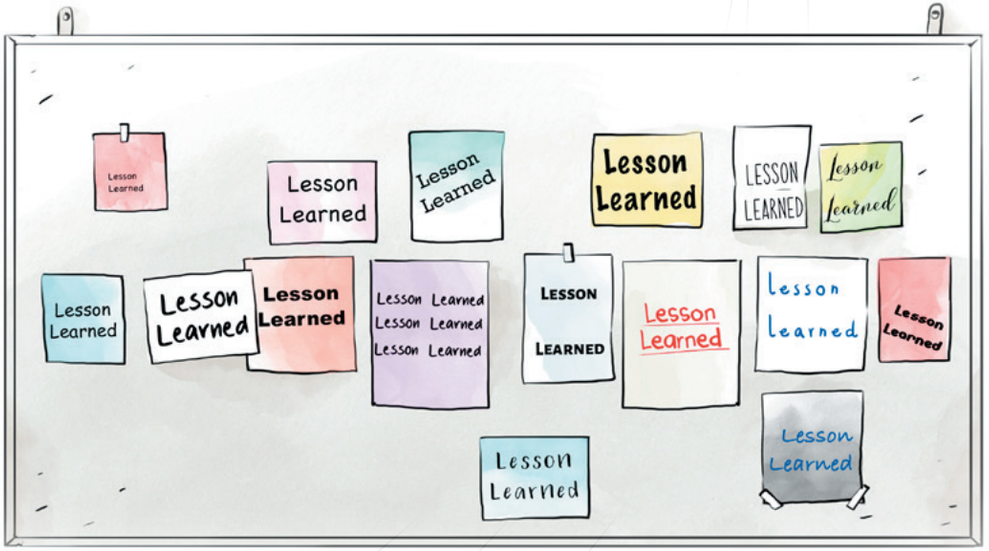

2. يجب أن يتخذ البحث عن **الحقيقة نهجًا شاملًا وطويل** الأجل. من أجل القيام بذلك، يجب أن تشارك النساء الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والأطفال المولودين نتيجة للحرب بشكل كامل في تصميم وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية وكذلك أثناء التقييم. يجب أن يتحكم الناجون في قصصهم، بما في ذلك إذا، **ومتى، وكيف** يكشفون عن وضعهم كناجيات من العنف الجنسي وأطفال مولودين نتيجة للحرب.

المعيشة: ضمان استمرارية بقاء الناجيات

3. يجب أن يكون تعافي وبقاء النساء الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب محوريًا لأهداف السلام والعدالة. يثقل الفقر والوصم حياتهم، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق حواجز لا يمكن التغلب عليها للازدهار في الديمقراطيات الجديدة. تلعب الحكومات ومجموعات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في ضمان استمرار البرامج التي تساعد وتمكن الناجيات **وأطفالهن بعد عقود من النزاع وإغلاق آليات العدالة الانتقالية.** يجب تخصيص مزيد من التركيز والموارد للتدابير الفورية مثل الدعم النفسي العاجل لمعالجة الصدمات والتعليم والدعم الاقتصادي، فضلًا عن الوصول إلى وثائق الهوية الأساسية اللازمة للوصول إلى جميع خدمات الدعم الأخرى. يجب إيلاء الاهتمام بالصدمات بين الأجيال وكذلك لتعافي الأسر والمجتمعات. يحق أيضًا للعاملين في منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون مع النساء الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب التعافي من الصدمات.

4. يجب القيام بعمل مستمر لمكافحة وصمة العار المتعلقة بالانتهاكات الجنسية وكذلك تهميش النساء الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب. يجب إيلاء الاهتمام بالهياكل والمواقف الجنسية والأبوية، فضلًا عن عدم المساواة الهيكلية التي تصبح **عوائق أمام الوصول إلى العدالة.** وبدون بذل جهود لمعاقبة الجناة، تعمل المجتمعات على إطالة أمد الإفلات من العقاب وإرسال رسالة بعدم الإيمان إلى الناجيات. على الرغم من التحديات، يمكن للناجيات اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن اتخاذ خطوات لرفع قضاياهن إلى المحكمة.

التآلف الاجتماعي: دوائر الرعاية والوعد بعدم التكرار أبدًا

5. يجب أن تستند عمليات العدالة الانتقالية إلى فهم الظروف الخاصة بالسياق والتي تحدد القيود والفرص لإعادة إدماج النساء الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للحرب. قد تكون هناك معتقدات وممارسات دينية أو تقليدية يمكن أن تدعم حقوق النساء الناجيات والأطفال. يجب إعطاء الأولوية للحق في تعويض الضرر، واعتماد نهج إبداعية وقائمة على المجتمع يمكنها أن تساعد في إعادة الإدماج. يجب إعطاء الأولوية للتعويضات العاجلة وتوفير الخدمات للناجيات وأطفالهن وتنفيذها بالتوازي مع برامج تقصي الحقائق والتوثيق.

6. يمكن **لإحياء الذكرى القائم على المجتمع والتعليم تغيير المواقف، والدفع نحو الإصلاح،** وتصميمهما لتلبية الاحتياجات الملحة. يمكن أن تبدأ هذه النُهج في رفع حجاب الصمت والعار عن العنف الجنسي إذا تم القيام بها بطريقة تمكينية وتحويلية. لا تزال هناك حاجة لقول الحقيقة حتى بعد طلب لجان الحقيقة أو الاستفسارات الرسمية. يجب علينا أيضًا الاستمرار في الدعوة إلى جانب الضحايا، مع التركيز على تجارب النساء.

7. يتحتم اتباع **نهج متعدد الجوانب ومتكامل** لإعادة إدماج النساء الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين في الحرب. إضافةً إلى ذلك، يجب أن تعمل هذه النُهُج على مستويات مختلفة بما في ذلك المستويات المحلية والوطنية والدولية، حيثما كان ذلك ممكنًا. أحرزت المنظمات المجتمعية تقدمًا هائلًا في عملها مع النساء الناجيات من العنف الجنسي والأطفال المولودين في الحرب. **نحن بحاجة إلى مناقشات مركزة لتخيل نهج شامل من أجل تحقيق إعادة الإدماج للناجيات من العنف وأطفالهن، وتوفير برامج الرعاية والتمكين التي تتميز بكونها مستدامة وشفافة ويمكن الوصول إليها.** يجب أن تعالج الآليات، التي تهدف إلى مساعدة المجتمعات على التعافي من الأعمال الوحشية الجماعية، الآثار المتعددة للعنف ذي الدوافع السياسية. ويتطلب هذا نُهُجًا تتجاوز الحدود المصطنعة التي غالبًا ما تُرسم ضمنيًا لفصل دوائر المساعدة المتمثلة في: الطوارئ الإنسانية، والعدالة الانتقالية، وبناء السلام، والتنمية.

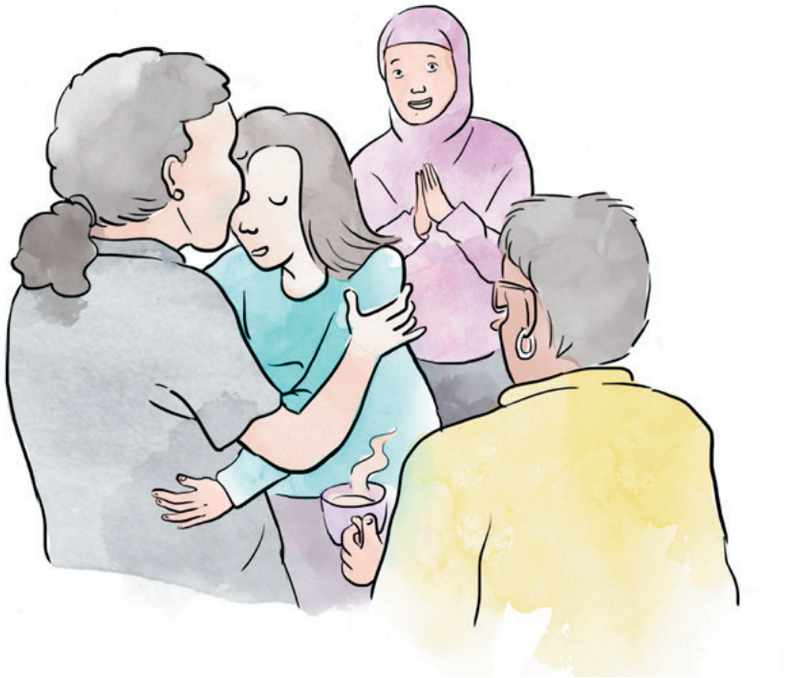

المراجع

1 كان هذا تصريحًا أدلت به إحدى الناجيات من العنف الجنسي أمام لجنة الحقيقة في تيمور الشرقية، لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. شيغا، المجلد 3، جزء 7.7: الاغتصاب والاستعباد الجنسي وأشكال العنف الجنسي الأخرى ص. 2031.

2 «أ. بوجنر» و«ج. روزنتال»، «المتمردون في شمال أوغندا بعد عودتهم إلى الحياة المدنية: بين صورة ذاتية قوية وتجارب العزلة والتمييز»، المجلة الكندية للدراسات الإفريقية 51، العدد 2 (2017): 178.

3 التأهب الدولي واليونيسيف، «الدم الفاسد: تصورات عن الأطفال المولودين بسبب العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع والنساء والفتيات المرتبطات بجماعة «بوكو حرام» في شمال شرق نيجيريا، ملخص البحث، «فبراير/ شباط 2016، <https://www.international-alert.org/sites/default/files/Nigeria_BadBlood_EN_2016.pdf>.

4 العدالة والحقوق في آسيا، «أطفال الحرب في تيمور الشرقية: وعد بالشفاء،» 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، https://asia-ajar.org/2018/11/policy-paper-timor-lestes-children-of-war-a-promise-to-heal/.

5 "كريستينا مازا"، "حزب مدني يتصدى لزواج الخمير الحمر»، " ذا بنوم بنه بوست" ، 25 أغسطس/ آب 2016، https://www.phnompenhpost.com/national/civil-party-holds-firm-account-khmer-rouge-marriage.

6 اقتباس من «بريدراج ميليتش» من تقرير مركز القانون الإنساني للبوسنة والهرسك، 2020.

7 "فيسنا بيريك زيمونيتش"، يوم المرأة العالمي: ضحايا الاغتصاب المنسيون في البوسنة»، وكالة أنباء «إنتر برس سيرفس»، 7 مايو/ أيار 2006. http://www.ipsnews.net/2006/03/intl-womens-day-bosnia-rape-victims-forgotten/.

8 "س. ل. روسل-براون"، "الاغتصاب بصفته عملًا من أعمال الإبادة الجماعية"، مجلة " بيركلي" للقانون الدولي" 21، عدد 2 (2003) -350 374، <https://www.genderandsecurity.org/sites/default/files/Russell-Brown_-_Rape_as_an_Act_of_Genocide.pdf>.

9 «غالوه واندينا»، «الحقيقة والخبز والشاي»، عرض تقديمي في ورشة عمل بشأن إعادة الإدماج والعدالة الانتقالية، 8 مارس/ آذار 2021.

10 الأمم المتحدة، «دعوة مسؤول وخبير في الأمم المتحدة للدول لضمان الحق في العدالة لضحايا العنف الجنسي في زمن الحرب»، أخبار الأمم المتحدة، 10 ديسمبر/ كانون الأول 2012، https://news.un.org/en/story/2012/12/427872.

11 الأمم المتحدة، «نهج الأمم المتحدة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج مفاهيم المستوى الثاني، سياسة وإستراتيجية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج المتكاملين» 2006، ص. 6، http://www.iddrtg.org/wp-content/uploads/2013/05/IDDRS-2.10-The-UN-Approach-to-DDR1.pdf.

12 "أنا كتر باتل"، و"بابلو دي جريف" و"لارس والدورف"، "نزع سلاح الماضي، العدالة الانتقالية والمقاتلون السابقون"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2009.

13 الأمم المتحدة، «نموذج الأمم المتحدة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج بشأن العدالة الانتقالية والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. القسم7.2.8" https://www.un.org/ruleoflaw/blog/document/iddrs-module-on-transitional-justice-and-ddr/.

14 «هيومن رايتس ووتش»، «تلك الأسابيع الرهيبة في معسكرهم»،27 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، https://www.hrw.org/report/2014/10/27/those-terrible-weeks-their-camp/boko-haram-violence-against-women-and-girls.

15 مدونة مراد: مدونة قواعد السلوك العالمية لتوثيق العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع، «الصفحة الرئيسة»، 2020، https://www.muradcode.com/home.

16 تقرير مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، «دراسة تحليلية تركز على العنف القائم على الجنسان والعنف الجنسي فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية»، مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، الجلسة رقم 27، «21/A/HRC/27"، (20 يونيو/ حزيران 2014)، 7.

17 مشروع المدافعين الكمبوديين، «تقرير المنظمات غير الحكومية بشأن السؤال رقم 11 من قائمة المشكلات والأسئلة فيما يتعلق بالنظر في التقارير الدورية لكمبوديا»، 2013، https://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/ngos/CambodianDefendersProject_PSWG_Cambodia56.pdf.

18 تقرير الزيارة الميدانية لكولومبيا بقلم «بيبيانا بنياراندا سيبولفيدا»، 2020.

19 مقابلة مع «أينا جوسيتش» ومركز القانون الإنساني في البوسنة والهرسك، 2 أغسطس/ آب 2020. أُستخدمت قصة «أينا» لتكون حبكة رواية لفيلم " جرابافيتشا" : أرض أحلامي (2006).

20 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، «16 يومًا من النشاط ضد العنف القائم على الجنسان، " 10 *Reliefweb*" ديسمبر/ كانون الأول 2012؛ *https://reliefweb.int/report/world/16-days-activism-against-gender-based-violence*

21 عملت الرابطة الوطنية للضحايا، بالعمل مع منظمة العدالة والحقوق في آسيا، على تدريب أعضاء منظمات الضحايا في «أتشيه» وتيمور الشرقية لإجراء مقابلات والتقاط صور رقمية، وقُدمت نتائج البحث وتحليلاته إلى مجتمعاتهم وأعضائهم. راجع «تذكر حبيبي، تذكر ألمي» (2012) على الموقع الإلكتروني: www.asia-ajar.org.

22 "أ. و. لونجومبي"، و"ك. م. كلودي"، و "ج. روميينجو"، "الناسور وإصابة الأعضاء التناسلية الناتجة عن العنف الجنسي في ظروف النزاع في شرق الكونغو: دراسات الحالة،" مسائل الصحة الإنجابية 16، رقم 32، (2016): 132–141.

23 "رادا إيفكوفيتش"، "العنف والشفاء: الحرب وفترة ما بعد الحرب من الجيل الأول وما بعده»، في محكمة النساء: بشأن العملية، «أد. ستاتا زاجوفيتش»، 109-110. بلجراد: المتشحات بالسواد ومركز دراسات النساء، مايو/ أيار 2015.

24 "ميريام دينوف" و"سارة خان"، "يجب أن ينظروا إلينا بصفتنا رمزًا للمصالحة: الشباب المولودون من الاغتصاب الجماعي في رواندا وانعكاساتهم على العدالة الانتقالية، جريدة ممارسة حقوق الإنسان 11 (2019): 153-154.

25 «استمرار الإفلات من العقاب: نجاة النساء من الأعمال الوحشية دون عدالة»، https://asia-ajar.org/2015/11/enduring-impunity-women-surviving-atrocities-in-the-absence-of-justice/.

26 «أحجار وزهور: دليل لفهم الناجيات والعمل من أجلهن»، https://asia-ajar.org/2015/11/stone-flower-2/.

27 "الفسيفساء: إعادة بناء الحياة والمجتمعات بعد التعذيب»، https://asia-ajar.org/2018/01/unlearning-impunity-series-mosaic/.

28 راجع: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، «صندوق الأمم المتحدة للتبرعات المخصص لضحايا التعذيب»، https://www.ohchr.org/EN/Issues/Torture/UNVFT/Pages/Index.aspx.

29 مقابلة مع الأستاذة الجامعية «باتريشيا دونلي»، المديرة التنفيذية، مركز المساواة بين الجنسين والسلام والتنمية، أجريت في 3 ديسمبر/ كانون الأول 2020، في مدينة مايدوجوري، ولاية بورنو.

30 «غالوه واندينا» وآخرون، «استمرار الإفلات من العقاب: نجاة النساء من الأعمال الوحشية دون عدالة»، منظمة العدالة والحقوق في آسيا، 2015.

31 «شين هيون-هي»، «نساء المتعة»: علامة حية ومروعة في التاريخ»، «ذا كوريا هيرالد، 17 أغسطس/ آب 2014http://www.koreaherald.com/view.php?ud=20140817000197.

32 عرض تقديمي قدمته «أرميزا تيجل» و«شياجي بياداسا»، 10 مايو/ أيار 2020.

33 أطباء من أجل حقوق الإنسان، «طلب كينيا إلى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه ونتائجه، السيدة «دوبرافكا سيمونوفيتش»، 31 ديسمبر/ كانون الأول 2020، https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/SR/RapeReport/CSOs/166-kenya.pdf.

34 جرى تبادل المعلومات من قبل عضو لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب السودان خلال إعادة الإدماج وتبادل العدالة الانتقالية في المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في 10 مارس/ آذار 2021.

35 مبادرة عدالة المجتمع المفتوح، «التطورات الأخيرة في الدوائر الاستثنائية لمحاكم كمبوديا»، يناير/ كانون الثاني 2020.

36 لائحة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية 15/2000 (6 يونيو/ حزيران 2000) بشأن إنشاء الفريق الخاص المعني بالجرائم الجسيمة، اللائحة 11/2000 بصيغتها المعدلة 25/2000 < www.un.org/peace/etimor/UntaetN.htm>

37 أربعة من هؤلاء اتهموا بالاغتصاب بصفته جريمة ضد الإنسانية (وهم «لولوتو»، و«أتاباي»، و«سواي»، و«كايلاكو»)، قدم واحد فقط منهم للمحاكمة (قضية «لولوتو») مما أدى إلى الإدانة الوحيدة بالاغتصاب بصفته جريمة ضد الإنسانية. جرى الاتهام في قضيتين أخريين بالاغتصاب العادي: رُفضت أحدهما بسبب عدم الاختصاص القضائي (تيمور الغربية)، وأدت الأخرى (ديلي) إلى الإدانة بالسجن لمدة أربع سنوات. راجع البيان الصحفي، مكتب نائب المدعي العام للجرائم الجسيمة (8 مارس/ آذار 2004): <http://socrates.berkeley.edu/~warcrime/Serious%20Crimes%20Unit%20Files/default.html>

38 «غالوه واندينا»، لمن العدالة على أية حال؟ دروس جنسانية في العدالة الانتقالية في تيمور الشرقية» في مستقبل النسويات الآسيويات: مواجهة الأصولية والنزاعات والليبرالية الجديدة» « نورسياهباني كاتجاسونجكانا» و«ساسكيا ويرينجا» (محرران)، دار جامعة كامبريدج للنشر، 2012.

39 القسمان 24 و25، لائحة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية 2000/15.

40 "ديفيد كوهين"، اللامبالاة والمساءلة: الأمم المتحدة وسياسة العدل الدولي في تيمور الشرقية. هونولولو: مركز الشرق والغرب، 2006.

41 ريتشارد جاي. غولدستون هون.، «Prosecuting Rape as a War Crime"، مجلة كيس ويسترن ريزيرف للقانون الدولي 34، رقم 3 (2002): 278.

42 بينافر نوروجي، «Your Justice Is Too Slow: Will the ICTR Fail Rwanda's Rape Victims?" معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (2005).

43 شيلانجات تشيبوكوك، «A Gender Analysis of the Transitional Justice Systems in Rwanda and Sierra Leone" (رسالة ماجستير، جامعة نيروبي، 2011).

[44] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «Landmark Ruling in Guatemala a Victory Against Sexual Violence in Armed Conflict»، 3 مارس 2016؛ <guatemala-victory-against-sexual-violence-in-armed-conflict/3/unwomen.org/en/news/stories/2016>.

[45] إيزا، راوية وناجية في فيلم الرسوم المتحركة *Konta-Sai* (تحدث علنًا!) المروى على لسان الناجية، تيمور الشرقية، 4 مايو 2021.

[46] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، المعتمدة والمعلنة بموجب قرار الجمعية العامة 147/60 (2005).

[47] منظمة العفو الدولية، «Whose Justice? Bosnia and Herzegovina's women still waiting" (30 سبتمبر 2009)؛ <amnesty.org/en/documents/ /en/2009/006/eur63>.

[48] كيت كلارك، «*Nuhanovic Foundation Center* for War Reparations»، the Case of Bosnia، International Litigation Series #1: War Reparations and Litigation، 2014.

[49] منظمة العفو الدولية، «Whose Justice? Bosnia and Herzegovina's women still waiting" (30 سبتمبر 2009)؛ <amnesty.org/en/documents/ /en/2009/006/eur63>.

[50] The Right Livelihood Foundation، «21 Years After the War، Bosnian Rape Survivors Still Grapple with Trauma and Stigma" 14 ديسمبر 2016؛ https://www.rightlivelihoodaward.org/media/21-years-after-the-war-bosnian-rape-survivors-still-grapple-with-trauma-and-stigma/

[51] جولي بور، «Iraq's Reparation Bill for Yazidi Female Survivors: More Progress Needed،" London School of Economics Blog، 6 أبريل 2019؛ https://blogs.lse.ac.uk/mec/2019/04/26/iraqs-reparation-bill-for-yazidi-female-survivors-more-progress-needed/

[52] الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا 2018، الفقرتان 4424، 4457.

[53] روزماري جراي، «02/Seen and Unseen: Sexual and Gender-Based Crimes in the Khmer Rouge Tribunal's Case 002 judgment»، *Australian Journal of Human Rights*، 25 العدد 3، (2019): 466–487.

[54] مركز PHKA SLA DANCER DRAMA "، Bophana Centre، "مقطع فيديو على يوتيوب. 5 يوليو 2019؛ https://www.youtube.com/watch?v=V-6yTphGDuI

[55] 25 "Tetun Comic Book: Pirilampu (Fireflies) Light in the Darkness،" Asia Justice and Rights، مايو 2018؛ https://asia-ajar.tetun-comic-book-pirilampu-fireflies-light-in-the-darkness/05/org/2018

[56] Asosiasaun Chega! Ba Ita، «Teatru Pirilampu 2017»، مقطع فيديو على يوتيوب. 15 أكتوبر 2018؛ https://www.youtube.com/watch?v=TE4fElyLtBQ

[57] ساينغ سوينثريث، «Couples Forced to Marry Under Khmer Rouge Reaffirm Vows»، *The Cambodia Daily*، 1 فبراير 2016؛ https://english.cambodiadaily.com/news/couples-forced-to-marry-under-khmer-rouge-reaffirm-vows-106968/

[58] اقتباس من Red Mariposas لتقرير كولومبيا الميداني، 2020.

[59] اقتباس من الأطفال المولودين نتيجة للحرب (CBOW) لتقرير تيمور-ليشتي، 2020.

[60] اقتباس من هاجيا جانا لتقرير نيجيريا الميداني، 2020.

[61] اقتباس من قبل منسق تقرير تيمور-ليشتي، 2020.

[62] كال كلارك وجانيت كلارك، «The Gender Gap in Yugoslavia: Elite versus Mass Levels»، *Political Psychology* 8، العدد 3 (1987)، ص. 411–426.

[63] مجموعة الأزمات الدولية، «An Exit from Boko Haram؟ Assessing Nigeria's Operation Safe Corridor،" 2021؛ https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/nigeria/b170-exit-boko-haram-assessing-nigerias-operation-safe-corridor

[64] اقتباس من إحدى الناجيات لتقرير نيجيريا الميداني، 2020.

[65] أديتيموا إيسياكا، «Nigeria Declares a State of Emergency on Rape and Sexual Assault،" Global Voices, 3 يوليو 2020؛ https://globalvoices.org/2020/07/03/nigeria-declares-state-of-emergency-on-rape-and-sexual-assault/

[66] لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور-ليشتي. «Chega: الفصل 11، 3.4: Right to Security of Person: A National Commitment to Non-Violence»، 2005: ص. 2580–2581. http://chegareport.org/Chega%20All%20Volumes.pdf

[67] اقتباس من Red Mariposas لتقرير كولومبيا الميداني، 2020.

[68] «من نحن» التحالف الدولي لمواقع الضمير؛ https://www.sitesofconscience.org/en/who-we-are/about-us/

[69] متحف طفولة الحرب، «The Idea, Mission and Vision of the War Childhood Museum" 27 يوليو 2015؛ https://warchildhood.org/the-idea-mission-and-vision/

[70] اقتباس من قبل منظمة ACbit لتقرير تيمور-ليشتي، 2020.

[71] الأمم المتحدة، «العنف الجنسي المتصل بالنزاع: تقرير الأمين العام»، مارس 2019؛ https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2020/07/2019-SG-Report.pdf/conflict-related-sexual-violence-report-of-the-united-nations-secretary-general/

International Coalition of
SITES *of* CONSCIENCE

www.sitesofconscience.org

Facebook.com/SitesofConscience
@SitesConscience
SitesofConscience

GIJTR
Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation

www.gijtr.org

@GIJTR
@GIJTR